



الفضاء الخارجي مجال "متباعد" لحربٍ ماحقة "قادمة"!

جدلية مصالح الموقف الأميركي ومبادئه من الثورتين التونسية والمصرية

مجلس الشيوخ في لبنان: حل أو مشكلة؟





العدد مئة وسبعة – كانون الثاني ٢٠١٩

التنوع في الوحدة

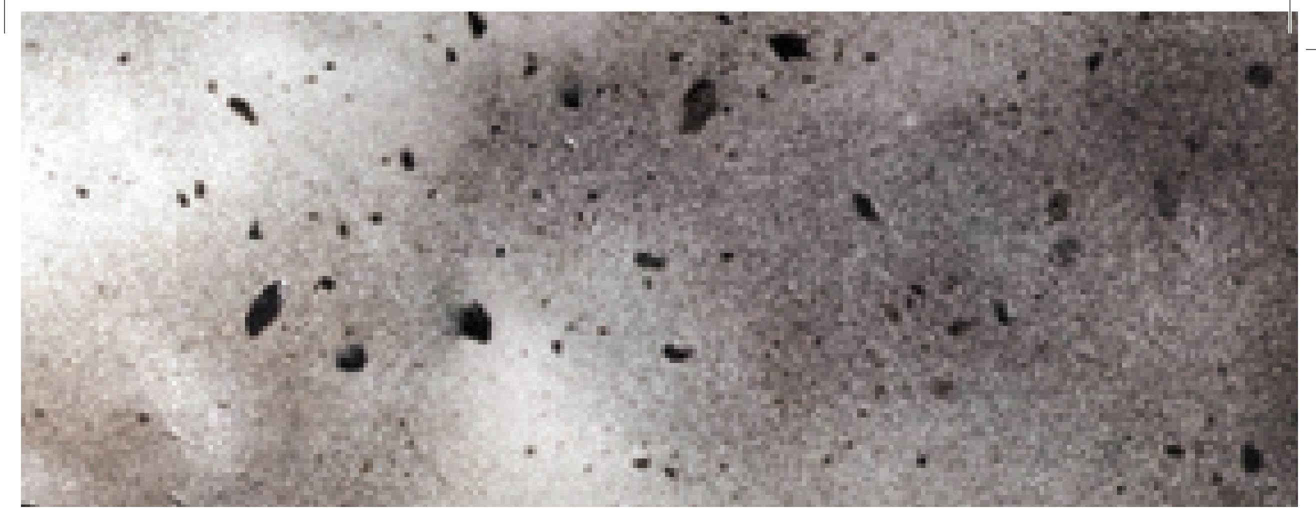
يعتبر التنوع إحدى أهم علل وجود لبنان وركائز استمراره وعناصر هويته، ومنه استمد اللبنانيون طباعهم وصفاتهم. والتنوع صفة ملازمة لوطننا، فيوصف بها، إلى جانب صفات أخرى أهمها الموقع الفريد كصلة وصل أبدية بين الدول والشعوب، وبقعة جميلة تتزاحم فيها الزرقة والخضرة.

لقد قصد الكثيرون لبنان من قريب وبعيد، إعجابًا بتنوعه وانفتاحه الثقافي، وسعيًا إلى التمتع بحريته في الحياة والتفكير والتعبير. وبالتالي، نجد أنّ في لبنان جهات فكرية وأطياف اجتماعية وسياسية ومذهبية مختلفة، إلّا أنّ هذا الاختلاط لم يكن يومًا بحد ذاته سببًا في التفرق والتشرذم، إنّما أوجد هويّة خاصة جامعة توحّد اللبنانيين. وفي هذا السياق، وجب أن يكون في لبنان جيش واحد، عقيدته واحدة لا تتعارض مع باقي المعتقدات الوطنية في النقاط الأساسية التي تؤكّد اتحاد الوطن بالشعب والأرض، وضرورة الحفاظ على ترابه، وحماية تنوعه وحريته، وصون أمن مواطنيه، وتحديد الصديق والعدو، أي العدوّ الإسرائيلي والإرهاب، ونبذ الخلافات وعدم الارتهان للغير مهما كانت الظروف.

هذه المؤسسة رسّخت عقيدتها الوطنية في نفوس المواطنين على مدى تاريخ غير قصير، كانت ذروته في العقدين الأخيرين خلال مواجهات عديدة وتحديات كبرى.

في ذلك كلّه، كان جميع الأفرقاء إخوة للجيش، وكان جميع اللبنانيين أهله، يحتضنهم ويحتضنونه، ويمدّونه بخيرة أبنائهم وبناتهم. إذًا، عقيدة الجيش تظلل كل المعتقدات، وترتكز على الإرادة الوطنية الجامعة، وتحفظ التعايش المشترك وتستمر باستمراره. إنّه التنوع في الوحدة، وهو ميزة ثمينة لا يجوز التفريط بها، بل يتعيّن أن نتسلّح بها في وجه الأخطار.

العميد علي قانصو
مدير التوجيه



شروط النشر

١- «الدفاع الوطني اللبناني» مجلة فصلية تعنى بالأبحاث والدراسات الفكرية والعسكرية، وسائر النشاطات الثقافية ذات الاختصاص.

٢- تشترط المجلة في الأعمال الواردة عليها ألا تكون قد نشرت سابقًا أو مقدمة للنشر في مطبوعات أخرى.

٣- تشترط المجلة في الأعمال المقدمة إليها، الأصالة والابتكار ومراعاة الأصول العلمية المعهودة، خصوصًا ما يتعلق منها بالإحالات والتوثيق وذكر المصادر والمراجع. كما نتمنى على الكاتب أن يُرفق عمله ببيان سيرة C.V. (التخصّص، الدرجة العلمية، المؤلفات، الخ.) وبملخص لمقاله المرسل بالإنكليزية أو بالفرنسية.

٤- المجلة محكّمة وتحيل الأعمال المقدمة إليها قبل نشرها على لجنة من ذوي الاختصاص تقرر مدى صلاحية هذه الأعمال للنشر.

٥- تُعلِم المجلة الكاتب خلال شهرين من تسلمها عمله ما إذا كان مقرَّرًا للنشر، محتفظة بخيار إدراجه في العدد الذي تراه مناسبًا. كما تحتفظ المجلة بحقها في أن تقترح على الكاتب إجراء أي تعديلات في النص تزكيها هيئة التحكيم.

٦- تتوقع المجلة في الكتابات المرسلة أن تكون مطبوعة أو مكتوبة بواسطة Microsoft Word وأن يكون حجم المقال ما بين ٦٠٠٠ و٦٥٠٠ كلمة.

٧- تعتبر «الدفاع الوطني اللبناني» جميع ما يُنشر فيها ناطقًا باسم أصحابه، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو قيادة الجيش.

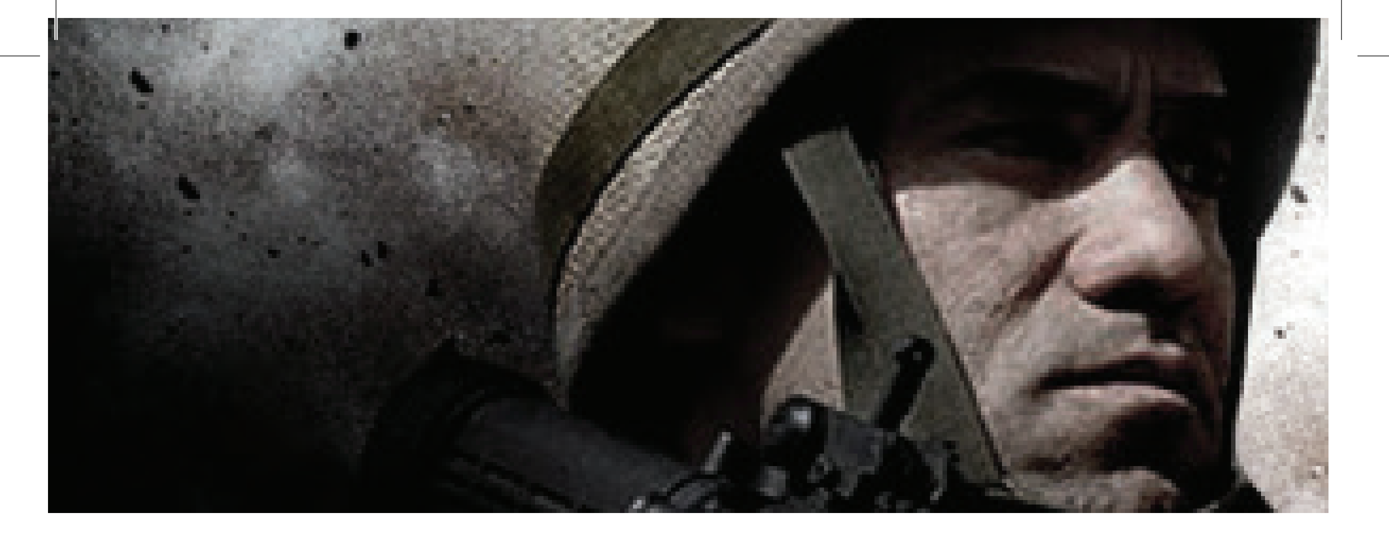
٨- تحتفظ المجلة بجميع حقوق النشر والتوزيع، ولا يجوز الإقتباس من المواد المنشورة كليًا أو جزئيًا إلا بإذن منها.

• الأبحاث المنشورة في أعداد «الدفاع الوطني اللبناني» متيسرة على موقع: www.lebarmy.gov.lb www.lebanesearmy.gov.lb

عنوان المجلة	:	قيادة الجيش اللبناني، مديرية التوجيه، اليرزة، لبنان، هاتف : ١٧٠١
العنوان الالكتروني	:	tawjih@lebarmy.gov.lb & tawjih@lebanesearmy.gov.lb
السعر	:	٥٠٠٠ ليرة لبنانية.
الاشتراك السنوي	:	في لبنان : ١٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية. *
		في الخارج : ١٥٠ دولارًا أميركيًا. *
الاعلانات والاشتراكات	:	مجلة «الدفاع الوطني اللبناني».
التوزيع	:	شركة ناشرون لتوزيع الصحف والمطبوعات ش.م.م.

* بدل الإشتراك السنوي يتضمّن الرسوم البريدية





المحتويـات

العدد مئة وسبعة – كانون الثاني ٢٠١٩





الفضاء الخارجي مجال "متباعد" لحربٍ ماحقة "قادمة"!

أ.د. طارق المجذوب *

*دكتوراه في القانون وبكالوريوس في الهندسة

المقدّمة

نذكّر، في مُستهلّ هذا البحث، بأنّ العالم يعيش منذ منتصف القرن العشرين ثورة في مجال الفضاء الخارجي[1] وبصورةٍ خاصة في نطاق تكنولوجيا الفضاء، وأنّ المجلس النيابي اللبناني أجاز للحكومة، في نهاية العام ٢٠٠٥، الانضمام إلى ثلاث اتفاقيات متعلقة بالفضاء الخارجي [2]جاءت تستكمل

١- لا يعتبر الفضاء الخارجي Outer space جزءًا من طبقات الجو. «ولهذا فهو لا يخضع للنظام المكرّس للجو، لأنّ طبقات الجو تتّصل بالأرض وتتبعها في دورانها وتشكّل معها كتلة واحدة تسبح في الفضاء مع غيرها من الكواكب والأجرام. والفرق، علميًا، بين الجو والفضاء هو أنّ الأول ينعم بالهواء والجاذبية الأرضية، في حين أنّ الثاني يخلو من هذين العنصرين. ولهذا فإنّ الأجهزة والأجسام التي تحلّق في الجو وتعتمد، في حركتها وتحرّكها، على الهواء والجاذبية لا تصلح (أو ليس في مقدورها) أن ترتاد الفضاء الخارجي. وبسبب هذا الاختلاف في الطبيعة وطرق الاستخدام، وُضعت قواعد خاصة تلائم كلًا من الجو والفضاء» (د. محمد المجذوب، **الوسيط في القانون الدولي العام**، الطبعة السابعة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٨، ص ٤٩٧).
لمزيد من المعلومات حول الأبحاث المتعلقة بالفضاء الخارجي، راجع الرابط الإلكتروني الآتي:
http://www.thespacereview.com/
(تصفُّح بتاريخ ٢٠١٨/١٠/١٣).

٢- الاتفاقيات الثلاث، هي:
- الاتفاقية حول المسؤولية الدولية عن الأضرار التي تسبّبها الأجسام الفضائية. ودخلت حيّز التنفيذ في ١٩٧٢/٩/١.
- الاتفاقية حول تسجيل الأجسام التي تطلق في الفضاء الخارجي. ودخلت حيّز التنفيذ في ١٩٧٦/٩/١٥.
- الاتفاق الذي ينظّم أنشطة الدول على القمر والأجرام السماوية الأخرى. ودخل حيّز التنفيذ في ١٩٨٤/٧/١١.

المبادئ التي أعلنتها في العامين ١٩٦٣[٣] و١٩٦٦[٤] وتُرسّخها.

وإذا كان الاتجاه العام لتطور النطاق الدولي[٥] يعبّر عن تقدّم مستمر في حقل المواصلات الدولية، فهذا التقدّم لم يحصل في وقتٍ واحد بالنسبة إلى مختلف الأملاك العامة. إنّ التطور شمل قبل كل شيء البحر، ومنه امتدّ إلى البر والجو ليتّسع بعد ذلك فيشمل الفضاء الخارجي.

وفي ١٩٥٧/١٠/٤، أرسل الاتحاد السوفياتي أول مركبة صناعية إلى الفضاء (القمر الاصطناعي أو الصناعي الأول سبوتنيك Sputnik I).

وتوالت بعد ذلك عمليات ارتياد الفضاء الخارجي في أشكال مختلفة: تلاقي المركبات والتحامها في الفضاء، وبقاء روّاد الفضاء مددًا طويلة في الفضاء، وخروجهم من المركبات إلى رحاب الفضاء، واستكشاف الأجرام السماوية، وإرسال المسابر الفضائية Space Probes إلى خارج النظام الشمسي.

وتنوّعت، في الوقت ذاته، عمليات الاستخدام المدني والعسكري للأقمار والأجهزة الصناعية التي تجوب الفضاء وتدور حول الأرض، وتراقب ما يجري في ساحات العالم، وتستكشف الثروات الطبيعية في الأرض والبحر، وتتنصّت (أو تتجسّس) على المكالمات الهاتفية واللاسلكية والإذاعية، وتسجّل تطورات الأحوال الجوية، وتجمع المعلومات عن النجوم والكواكب والنيازك، وتُجري الاختبارات العلمية. واستغلّت الولايات المتحدة الأميركية هذا التطور العلمي فأعدّت مشروعًا لما أسمته «حرب النجوم» Star Wars (أو ما يُعرف بمبادرة الدفاع الاستراتيجي SDI التي أطلقها الرئيس الأميركي، رونالد ريغان، في

٣- تبنّت الجمعية العامة للأمم المتحدة «إعلان المبادئ القانونية التي تحكم أنشطة الدول في مجال استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي» (قرار ١٩٦٣/١٢/١٣).

٤- تمكّنت الجمعية العامة، في ١٩٦٦/١٢/١٩، من اعتماد معاهدة حول المبادئ التي تحكم أنشطة الدول في مجال استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى. وتم التوقيع عليها في ١٩٦٧/٢/١٧، ودخلت حيّز التطبيق في ١٠ تشرين الأول (أكتوبر) من العام ذاته.

٥- المقصود بالنطاق الدولي الأملاك العامة الدولية التي تشكّل وسائل اتصال دولية مشتركة تخضع لأنظمة دولية (كالأنهار والقنوات الدولية، والبحار، والجو). لمزيد من المعلومات عن موضوع النطاق الدولي، راجع: د. محمد المجذوب، **الوسيط في القانون الدولي العام**، مذكور سابقًا، ص ٤٠٩-٥٣٣.

٢٣/٣/١٩٨٣، بمشاركة إسرائيل[٦] وألمانيا وبريطانيا وفرنسا)[٧].

وهذا النشاط الذي كان حكرًا على الاتحاد السوفياتي[٨] والولايات المتحدة الأميركية أصبح، بعد فترة وجيزة، في متناول دولٍ (إسرائيل وإيران والبرازيل والصين وكوريا الشمالية والهند[٩] واليابان، مثلًا) أو عدة مجموعات دولية (الاتحاد الأوروبي، مثلًا) أو مجموعات غير حكومية (سبيس أكس SpaceX[١٠] وبلو أردجن Blue Origin[١١] وفيرجن أوربت Virgin Orbit[١٢] وفيرجن غلاكتيك Virgin Galactic[١٣]، مثلًا). وبما أنّه غدا قطاعًا متميزًا ومستمرًا من النشاط البشري والاجتماعي، فقد اشتدّت الحاجة إلى قانون يحكمه وينظّمه. وبما أنّ دولًا عديدة باتت تتعاطى هذا النشاط الذي يتجاوز حدودها الإقليمية ويمتد إلى حدود الدول الأخرى، فقد

٦- اعتبرنا إسرائيل، في هذا البحث تجاوزًا، دولة من دول العالم التي انضمّت إلى عضوية الأمم المتحدة في ١١ أيار (مايو) ١٩٤٩، وصدّقت، منذ ذلك التاريخ، على بعض المواثيق والمعاهدات والاتفاقيات الدولية، وذلك على الرغم من إيماننا بأنّ ليس لإنشاء إسرائيل أي أساس أو سند قانوني. لمزيد من المعلومات حول كيفية قبول إسرائيل في عضوية الأمم المتحدة، راجع كتاب: د. محمد المجذوب، **الوسيط في التنظيم الدولي (النظرية العامة والمنظمات العالمية والقارّية والإقليمية والمتخصّصة)**، الطبعة التاسعة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٨، ص ٢٢٣-٢٢٨.

٧- «وفي العام ١٩٩٣، تغيّر اسم تلك المبادرة إلى "منظمة الدفاع الصاروخي الباليستي" BMDO، ثم جاءت إدارة جورج بوش الابن وتابعت العمل في المشروع سرًا تحت مسمّى جديد هو "الدفاع الصاروخي الوطني". وفي مسعى منها للتحايل على انتهاك المشروع معاهدة الحد من انتشار الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية ABM المبرمة في العام ١٩٧٢، انسحبت إدارة بوش الابن من هذه المعاهدة في العام ٢٠٠٢، كما أجهضت واشنطن مساعي روسيا والصين ودول أخرى لتمرير مبادرة صارمة عبر الأمم المتحدة تحول من دون اندلاع سباق تسلُّح في الفضاء، لتتّخذ الصراعات في هذا الصدد بعدها سَمْتًا دوليًا، بعدما أجرت واشنطن وموسكو تدريبات استخدمت خلالها أسلحة نووية وتقليدية، فضلًا عن تجارب إطلاق صواريخ مضادة للأقمار الاصطناعية وعمليات تسيير الأقمار نفسها في المدار، فيما بدأت قوى أخرى كالصين والهند وكوريا الجنوبية وإسرائيل تلحق بهما على هذا الدرب» (بشير عبد الفتاح، ترامب يواصل المساعي الأميركية لعسكرة الفضاء، في صحيفة **الحياة**، في ١٨/٨/٢٠١٨).

٨- «يقول العالم أناتولي إيفانوفيتش سافين [٦/٤/١٩٢٠-٢٧/٣/٢٠١٦]، أحد مؤسسي أول أنظمة مضادة للأقمار الصناعية في العالم (...) إنّ الاتحاد السوفياتي كان قادرًا على قيادة حرب فضاء حقيقية [منذ العام ١٩٧٠]. والتقنيات الروسية الجديدة تجعل من الدفاع الصاروخي والدفاع المضاد للأقمار الصناعية، نظامَين لا يُقهران». راجع: أسرار حرب الفضاء... روسيا قادرة على تدمير أي قمر صناعي، موقع **سبوتنيك** Sputnik، في ٢٧/١٢/٢٠١٦، على الرابط الإلكتروني الآتي:
https://arabic.sputniknews.com/military/201604141018356183/
(تصفُّح بتاريخ ١١/١٠/٢٠١٨).

٩- «رقم قياسي في الفضاء الكوني (إطلاق ١٠٤ أقمار اصطناعية بصاروخ واحد) حقّقته أمس بلاد ألمهاتما غاندي، كذلك على الأرجح أنّه نزل بردًا وسلامًا على "مركز محمد بن راشد للفضاء" لأنّه يُثبت صواب خياره التعاون مع "الوكالة الهندية لبحوث الفضاء" Indian Space Research Organization في مشاريع ارتياد الفضاء. (...) إنّ سوق صناعة الفضاء العالمية تلامس ٣٠٠ بليون دولار. وفي ٢٠١٦، جذبت الأسعار المنخفضة لصواريخ الهند الفضائية، مجموعة من ٧٥ قمرًا اصطناعيًا من عدة بلدان أجنبية» (أحمد مغربي، الهند عملاق فضائي متقشّف يطيح بروسيا ويهدّد الصين، في صحيفة **الحياة**، في ١٥/٢/٢٠١٧).

١٠- لمزيد من المعلومات حول الشركة، راجع الرابط الإلكتروني الآتي:
https://www.spacex.com/

١١- لمزيد من المعلومات حول الشركة، راجع الرابط الإلكتروني الآتي:
https://www.blueorigin.com/

١٢- لمزيد من المعلومات حول الشركة، راجع الرابط الإلكتروني الآتي:
https://virginorbit.com/

١٣- لمزيد من المعلومات حول الشركة، راجع الرابط الإلكتروني الآتي:
https://www.virgingalactic.com/

أصبح من المنطقي القول «(...) بأنّ الاشتعال العسكري الأكثر إثارة للقلق في العالم لا يوجد في مضيق تايوان، أو شبه الجزيرة الكورية، أو إيران، أو إسرائيل، أو كشمير أو أوكرانيا. في الواقع، لا يمكن تحديد موقعه على أي خريطة للأرض (...). لكي تراه، أنظر فقط إلى سماء صافية، للفضاء المحيط بمدار الأرض، حيث يتكشّف أمامك صراع وسباق تسلُّح لا ينقصه سوى الاسم (...). إنّ احتمال نشوب حرب في الفضاء ليس جديدًا. فبدافع خوفها من الأسلحة النووية السوفياتية (...) بدأت الولايات المتحدة باختبار أسلحة مضادة للأقمار الصناعية في أواخر خمسينيات القرن الماضي، حتى أنّها اختبرت القنابل النووية في الفضاء قبل حظر أسلحة الدمار الشامل المدارية، بعد معاهدة الفضاء الخارجي بالأمم المتحدة للعام **١٩٦٧**»[١٤].

واعتبر أستاذ مادة التكنولوجيا في جامعة القاهرة، الدكتور محمد زين، أنّ «العديد من وسائل السيطرة والتحكم الخاصة بمعظم العمليات الحيوية الموجودة على الأرض انتقلت إلى الفضاء في صورة أقمار صناعية ومحطات فضائية، كما انتقل أيضًا قطاع واسع من الحروب والمعارك (...) إلى العالم الافتراضي الذي صنعه الإنسان منذ اختراعه الكمبيوتر والذاكرات الإلكترونية وشبكات المعلومات (...)»[١٥].

إنّ حرب الفضاء الخارجي Outer space war، أو حرب الفضاء Battle space، أو حرب النجوم Star wars هي حروب أسلحتها فضائية تهدف

١٤- راجع ما كتبه لي بيلينجز Lee Billings حول «الحرب في الفضاء قد تكون أقرب من أي وقت مضى»، مجلة **ساينتفك أمريكان Scientific American**، في ٢٠١٧/٣/٢٢، على الرابط الإلكتروني الآتي:
https://www.scientificamerican.com/arabic/articles/news/war-in-space-may-be-closer-than-ever/
(تصفُّح بتاريخ ٢٠١٨/١٠/٦).

١٥- راجع ما كتبه أمير عكاشة حول «الحرب الإلكترونية صراع في العالم الافتراضي»، موقع **ميدل إيست أونلاين**، في ٢٠١٢/٥/٢٤، على الرابط الإلكتروني الآتي:
https://middle-east-online.com/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%81%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%B6%D9%8A
(تصفُّح بتاريخ ٢٠١٨/١٠/٩).

إلى الإضرار ببنية العدو أو إتلافها عبر الفضاء السيبراني Cyber space أو الفضاء الخارجي[١٦]. كما تشمل هذه الحرب أيضًا التجسس الفضائي على العدو، وهو في الغالب الأعم حاليًا.

ومع تزايد الاعتماد على الوسائل التقنية الحديثة في إدارة الأعمال المختلفة، برزت تحديات قانونية وطُرحت تساؤلات حول ضرورة عقد معاهدات جديدة تنسجم مع تطور تكنولوجيا الفضاء.

إنّ الأقسام الثلاثة التي وزّعنا عبرها الأفكار التفصيلية في هذا البحث تنطلق من الواقعات والتساؤلات التي انطوى عليها هذا التمهيد. وقد رأينا من المفيد جعلها على الصورة الآتية:

- أولًا: أضواء على بعض أبعاد الفضاء الخارجي.
- ثانيًا: قواعد القانون الدولي العام واستخدام الفضاء الخارجي في الحرب.
- ثالثًا: بعض الملاحظات المقترحة لمواجهة أخطار الفضاء الخارجي في لبنان.

أولًا: أضواء على بعض أبعاد الفضاء الخارجي

لو ألقينا نظرة عجلى على التواصل بين البشر الذي أصبح يتم اليوم بواسطة القنوات الفضائية والاتصالات عبر الفضاء (من خلال قمر المواصلات، أو القمر الصناعي أو الاصطناعي Artificial Satellite)،

١٦- «في مستهل القرن الحادي والعشرين، أجرت "ناسا" تجربة تضمّنت تفجيرًا ذريًا في أحد الكويكبات التي تدور في منطقة فضائية تُعرف باسم "حزام كيبور"» (أحمد مغربي، ستينية الـ«ناسا»: القمر و«قوات الفضاء» و٥,٥ بليون سنة، في صحيفة **الحياة**، في ٢٠١٨/٧/٢٩). وفي العام ٢٠١٤، أطلقت روسيا قمرها الصناعي كوسموس ٢٤٩٩. وفي آذار (مارس) ٢٠١٨، «أعلنت (...) إطلاق صاروخ تفوق سرعته أضعاف سرعة الصوت، لا ترصده أنظمة الدفاع الصاروخي. لكنّ التحدي الأبرز اليوم هو الصين. فهي، منذ ٢٠٠٧، دمّرت قمرها الاصطناعي القديم بوساطة صاروخ أطلقته من الأرض (...) واستطاع الصاروخ الصيني تدمير القمر وتفتيته إلى ١٥٠ ألف قطعة، وبدأ الحديث وقتذاك عن أنّ الصين أرادت من هذه العملية اختبار مدى قدرتها على تدمير أقمار اصطناعية عدوة لها. (...). وتجاوزت الصين عتبة جديدة في مطلع هذا العام ٢٠١٨، مع إعلان نجاحها في إطلاق صاروخ أسرع من الصوت» (ماجد الشيخ، خلف عسكرة الفضاء هاجس الهيمنة الأميركية الشاملة، في صحيفة **الحياة**، في ٢٠١٨/٩/١٢).

كالإنترنت الفضائي[١٧] والبث التلفزيوني الفضائي والهواتف الجوالة الفضائية[١٨]، لأمكننا إدراك الأهمية البالغة لهذه الاتصالات اليوم، وخصوصًا بعد أن أخذت محطات الإرسال الفضائية تقوم بدورٍ فاعل ومؤثّر في تبادل المعطيات أو المعلومات (بواسطة موجات معيّنة، راديوية Radio أو صُغرية Microwave، عن طريق استخدام الأقمار الاصطناعية)[١٩].

مما لا شك فيه أنّ هذا النوع من التواصل يفرض نفسه على المرء العصري، حيث باتت دراسة كيفية حماية البيانات والمعلومات التي يتم تدفّقها عن طريق الأقمار الاصطناعية أمرًا ضروريًا لمواجهة مقتضيات العصر الحديث ومواكبة التطور العلمي. هذا مع العلم بأنّه يمكن للمتسللين، مجموعات (حكومية أو غير حكومية) كانت أم دولًا، اختراق الأقمار الاصطناعية والقيام بتغيير معلوماتها الحساسة أو إتلافها.

«حرب قديمة متجددة تشهدها الدول الكبرى (...). تتداخل فيها الأهداف العسكرية بالأهداف الاقتصادية، أو ما يعرف بالتجسس الصناعي. فضاء هذه الحرب هو الشبكات العنكبوتية (...)، وجنودها هم خبراء في علم الكمبيوتر والإنترنت، أذكياء في قدرتهم على اختراق الحواجز الأمنية للمعلومات السرّية (...) وقرصنتها»[٢٠]. «وكان الرئيس الأميركي قد حذّر من أنّ الهجمات السيبرية تُعَدّ شكلًا من أشكال العدوان الحربي على

١٧- مثال ذلك إنترنت الأشياء IoT (Internet of Things) والاتصال بين الآلات M2M (Machine to Machine).

١٨- مثال ذلك الثريا Thuraya. «تعد شركة الثريا للاتصالات مشغّلًا رائدًا لخدمات الاتصالات الجوّالة عبر الأقمار الاصطناعية "إم إس إس"، ومزودًا عالميًا لحلول الاتصالات المبتكرة للعديد من القطاعات بما في ذلك الطاقة والإعلام المرئي والمسموع والنقل البحري والقطاع العسكري ومنظمات النفع العام. وتتيح شبكة الثريا المتفوقة إجراء اتصالات واضحة مع تغطية متواصلة من دون انقطاع تشمل ثلثَي العالم من خلال الأقمار الاصطناعية، وباقي أنحاء الكوكب (...)». لمزيد من المعلومات حول شركة الثريا لخدمات الاتصالات الفضائية المتنقلة، راجع الرابط الإلكتروني الآتي:
https://www.thuraya.com/tags/%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%B1%D9%8A%D8%A7.

١٩- «أبرزت العمليات العسكرية الواسعة لمواجهة الإرهاب في مصر (...)، دورًا بارزًا للأقمار الاصطناعية في رصد البؤر الإرهابية وتحديد مواقعها (...). لكن لا يمكن لمصر (...) أن تطلق أقمارًا عسكرية خالصة ذات صور دقيقة تصل إلى سنتيمترات وتستخدم في التجسس، وذلك بسبب توقيعها على اتفاقية الاستخدام السلمي للفضاء» (رحاب عليوة، دور بارز للأقمار الاصطناعية في مواجهة الإرهاب في مصر، في صحيفة **الحياة**، في ٢٠١٨/٨/٢).

٢٠- راجع ما كتبه معمر عطوي ونزار عبود حول «"الوحدة ٦١٣٩٨" تتّخذ من شنغهاي منطلقًا لهجماتها»، في صحيفة **الأخبار** اللبنانية، في ٢٠١٣/٢/٢١.

بلاده، ما يفسح المجال أمام رد عسكري بالمثل»[٢١]. وحذّر تقرير، بعنوان: "وزارة الدفاع بدأت للتوّ بإدراك مدى نقاط الضعف"، أعدّه مكتب التدقيق الحكومي الأميركي «من أنّ أنظمة التسلح الأميركية تعاني من الهشاشة أمام هجمات قد يشنّها القراصنة (...). فالتجهيزات العسكرية الأميركية باتت متصلة أكثر فأكثر بالإنترنت مثل الطائرات المقاتلة المليئة بالبرامج والأجهزة الإلكترونية، إضافة إلى أنّ تحديد مواقع الجنود على الأرض يتم عبر نظام تحديد المواقع الجغرافية "جي بي إس"، والسفن الحربية باتت إلكترونية (...). صحيح أنّ البرامج والأجهزة الإلكترونية تجعل العسكريين أكثر قوة، لكنّهم سيكونون أكثر ضعفًا أمام هجمات القرصنة المحتملة»[٢٢].

«وقد طالب بنيامين نتنياهو في مؤتمر "سايبر تيك ٢٠١٤" الدولي الأول، الذي عقد في تل أبيب بإنشاء «منظمة أمم متحدة للسايبر» لتحويل الإنترنت من "نقمة إلى نعمة" بسبب حاجة الجميع إليه»[٢٣]. كما أعلن رئيس هيئة الأركان العامة في الجيش الإسرائيلي، بني غانتس Benny Gantz، بأنّ «الحرب المقبلة قد تبدأ بصاروخٍ يستهدف هيئة الأركان أو بهجوم سايبر واسع على أجهزة الحواسيب المدنيّة والعسكرية. (...) ففي مجال السايبر تدور اليوم حرب حتى بين دول ليست في حالة حرب مع بعضها»[٢٤]. وقال مؤسس أول منظومة دفاع سايبري في جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك)، إيرز كرينر Erez Kreiner، «إنّه في أي حرب قادمة تخوضها الدولة العبرية،

٢١- المرجع ذاته.

٢٢- «البنتاغون يحذّر.. الأسلحة الأميركية في مرمى القراصنة»، موقع **سكاي نيوز عربية**، في ٢٠١٨/١٠/١٠، على الرابط الإلكتروني الآتي:
https://www.skynewsarabia.com/world/1189665-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%BA%D9%88%D9%86-%D9%8A%D8%AD%D8%B0%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%94%D8%B3%D9%84%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%94%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%B1%D9%85%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B5%D9%86%D8%A9
(تصفُّح بتاريخ ٢٠١٨/١٠/١٠).

٢٣- راجع ما كتبه حلمي موسى حول «"حرب السايبر" تشغل إسرائيل: البحث في تحويل" النقمة إلى نعمة"»، في صحيفة **السفير** اللبنانية، في ٢٠١٤/١/٣١، على الموقع الإلكتروني الآتي:
http://www.assafir.com/Windows/PrintArticle.aspx?ChannelID=62&ArticleID=336185&ref=Toolbar
(تصفُّح بتاريخ ٢٠١٤/٤/٩).

٢٤- المرجع ذاته.

ستتعرض لهجمات سيبيرية متعددة (...) تمسّ مسًّا سافرًا بالأمن القومي الإسرائيلي»[٢٥]. «ونوّه كرينر أيضًا إلى أنّ العدو يمكن أن يشن هجومًا على إسرائيل من بريطانيا وفرنسا، مشيرًا إلى أنّ رؤية الأمن الإسرائيلية الكلاسيكية القائمة على الردع، ثم الردع، ثم الردع، لا تعمل في مجال حرب السايبر (...)»[٢٦].

والأرض التي كانت، حتى سنوات خلت، قلاعًا وحصونًا وحدودًا مرسومة باتت اليوم قرية كونية مكشوفة تجوب في فضائها البرامج المعلوماتية والصواريخ والمركبات والأقمار الاصطناعية. فما هي الاستخدامات الممكنة للأقمار الصناعية كوسيلةٍ للاستطلاع في الحروب؟

«يمكن تصنيف التطبيقات العسكرية لبرامج الفضاء إلى تطبيقات دفاعية وأخرى هجومية، وتستخدم الأقمار الاصطناعية العسكرية في الحروب في التطبيقات الآتية:

- الإنذار المبكر: من خلال الكشف المبكر على الصواريخ العابرة للقارات، كالصواريخ (البالستية)، والصواريخ التي تطلقها الغواصات التي تحتاج إلى عدة دقائق لبلوغ وإصابة الهدف.
- تقدير الأضرار الناجمة عن القصف الجوي أو النووي.
- الاستطلاع الإلكتروني: إذ يتم تحديد مواقع الدفاع الجوي ورادارات الصواريخ الدفاعية للدول المعادية، مثل أقمار فريت FERRET الأميركية لأغراض الاستطلاع الإلكتروني، وهي على ارتفاع يراوح بين ٢٥٠ و٤٠٠ كم.

٢٥- راجع ما كتبته صحيفة **القدس العربي** البريطانية حول «نتنياهو: حرب السايبر باتت جزءًا من ميدان المعركة وهي ليست حربًا مستقبلية، بل هي حرب تدور هنا والآن ستتزايد نوعيةً وعددًا ونتعاون مع واشنطن في هذا المجال»، في ٢٠١٣/٦/١٠، على الموقع الإلكتروني الآتي:
http://www.alquds.co.uk/?p=52786&print=1/
(تصفُّح بتاريخ ٢٠١٤/٤/٩).

٢٦- المرجع ذاته.
لمزيد من المعلومات حول موضوع الإرهاب السيبراني Cyber-Terrorism، راجع:
Ahmad Kamal, The law of cyber-space: an invitation to the table of negotiations, UNITAR, Geneva, 2005, pp. 66-75.

● التنصّت على اتصالات العدو العسكرية من خلال أقمار الاستطلاع الإلكتروني.

● تأمين الاتصالات اللاسلكية المشفّرة بعيدة المدى بين مراكز القيادة والسيطرة وقادة الوحدات الميدانية في مسارح العمليات، مثل VSAT المستخدم في سلاح الإشارة.

● تقييم العمليات الهجومية للقوات البرية وإدارة الضربات الدقيقة البعيدة المدى.

● تصوير الأهداف العسكرية الأرضية MASINT وIMINT، وتحديد بصماتها.

● توفير المعلومات الاستخبارية في الأزمات، وتوفير معلومات تحديد الموقع (GPS) والملاحظة والملاحة والأرصاد الجوية.

● مراقبة الالتزام بالمعاهدات المتعلقة بالحد من التسلح ونزع السلاح.

● استخدام الذخائر الموجهة بالأقمار الاصطناعية»[٢٧].

إنّنا نلمس، إذًا، بعد الاطلاع على الأفكار والمعلومات السابقة، توجهًا دوليًا بارزًا نحو تجاوز عصر التنظيم الدولي لارتياد الفضاء الخارجي واستخدامه إلى تسليح Weaponization أو عسكرة Militarization الفضاء الخارجي بسبب شغف دول بجَني أعظم الفوائد التجارية[٢٨] أو العسكرية. ومن المحتمل أن تتوسّع حرب الفضاء الخارجي Outer space warfare وتتجذّر أكثر فأكثر[٢٩]. اعتبر المستشار القانوني للجنة الدولية للصليب الأحمر، لوران

٢٧- راجع ما كتبه حكم مصراعه حول «استخدام الفضاء في المجالات العسكرية»، موقع **المنتدى العربي للدفاع والتسليح**، في ٢٠١٥/٨/١٥، على الرابط الإلكتروني الآتي:
http://defense-arab.com/vb/threads/95523/
(تصفُّح بتاريخ ٢٠١٨/١٠/٦).

٢٨- لمزيد من المعلومات حول الأبعاد الاقتصادية لاستخدام الفضاء الخارجي، راجع كتاب:
X. Pasco, Le nouvel âge spatial (De la Guerre froide au New Space), Paris, Ed. du CNRS, 2017.

٢٩- راجع ما كتبته صحيفة **الأخبار** اللبنانية حول «هجوم إلكتروني إسرائيلي على منصات النفط الإيرانية»، في ٢٠١٢/١٠/٩.

جيسيل Laurent Gisel[٣٠]، أنّ المقصود بالحرب السيبرانية هو استخدام أساليب الحرب وطرقها التي تشمل عمليات إلكترونية، ترقى إلى مستوى نزاع مسلح أو تستخدم في سياقه، حسب تعريف القانون الدولي الإنساني[٣١]. ولعل أفضل تعريف مبسّط لحرب الفضاء الخارجي، هو ذلك الذي يعتبرها مجموعة الأعمال العدائية الموجهة ضد الأقمار والأجهزة الصناعية والحواسيب أو معطيات هذه الأقمار والأجهزة والحواسيب المخزّنة أو المعالجة أو المتبادلة من محطة إرسال فضائية إلى محطة استقبال أرضية، بهدف كشفها أو نسخها أو تعديلها أو إتلافها أو عرقلة تدفّقها (كالهجوم على أنظمة المراقبة الجوية، وأنابيب نقل الغاز والبترول، والمفاعلات النووية).

يعتقد البعض أنّ الحروب القادمة قد تبدأ بهجوم فضائي من أجل شلّ فاعلية النظم الإلكترونية للمنشآت الحيوية، العسكرية والمدنية، فتنهار لاحقًا، ما يفضي إلى ويلات أعظم من المنازعات المسلحة التقليدية. ويمكن أن تكون الحرب الفضائية المستقبلية إما مباشرة (بين دولتين أو أكثر) أو من خلال وكيل – أو طرف ثالث – كأن تهاجم مجموعة غير حكومية تمتلك تكنولوجيا الفضاء مسجّلة في السويد، إسرائيل، عبر قمر صناعي لإيران[٣٢]؛ فإذا لم يوصل التحقيق إلى السويد أو لم يكن بين الدولتين اتفاق تعاون قضائي، حق لإسرائيل مهاجمة إيران لأنّه لا تَبِعة على المجموعة غير الحكومية التي تبقى مجهولة الهوية في الفضاء[٣٣] الخارجي.

٣٠- راجع المقابلة التي أجراها في ٢٠١٣/٧/١، موقع **اللجنة الدولية للصليب الأحمر**، على الرابط الإلكتروني الآتي:
http://www.icrc.org/eng/resources/documents/interview/2013/06-27-cyber-warfare-ihl.htm
(تصفح بتاريخ ٢٠١٤/٤/٩).

٣١- المرجع ذاته. وبلور فكرته وطورها بالعبارات الآتية:
"By cyber warfare, we're talking here solely about means and methods of warfare that consist of cyber operations amounting to, or conducted in the context of, an armed conflict, within the meaning of international humanitarian law (IHL)".

٣٢- مثال ذلك القيام بتثبيت برنامج تسلل معلوماتي وإخفاء مسار اختراق القمر الصناعي.

٣٣- لمزيد من المعلومات المفيدة والمهمة حول الأبعاد القانونية لاستخدام الفضاء الخارجي راجع تقرير:
Belinda Bragg, International Rules and Norms: Constraints on Space Operations: A Virtual Think Tank (ViTTa) Report, March 2018.
على الرابط الإلكتروني الآتي:
http://nsiteam.com/social/wp-content/uploads/2018/03/NSI_Space_ViTTa_Q20_Legal-Limitations-on-Space-Activities_FINAL.pdf.
(تصفُّح بتاريخ ٢٠١٨/١٠/٦).

أمام هذا الواقع، لا بد من استعراض الوضع الحالي في القانون الدولي لتبيان موقع حرب الفضاء الخارجي القادمة ومدى استيعاب الاتفاقيات والمعاهدات الدولية السائدة لمستخرجات الفضاء الخارجي كدليلٍ في حماية أمن الفضاء. فما هي المرجعية القانونية لاستخدام الفضاء الخارجي في الحرب؟

ثانيًا: قواعد القانون الدولي العام واستخدام الفضاء الخارجي في الحرب

في ٢٠١٨/٦/١٨، أعلن رئيس الولايات المتحدة الأميركية، دونالد ترامب، إنشاء فرع سادس للجيش هو القوة الفضائية Space force (أو القوات المسلحة الفضائية)[٣٤]. «وبرّر ترامب إصراره على عسكرة الفضاء الرغبة في استعادة هيبة الولايات المتحدة (...) ومراقبة البرامج الفضائية لروسيا والصين والحيلولة من دون تمكين الخصوم من استعمال مكتسباتهم في الفضاء بما يهدّد الأمن الأميركي، فضلًا عن استخدام رادع الفضاء النووي كخيار تدمير شامل في حال اندلاع حرب عالمية، علاوة على تأمين الأقمار الاصطناعية الأميركية وحرية التحرك الأميركي لاستخدام الفضاء.

وفي مسعى منه لشرعنة عسكرة الفضاء، حاول ترامب تفسير (...) المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة (...) التي تنص على أنّه "يمكن الدولة استخدام القوة العسكرية لحماية نفسها من الأعمال العدائية"، وكذا الفصل الثالث من معاهدة الفضاء الخارجي الذي ينص على "أنّ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة يتيحان استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه"، بما يبرّر مساعي أي دولة لتطبيق القوة الفضائية لحماية أمنها ومصالحها. وبينما

٣٤- فروع الجيش الخمسة هي: المشاة، والبحرية، والطيران، ومشاة البحرية، والجيش الإلكتروني.

يصرّ ترامب على إجهاض أي محاولات لبلورة آليات قانونية تحظر عسكرة الفضاء، فإنّ التوجه المحموم الهادف إلى تأبيد الهيمنة العسكرية الأميركية على العالم قد يزجّ به نحو مزيد من العسكرة Militarization، بما يقوّض الاتجاه الرامي إلى تفعيل آليات التسوية السلمية للنزاعات والأزمات الدولية المتفاقمة Demilitarization (...)»[٣٥].

وأكد رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، في كلمة ألقاها بمناسبة إطلاق برنامج «ماغشيميم ليئوميت»[٣٦] لتأهيل الشبان المتفوقين في مجال مكافحة الحرب السيبرانية في مدينة أشكلون[٣٧] «أنّ الخطر النووي الإيراني وتهديد الصواريخ لا يشكلان التهديدَين الوحيدَين اللذَين نواجههما، ذلك بأنّنا نواجه أيضًا خطر الاعتداءات السيبرانية على إسرائيل (...). إنّ منظوماتنا الحيوية تعتبر أهدافًا لهذه الاعتداءات، وسيزداد الأمر خطورة كلما تسارع الانتقال إلى العصر الرقمي. إنّنا نعزز قدراتنا على التعامل مع هذا الخطر من خلال هيئة السايبر الوطنية التي أقمناها (...). ونحن إحدى الدول الرائدة في العالم في مجال السايبر وعلينا أن نحافظ على مكانتنا هذه في المستقبل»[٣٨].

اعتبر الخبير الأمني والاستراتيجي، اللواء سامح سيف اليزل، أنّ «الحرب

٣٥- بشير عبد الفتاح، ترامب يواصل المساعي الأميركية لعسكرة الفضاء، في صحيفة **الحياة**، في ٢٠١٨/٨/١٨. «(...) من بين حوالى ١٤٠٠ قمر صناعي تعمل حاليًا في مدارات حول الأرض، ٤٠٪ منها تخص الولايات المتحدة - أي نحو ضعف ما تملكه كل من روسيا والصين مجتمعتين. وهناك حوالى ١٥٠ قمرًا صناعيًا أمريكيًا تستخدم في تطبيقات عسكرية» (جوناثان مارشال، خطط أميركية لـ«حرب الفضاء»)، في صحيفة **الخليج** الإماراتية، في ٢٠١٧/٧/٢٩).

٣٦- يمتد برنامج «ماغشيميم ليئوميت» على ثلاث سنوات في سبع مدن وبلدات بعيدة عن وسط إسرائيل، ويركّز على تأهيل شبان إسرائيليين بين ١٦ و١٨ سنة في مجال السايبر والكمبيوترات. ويشرف على هذا البرنامج هيئة السايبر الوطنية، والجيش الإسرائيلي، والمؤسسة الأمنية، ومؤسسة اليانصيب، ووزارة التربية والتعليم (صحيفة **يسرائيل هيوم** العبرية، في ٢٠١٣/١/١).

٣٧- هي مدينة عسقلان العربية، جنوب فلسطين المحتلة.

٣٨- صحيفة **يسرائيل هيوم** العبرية، في ٢٠١٣/١/١.
تتبع هيئة السايبر الوطنية تساهل (أي جيش الدفاع الإسرائيلي بالتسمية العبرية). أطلقت إسرائيل في العام ٢٠٠٩ برنامج القبة الحديدية الرقمية التابع لمكتب الحرب الافتراضية في إسرائيل. ويركّز البرنامج على تطوير قدرات إسرائيل التكنولوجية، الدفاعية والهجومية، في مجال الهجمات الإلكترونية المحتملة. راجع ما كتبته صحيفة **فلسطين** حول الموضوع: الإمكانيات الإسرائيلية في حرب «السايبر»، في ٢٠١٣/١١/٢١، على الرابط الإلكتروني الآتي:
http://www.felesteen.ps/prints/news/104454
(تصفُّح بتاريخ ٢٠١٤/٤/٩). الوحدتان الرئيسيتان المسؤولتان عن حرب السايبر في تساهل هما الاستخبارات العسكرية ومديرية القيادة والسيطرة (C4I).

الإلكترونية هي مجموعة الإجراءات التي تقوم بها القيادة العامة والفروع الرئيسية للقوات المسلحة (...) بغرض إخلال النظم الإلكترونية التي يستخدمها العدو في القيادة والسيطرة على قواته وأسلحته ومعداته ولمقاومة استطلاع العدو اللاسلكي والراداري والكهروبصري (...)»[٣٩]. و«يرى القانونيون أنّ حرب السايبر حرب بكل ما للكلمة من معنى. ويتمثل الفارق الجوهري بين أي هجوم بري أو جوي وهجوم السايبر بالذكاء والتكلفة. فقد أشار بول روزنفياغ، القانوني المحاضر في جامعة جورج واشنطن، إلى أنّ لهذه الحرب تأثيرًا عالميًا. وأضاف أنّه في حال نجم عنها أي تبعات (...) كانقطاع الكهرباء أو تحطيم مفاعل نووي، ستعتبر بمثابة عمل حربي، يبرّر (...) الرد على اعتبار أنّه هجوم عسكري»[٤٠].

ويأتي تصريح بول روزنفياغ بعد تململ وشجب دوليَيْن عارمَيْن لارتفاع وتيرة الهجمات أو الاعتداءات السيبرانية Cyber attacks التي قد ترقى إلى حالة حرب[٤١]. فمتى يكون عمل ما في الفضاء الخارجي من الأعمال الحربية؟ ما هي قواعد الاشتباك في هذا الفضاء؟ وأخيرًا، كيف يمكن لدولة ما الدفاع عن نفسها؟

أعلن المستشار القانوني للجنة الدولية للصليب الأحمر، لوران جيسيل Laurent Gisel[٤٢]، أنّ المادة ٣٦ من البروتوكول الأول للعام ١٩٧٧ تلزم الدول الأطراف أن تكون الأسلحة الجديدة متوافقة مع أحكام القانون

٣٩- راجع ما كتبه أمير عكاشة حول «الحرب الإلكترونية صراع في العالم الافتراضي»، مذكور سابقًا.

٤٠- المرجع ذاته.

٤١- سجلت ثلاث حروب سيبرانية محدودة نسبيًا، هي: أستونيا والناتو- قراصنة (٢٠٠٧)، جورجيا – روسيا (٢٠٠٨)، الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل – إيران (٢٠٠٩-٢٠١٠، ڤيروس الحاسوب ستكسنت Stuxnet). راجع ما قالته Mary Ellen O'Connell حول الأمن السيبراني في القانون الدولي، في تقرير:
Chatham House, International Law: Meeting Summary, Cyber Security and International Law, 29 May 2012, pp. 3-4.
على الرابط الإلكتروني الآتي:
http://www.chathamhouse.org/sites/default/files/public/Research/International%20Law/290512summary.pdf.

٤٢- راجع المقابلة التي أجراها في ٢٠١٣/٧/١، موقع **اللجنة الدولية للصليب الأحمر**، على الرابط الإلكتروني الآتي:
https://www.icrc.org/eng/resources/documents/interview/2013/06-27-cyber-warfare-ihl.htm
(تصفُّح بتاريخ ٢٠١٨/١٠/١١).

الدولي الإنساني(٤٣). وأشار جيسيل إلى أنّه لا يمكن استبعاد تطوير القانون ليوفر حماية شاملة للمدنيين، تماشيًا مع تطور التكنولوجيا السيبرانية أو استيعابًا لأثرها في البشر(٤٤).

ولم تتمكن الدول حتى الآن من الاتفاق على وضع قانون خاص لاستخدام الفضاء الخارجي، ولا سيما وضع وسائل الحرب الفضائية(٤٥). والدول كانت دائمًا تنفر من قضية التنظيم لأنّها تريد، كما يبدو، أن تبقى طليقة من كل قيد لتتصرف في حروبها المقبلة بكل حرية وتستخدم الفضاء الخارجي.

إلا أنّ عدم تنظيم استخدام الفضاء الخارجي لا يعني تركه لمشيئة المحاربين، فهناك أحكام عامة تفرضها قواعد الأخلاق ومبادئ الإنسانية وتطبّق على أي عملية حربية. وهناك أيضًا نصوص مدوّنة بشأن الحروب الجوية والبرية والبحرية(٤٦) يمكن أن تطبّق على حرب الفضاء الخارجي. واستنادًا إلى هذه الأحكام والنصوص نستطيع أن نتحدث عن القواعد المهمة لاستخدام الفضاء الخارجي. فاللجوء إلى الفضاء الخارجي لا بد، إذًا، أن يكون متوافقًا، بدايةً، مع حق اللجوء إلى الحرب (أي الحالة التي

٤٣- المرجع ذاته. وبلور فكرته وطورها بالعبارات الآتية:
"Article 36 of the 1977 Protocol I additional to the Geneva Conventions requires each State party to make sure that any new weapons it deploys or considers deploying comply with the rules of IHL, a point usefully recalled by Tallinn Manual".

٤٤- المرجع ذاته. وبلور فكرته وطورها بالعبارات الآتية:
"It cannot be ruled out, however, that there might be a need to develop the law further to ensure it provides sufficient protection to the civilian population, as cyber technologies evolve or their humanitarian impact is better understood".

٤٥- راجع، على سبيل المثال، مسودة مدونة قواعد السلوك الدولية للأنشطة في الفضاء الخارجي التي وضعها الاتحاد الأوروبي:
International Code of Conduct for Outer Space Activities, version 31 march 2014, Draft.
إنّ المدوّنة لم تر النور حتى الآن على الرغم مما لها من حسنات متمثّلة على الأخص بتأكيد مبدأ استخدام الفضاء لأغراضٍ سلمية. لقراءة مسوَّدة المدونة باللغة الإنكليزية، راجع الرابط الإلكتروني الآتي:
https://cdn3-eeas.fpfis.tech.ec.europa.eu/cdn/farfuture/05ntjiVf8oPvMqMbHUgmbT3jt81mZ8mAZUXdPiGiFwQ/mtime:1479119506/sites/eeas/files/space_code_conduct_draft_vers_31-march-2014_en.pdf ".

٤٦- لمزيد من المعلومات عن موضوع قواعد الحرب، راجع: د. محمد المجذوب، **الوسيط في القانون الدولي العام**، مذكور سابقًا، ص ٧٦٤-٨٤٤.
راجع قوانين الحرب على الرابط الإلكتروني الآتي:
http://avalon.law.yale.edu/subject_menus/lawwar.asp
(تصفُّح بتاريخ ٢٠١٢/٧/٢٣).

يسمح فيها للدولة باستعمال القوة Jus ad bellum)[٤٧]، كما يجب أن يكون استعمالها، بعد ذلك، مستندًا إلى حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني (أي القانون الذي ينظّم حالة الحرب Jus in bello)[٤٨].

أ- قوات الحرب الفضائية وقوامها

تشكّل الحرب الفضائية، كما هو معلوم، وسيلة حرب لضرب العدو من دون تعريض حياة الجنود لأي خطر يذكر، أي أن استخدام الأقمار الاصطناعية كسلاحٍ مقاتل في الحروب يكون نيابةً عن الزج بالجنود. فالمجموعة غير الحكومية التي تمتلك تكنولوجيا الفضاء، والطالب الموهوب في مجال تكنولوجيا المعلومات Cyber geek (أو المبرمِج، أو المشغِّل الضليع بشؤون المعلوماتية وشجونها أو القرصان المعلوماتي Hacker)[٤٩]، هو شخص جالس خلف شاشة الحاسوب في مكان يبعد آلاف الكيلومترات عن أرض المعركة. ولكن هل تُطبَّق صفة المحاربين على هذه المجموعات غير الحكومية وهؤلاء الأشخاص؟ وهل يمكن عدُّهم جنودًا عاملين أو جنودًا في الاحتياط؟

ب- وسائل الحرب الفضائية

إنّ الغرض من الحرب، بشكلٍ عام، هو قهر قوات العدو وإجبارها على الاستسلام، ولذلك فإنّ الوسائل المستعملة يجب ألّا تتعدى هذا الغرض فتصل إلى الأعمال الوحشية. وقد حددت الاتفاقيات الدولية، بشكلٍ عام، وسائل العنف المشروعة وغير المشروعة. فالوسائل غير المشروعة هي:

٤٧- هو مجموعة قواعد القانون الدولي التي تحرّم استعمال القوة لتسوية المنازعات الدولية، باستثناء حالة الدفاع المشروع عن النفس وواجب تقديم المساعدة للأمم المتحدة لتحقيق الأمن الجماعي. لمزيد من المعلومات عن الموضوع، راجع: د. محمد المجذوب، **الوسيط في القانون الدولي العام،** مذكور سابقًا، ص ٢٥٠-٢٥١، و٢٥٩-٢٦٢. راجع حول موضوع الأنشطة في الفضاء الخارجي ما كتبه:
Jia Huang, New challenges to the traditional principles of the law of war presented by information operations in outer space, in Journal of Politics and Law, Vol. 2, No. 1, March 2009, pp. 39-43.

٤٨- هو القانون الذي ينظّم كيفية استعمال القوة عند قيام حالة الحرب (أي عند البدء بالأعمال الحربية وانطلاقها فيما بعد). لمزيد من المعلومات عن الموضوع، راجع: د. محمد المجذوب، **الوسيط في القانون الدولي العام،** مذكور سابقًا، ص ٧٦٨-٧٧٠، و٧٧٣-٨٤٤. وكذلك بحث:
Kubo Mačák, Silent war: Applicability of the jus in bello to the military space operations, Exeter Centre for International Law, Working Paper Series, 2018/1.

٤٩- هو هاوي حاسوب، أو هاوي المعلوماتية، أو مدمن الحاسوب، أو متسلل أو فضولي أو مخترق حواسيب.

استعمال أسلحة أو مقذوفات تزيد من دون فائدة في آلام المصابين وفي خطورة إصاباتهم، وإلقاء قذائف تنشر الغازات السامة أو المضرة بالصحة، واستعمال السموم بأي طريقة كانت. فمهاجمة البنية التحتية لدولةٍ ما عشوائيًا، مثلًا، واللجوء إلى القسوة غير الضرورية عند استخدام سلاح فضائي Outer space weapon، هي من القيود التي يتحتّم تجنّبها (كأن يؤدي البرنامج المعلوماتي إلى عواقب وخيمة لا تحمد عقباها، أو أن تؤدي الأسلحة المضادة للأقمار الصناعية إلى شلّ البنية التحتية لدولة ما، أو إلى تحويل هذه الأقمار إلى حطام يهدّد الأقمار الاصطناعية الأخرى). فما هي الأسلحة المضادة للأقمار الصناعية؟

(أ). **الأقمار الانتحارية**: وهو نهج تُركّز عليه روسيا وتسعى إلى تطويره بعد نجاح تجاربها على أقمار كوزموس، وبنية القمر من هذا النوع لا تختلف عن بنية الأقمار الأخرى، لكنّه مزوّد بعبوةٍ شديدة الانفجار، وكاميرات حساسة تتيح له تصوير الأقمار الأخرى عن بعد وإرسالها بسرعةٍ فائقة إلى الأرض.

(ب). **الصواريخ المضادة**: في العام ٢٠٠١، أعلنت وكالة الفضاء الأميركية أنّها قد نجحت في تصنيع صواريخ خاصة مضادة للأقمار الصناعية تطلق من طائرات F–15، وهي تحلّق على ارتفاعات عالية وتُوجّه بالأشعة تحت الحمراء، وتستطيع إصابة أي قمر مستهدف.

(ج). **أشعة الليزر**: يعلّق العسكريون آمالًا واسعة على استخدام أشعة الليزر كأهم سلاح للأقمار الاصطناعية، وقد رصدت وزارة الدفاع الأميركية ميزانية ضخمة لبعض المؤسسات المتخصصة بتطوير استخدامات أشعة الليزر Space–born laser لتدمير الأقمار، والدراسات الحالية تهدف بشكلٍ رئيسٍ إلى تصنيع أجهزة تتيح وضع مكوّنات الليزر في المدار بواسطة مكوك، ثم تجميع هذه الأجهزة لتصبح سلاحًا فعالًا ضد الأقمار المعادية.

(د). **المضخّات النووية**: تقوم روسيا والولايات المتحدة الأميركية بتجارب

على سلاح "المضخات النووية"، وهو سلاح يتركز أداؤه على توجيه حزم من الأشعة السينية فوق شعاع الليزر لإحداث انفجار نووي محدود في الفضاء، ليطيح بالصواريخ المعادية على الارتفاعات العالية.

(ه). **سلاح الصواعق**: تقوم فكرة هذا السلاح على توليد شعاع من الجسيمات المشحونة بشحناتٍ عالية الطاقة من مصادر معلّقة في الفضاء، وإذا وُجِّهت نحو الأهداف المعادية، فإنّها تُحدث فيها عند ملامستها مثل ما تُحدثه الصواعق الجوية من انفجار عند وصولها للأرض.

(و). **أجهزة التشويش على الأقمار الاصطناعية المعادية**: وذلك من خلال وضع هذه الأجهزة في طائرات، والطيران بها فوق المنطقة المراد حمايتها من رصد الأقمار المعادية، وهو برنامج تتبنّاه بحماسٍ الآن القوات الجوية الأميركية من خلال مختبر الليزر المحمول (All)، والموجود في طائرة اختبار من نوع «Poing NKC–135»[٥٠].

صحيح أنّه يصعب تعريف السلاح الفضائي أو السلاح السيبراني، إلا أنّ القمر الصناعي أو الحاسوب يبقى وسيلة حرب أكيدة (وهو يتكون من مجموع البرامج المعلوماتية، البسيطة أو المعقدة، على اختلاف أنواعها–استطلاع قواعد معلومات الخصم الإلكترونية وتحديد نقاط ضعفها والتسلل إليها واستنساخها أو تغييرها أو إتلافها، وتشويش الاتصالات السلكية واللاسلكية لنُظُم تشغيل مرافق الدولة، وتوفير المعلومات اللازمة لتوجيه العمليات العسكرية، وتعقُّب الأهداف المتنوعة ...). ولكن هل يُعَدّ «القمر الصناعي المصغَّر» بمثابة جندي نصف آلي عندما يكون موجّهًا نحو قمر صناعي آخر؟ وهل تُعَدّ الأقمار الاصطناعية ذخائر حربية؟ وهل يُعَدّ الحاسوب بمثابة جندي نصف آلي عندما تكون برامجه المعلوماتية الخبيثة Malware[٥١] موجّهة

٥٠- راجع ما كتبه حكم مصراعه حول «استخدام الفضاء في المجالات العسكرية»، مذكور سابقًا.

٥١- اختصار إنكليزي لعبارة Malicious software (أي البرمجيات الضارة أو الخبيثة).

نحو دولة ما؟ وبعبارةٍ أوضح: هل أصبح يُعتبر، بهذه الصفة «الفردية»، شخصًا من أشخاص القانون الدولي؟ أو هل تُعَدّ البرامج الخبيثة ذخائر حربية؟ أخيرًا، وبسؤالٍ موجز: ماذا سيكون حكم «الأقمار الاصطناعية المصغرة» و«الأقمار الاصطناعية المتناهية الصغر»[٥٢] والبرامج المعلوماتية تلقائية الإرسال؟[٥٣]

لقد حاولت المؤتمرات والمنظمات الدولية (لجنة الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي، مثلًا)[٥٤] في العصر الحديث أن تضع قانونًا لتنظيم النشاط في الفضاء الخارجي وعملياته (كوضع وسائل الحرب الفضائية)، ولكن من دون أن تُكلّل جهودها بالنجاح.

وهذا يعني أنّ المبادئ حول استخدام الفضاء الخارجي كوسيلة حرب لم تَرْقَ بعد إلى مرتبة القواعد القانونية الملزمة. وبما أنّ سرعة تطوير استخدام الفضاء الخارجي لا تحتمل انتظار تبلور القواعد العرفية، فلا بد للبنان من اللحاق بركب هذه التكنولوجيا الواعدة.

فما هي خطة العمل اللبنانية الممكنة لمواجهة خطر حرب الفضاء الخارجي، القادمة حتمًا؟

ثالثًا: بعض الملاحظات المقترحة لمواجهة أخطار الفضاء الخارجي في لبنان

كل ما نستطيع أن نقدّمه، في هذا القسم الأخير من بحثنا إلى المدافعين عن لبنان، هو بعض الملاحظات السريعة، منها:

- إنّ بقاء تطبيقات الفضاء الخارجي الخبيثة أو الضارة (أو الڤيروسات)

٥٢- «هناك ثورة علمية ضخمة في علاقة الإنسان مع الفضاء الكوني، تدافعت معطياتها في السنوات القليلة الماضية، تتمثّل في ظهورِ الأقمار الاصطناعية المصغّـرة "مينياتشر ساتلايتس" (Miniature Satellites) وانتشارها (...). يتراوح حجم الأقمار الصغيرة التي تلقَّب أيضًا بالـ"نانوساتلايت" Nano Satellite، بين ما يساوي ثلاجة مطبخ كبيرة ورغيف الخبز الصغير، كما يتفاوت وزنها بين كيلوغرام و١٠ كيلوغرامات» (أحمد شعلان، الأقمار الاصطناعية الصغيرة تقود ثورة فضائية صامتة، صحيفة **الحياة**، في ٢٠١٧/٢/٢٠).

٥٣- هي عمليات الاختراق للأقمار الصناعية والمحطات الفضائية القائمة على استخدام شيفرة أو رمز Code تلقائي التشغيل.

٥٤- راجع، مثلًا، الرابط الإلكتروني الآتي:
https://www.un.org/disarmament/topics/outerspace/
(تصفُّح بتاريخ ٢٠١٨/١٠/١٣).

ساكنة (أو نائمة أو خامدة أو كامنة Latent) في الأقمار الاصطناعية والمحطات الفضائية والحواسيب لفترةٍ طويلة نسبيًا يشكّل تحديًا أكيدًا للحرب التقليدية (أي لحقّ اللجوء إلى الحرب بعد توجيه إنذار إلى العدو)، فهي لا تقوى عليه[٥٥].

- إنّ استمرار الحرب التقليدية الحديثة لا يتجاوز الأيام أو الأسابيع، في حين تتخطّى آثار حرب الفضاء الخارجي الأسابيع أو الأشهر أو حتى السنوات.

- إنّ اضطلاع برامج الفضاء الخارجي بمهمات متعددة (كجمع المعلومات وتعديل برامج تشغيل الأقمار الاصطناعية وإتلافها) يتجاوز، بشكلٍ ملحوظ، ما يمكن أن تقوم به الحرب التقليدية.

- إنّ إسرائيل رائدة في مجال أبحاث الفضاء الخارجي واستخداماته[٥٦]، وصارت تبيع تطبيقاتها الفضائية إلى عدد من الدول[٥٧].

٥٥- راجع ما كتبه حسن شقراني حول «جرائم إلكترونية عبر البطاقات المصرفية: حاجة إلى مزيد من التدقيق وتمتين الرقابة لاحتواء مخاطر التزوير»، في صحيفة **الأخبار** اللبنانية، في ٢٠١٣/٣/٢٢.

٥٦- «بدأت إسرائيل نشاطها الفضائي بداية متواضعة في العام ١٩٥٩، ثم ركّزت هذا النشاط في أعقاب حرب العام ١٩٦٧، حيث خصَّصت ميزانية صغيرة لغرض تطوير قمر صناعي إسرائيلي للاستطلاع. وحَظِيَ البرنامج الإسرائيلي العلمي للفضاء بدعم قوي في العام ١٩٧٤، وأعلنت إسرائيل، في العام ١٩٨٣، إنشاء وكالة الفضاء الإسرائيلية "إيسا" ISA، هيئة تابعة لوزارة البحث العلمي لتنسيق أنشطة البحث العلمي في الفضاء، حيث وُلِد برنامج القمر الصناعي "أفق"، الذي اتُّخذ وسيلة لبناء قدرات إسرائيل في مختلف مجالات الفضاء». راجع ما كتبه حكم مصراعه حول «استخدام الفضاء في المجالات العسكرية»، مذكور سابقًا.

«(...) ولقد بدأ برنامج إسرائيل الفضائي منذ العام ١٩٦١م، من خلال إطلاق أول قمر صناعي في مجال الظواهر والأرصاد الجوية. ولكنّ الدفعة الكبرى لذلك البرنامج كانت في الثمانينيات من القرن العشرين، حيث أطلقت إسرائيل أول أقمار التجسس (أفق-١) في سبتمبر ١٩٨٨م، ثم أطلقت الأقمار (أفق-٢) في إبريل ١٩٩٠م، (أفق-٣) إلى (أفق-٩) من إبريل ١٩٩٥م إلى يونيو ٢٠١٠م. وأخيرًا، أطلقت إسرائيل القمر (أفق-١٠) في ٩ إبريل ٢٠١٤، وكل أقمار أفق هي أقمار صناعية تجسسية ذات أغراض عسكرية» (د. مصطفى علوى، نحو عسكرة الفضاء الخارجي، في صحيفة **المصري اليوم**، في ٢٠١٥/١/١٦).

٥٧- تأمل إسرائيل الحصول على ٣٪ من سوق صناعة الفضاء الخارجي. وقال مدير وكالة الفضاء الإسرائيلية، يتسحاق بن يسرائيل، إنّ «الفكرة هي أنّه لدينا بنية تحتية مطَوّرة جيدًا لاحتياجاتنا الدفاعية ومن دون استثمار مالي كبير يمكننا أن نستغلها لنيل عدة نقاط مئوية من السوق التجاري أيضًا». «ويقوم أحد المشاريع الإسرائيلية الذي يحمل اسم أديليس - سامسون على تصميم ثلاثة أقمار صناعية مصغَّرة من أجل أول مهمة تشكيل جوي يتم التحكّم بها في الفضاء». راجع ما كتبه موقع عرب ٤٨ حول «إسرائيل تستغلّ خبراتها العسكرية للانضمام لسوق تجارة الفضاء»، في ٢٠١٥/٣/٤، على الرابط الإلكتروني الآتي:

https://www.arab48.com/%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85-%D9%88%D8%AA%D9%83%D9%86%D9%
88%D9%84%D9%88%D8%AC%D9%8A%D8%A7/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-
D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%/04
%D8%AA%D8%B3%D8%AA%D8%BA%D9%84-%D8%AE%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9
%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9
%84%D8%A7%D9%86%D8%B6%D9%85%D8%A7%D9%85-%D9%84%D8%B3%D9%88%D9%82-
%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B6%D8%A7%D8%A1%
D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D9%86%D9%88%D9%84%D9%88%D8%AC% (تصفُّح بتاريخ ٢٠١٨/١٠/٦)
/%D9%8A%D8%A7/2015/03.

- إنّ التكنولوجيا الحديثة استطاعت أن تفرز عاملًا جديدًا في تغيير مواقع الدول في سلَّم القوى الدولية، هو عامل الفضاء الخارجي الذي من شأنه قلب الآية والسماح لدولةٍ مزدهرة فيها برامج الفضاء الخارجي باحتلال مركز دولي مرموق والتأثير في النظام الدولي[٥٨] من دون أن تكون متفوّقة عسكريًا بمعايير الدول الكبرى أو مصافها. وإسرائيل[٥٩] وإيران[٦٠] مثلان يؤكدان ذلك.
- إنّ الفضاء الخارجي هو سلاح المستقبل الأكيد، ومن يملك ناصية هذا الفضاء فلا شك أنّه سيكون هو المسيطر على أجواء المعركة ومسار الحرب[٦١].

وبعد أن أوردنا هذه المعلومات المبسّطة عن أوضاع الفضاء الخارجي، نتساءل: هل أحسن لبنان الاستفادة من هذا الفضاء الخارجي؟

الحقيقة أنّنا لم نُولِ حتى الآن تكنولوجيا الفضاء الخارجي الأهمية التي

٥٨- راجع ما كتبه حسن شقراني حول «أمن "غوغل" بيد إسرائيل. ثلاثة خبراء تكنولوجيا لتعزيز حماية المحرك العملاق»، صحيفة **الأخبار** اللبنانية، في ٢٠١٤/٢/١٨.

٥٩- راجع الصحف العبرية الصادرة في ٢٠٠٩/٢/٤ و٢٠١٠/١١/١٥ **(جيروزالم بوست)**، وفي ٢٠٠٨/٨/٢٤ و٢٠١١/٣/١١ و٢٠١١/٤/١٨ **(هآرتس)**، وفي ٢٠٠٧/٦/١١ و٢٠٠٨/٧/٣٠ و٢٠١١/١/٢٨ **(يديعوت أحرونوت)**.

٦٠- أعلن رئيس منظمة الفضاء الإيرانية، حميد فاضلي، «إنّ جمهورية إيران الإسلامية، ستدشّن القمر الصناعي "ناهيد" (...) وأنّ تعديلات يتم إجراؤها على القمر الصناعي AUT SAT (...) ليتم إطلاقه (...) عن طريق الصاروخ الحامل للأقمار الصناعية "سيمرغ" (العنقاء) (...). وفيما يتعلق بالقمر الصناعي "شريف" SAT، (...) قدّمت منظمة الفضاء الإيرانية (...) المساعدات الممكنة لجامعة "شريف" لرفع الإشكاليات الموجودة (...)». راجع حول هذا الموضوع ما كتبته صحيفة **رسالت** الإيرانية: «إيران تدشّن قمرَين اصطناعيَين جديدَين في اليوم الوطني للتقنية الفضائية»، في ٢٠١٢/١٢/٢٣، على الرابط الإلكتروني الآتي:
https://www.alalam.ir/news/1431886/%D9%88%D8%AD%D9%8A%D8%AF%D9%8A--%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B6%D8%A7%D8%A1-%D9%85%D8%AE%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%A9-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%A6-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9
(تصفُّح بتاريخ ٢٠١٨/١٠/٦).

٦١- قال وزير الأمن الإسرائيلي، موشي يعلون، إنّ الحديث يدور «عن دليل إضافي لقدرات إسرائيل المثيرة للإعجاب في تطوير وريادة الجبهة التكنولوجية. القمر الصناعي أفق ١٠، سيعزز القدرات الاستخبارية الإسرائيلية، ويتيح للأجهزة الأمنية مواجهة التهديدات القريبة والبعيدة بشكلٍ أنجع، على مدار الساعة وبكل الأحوال الجوية (...)». «وتم تطوير القمر الصناعي الجديد وإطلاقه بالتعاون بين الصناعات الجوية والعسكريةً الإسرائيلية وشركتي رفائيل وايل - اوب لتطوير الوسائل القتالية». راجع ما كتبه موقع عرب ٤٨ حول «يعلون يتباهى: إسرائيل تواصل توطيد تفوّقها التكنولوجي الهائل على جيرانها»، في ٢٠١٤/٤/١٠، على الرابط الإلكتروني الآتي:
https://www.arab48.com/%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/2014/04/10/%D9%8A%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%86-%D9%8A%D8%AA%D8%A8%D8%A7%D9%87%D9%89-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%B5%D9%84-%D8%AA%D9%88%D8%B7%D9%8A%D8%AF-%D8%AA%D9%81%D9%88%D9%82%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D9%86%D9%88%D9%84%D9%88%D8%AC%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%A7%D8%A6%D9%84-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AC%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%87%D8%A7
(تصفُّح بتاريخ ٢٠١٨/١٠/٦).

تستحق[٦٢]. ولو طُلِب منا تقديم الدليل، مجددًا، على أهمية الفضاء الخارجي ودوره في تسيير حروب المستقبل في العالم أجمع لاكتفينا بالإشارة إلى وضعه، أولًا، كأداة ضرورية لا غنى عنها اليوم للحفاظ على الأمن الوطني، وإلى وضعه، ثانيًا، كسلاحٍ أساسي فعّال لحسم أي حرب (أو على أقل تقدير، معركة)، سواء أكانت محليّة أم عالمية، أو للدفاع عن النفس ضدّ أي خطر خارجي أو داخلي.

ولا بد للبنان أن يتبع، في المستقبل القريب، خارطة الطريق الآتية:

● إنشاء الهيئة اللبنانية للفضاء لبحث أمور فضائية عامة (ككلية هندسة الفضاء أو كلية علوم الفضاء، وأبحاث علوم الفضاء، وبرامج الفضاء، وتكنولوجيا الفضاء) أو خاصة (برامج فضائية تطبيقية، نموذجية أو متخصّصة، من أجل إمكان حفظ معطيات الأقمار الاصطناعية والعودة إليها لقراءتها والتعاطي معها).

● تحديد أسباب التقصير أو الإهمال أو التخاذل اللبناني والعربي[٦٣] في استخدام الفضاء الخارجي كسلاحٍ بتّار لمواجهة الهجمات العدوانية والأطماع الإسرائيلية في لبنان، وللتغلّب على آفة الضعف وتحقيق «توازن ردع نسبي»[٦٤] بين قدرات لبنان المتواضعة (عدة وعديدًا) وقدرات العدو الإسرائيلي المتعاظمة (المتفوق في العديد ونوعية العدة).

● إنّ التطورات المتسارعة في الفضاء الخارجي تفرض قيام شراكة بين القطاعين العام والخاص (المعاهد الفنية المتخصصة وكليات الهندسة، مثلًا) للتقليل من الاستثمارات اللازمة لإنتاج تطبيقات الفضاء الخارجي وتطويرها.

٦٢- راجع ما أورده موقع الهيئة المنظمة للاتصالات في لبنان حول «الأمن السيبراني في لبنان»، على الرابط الإلكتروني الآتي: http://www.tra.gov.lb/Cybersecurity-AR (تصفّح بتاريخ ٢٠١٨/١٠/١١).

٦٣- راجع ما كتبه سالم سالمين النعيمي، العالم العربي وأمن الفضاء الخارجي، في صحيفة **الاتحاد** الإماراتية، في ٢٠١٥/١/١٩.

٦٤- راجع حول فكرة التوازن الدولي: د. محمد المجذوب، **الوسيط في القانون الدولي العام**، مذكور سابقًا، ص ١١١.

• صَوغ نظرية أمنية لبنانية تتوافق مع حرب الفضاء الخارجي[٦٥] (أي تطوير استراتيجية وطنية لأمن الفضاء الخارجي، وتنسيق العلاقات المتبادلة بين الدولة وشركات تكنولوجيا الفضاء، وبناء القدرات الوطنية للتعامل مع كل طارئ فضائي).

إلا أنّ خارطة الطريق المقترحة لن تأتي أُكُلها إلا إذا توافرت لها بعض الشروط أو المناخات، منها: اقتناع بالأخطار الفضائية المحدقة، وجدية العمل وسرعته (أو على أقل تقدير، عدم تباطئه)، وتغليب الجدارة والكفاءة على ما عداها من عوامل (كالمحاباة، والإنتماء الديني والطائفي والمناطقي)، خاصة وأنّ حرب الفضاء الخارجي تمتاز بديناميةٍ (أو حركية) عالمية تتصارع فيها أفضل العقول قاطبة.

الخاتمة

وفي ختام حديثنا عن الفضاء الخارجي نُبدي أربع ملاحظات:

• الأولى، هي أنّ استخدام الفضاء الخارجي للأغراض شتى أثار، كما رأينا، جدلًا حول بعض الموضوعات، ومنها مسائل: حظر الأسلحة الأرضية المضادة للأقمار الصناعية، وتعيين النظام القانوني الدولي للفضاء الخارجي، وضمان حسن تنفيذ معاهدات الفضاء الخارجي، ومسألة تعريف السلاح الفضائي.

• الثانية، هي أنّ الاختراعات في المجال العسكري كانت دائمًا العامل الأهم في تغيير مواقع الدول في سلّم القوى الدولية. ومستوى التطور التكنولوجي في مجال الفضاء الخارجي سيُستخدم في المستقبل المنظور كمعيارٍ لتحديد

٦٥- اعتبر معهد أبحاث الأمن القومي في إسرائيل أنّ حرب السايبر قد تشوّش على منظومة الصواريخ الدفاعية «حيتس» والقبة الحديدية. راجع تقرير تلفزيون الـ **LBCI** حول «إسرائيل تستعد لحرب "السايبر"»، في ٢٠١٤/٤/٩، على الرابط الإلكتروني الآتي:
https://www.youtube.com/watch?v=cGp7qgM2fXI#t =11
(تصفُّح بتاريخ ٢٠١٨/١٠/١١).

حجم القوة العسكرية التي تملكها الدولة. ومن هذه الناحية فإنّ التمييز بين الدول لن يتم على أساس عديد أفراد الجيش، بل على أساس مدى التقدم أو التخلف في تكنولوجيا الفضاء الخارجي.

● الثالثة، هي أنّ قدرة التدمير الهائلة التي تملكها وسائل الحرب الفضائية خليقة بأن تجعل هذه الحرب حرب إبادة بكل ما في هذا التعبير من معنى. وثمة شبه إجماع بين الباحثين على أنّ الدول أو الجماعات غير الحكومية المنتسبة إلى ما يدعى أحيانًا «نادي الفضاء الخارجي» (أي الدول التي وُفِّقت إلى إنتاج السلاح الفضائي أو استخدام الذخائر الموجَّهة بالأقمار الاصطناعية) تملك من القدرة الانتقامية ما يجعل هذه الحرب، آخر الأمر، حربًا ماحقة.

● أما الرابعة، فهي أنّ حماية الحياة والحرية والسيادة والاستقلال والمستقبل تحتّم علينا في المرحلة الراهنة أن نسعى جاهدين إلى تحويل المجتمع اللبناني المتخلف بحثيًا[٦٦] إلى مجتمع علمي، لأنّ التخلف، مدنيًا كان أم عسكريًا[٦٧]، لا يمكن التغلُّب عليه "حتى ولو لم يكن هناك صراع مع إسرائيل" إلا بالثورة العلمية الصادقة[٦٨].

٦٦- راجع ما كتبته رشا أبو زكي حول «لبنان بلا عقل: تهميش البحث العلمي وتشجيع هجرة الأدمغة يدمران المستقبل»، في صحيفة **الأخبار** اللبنانية، في ٢٠١٢/٦/٢٥.

٦٧- أزاحت جامعة هايكازيان الستار عن مجسم صاروخ «أرز ٤» في ٢٠١١/٢/٢٢. وكان الصاروخ الذي أطلق في ١٩٦٣/١١/٢١ مؤلفًا من ثلاثة طوابق (أو ثلاث مراحل)، وارتفع في الجو إلى نحو ٢٠٠ كلم، وتخطى مداه ٦٠٠ كلم قبل أن يسقط في البحر المتوسط. راجع: هيام طوق، مجسم صاروخ «أرز ٤» يستقر في «هايكازيان»، في صحيفة **المستقبل** اللبنانية، في ٢٠١١/٢/٢٣. وكذلك الرابط الإلكتروني الآتي:
http://www.haigazian.edu.lb/hu-produced-the-1st-rockets-shot-in-the-arab-world/
(تصفُّح بتاريخ ٢٠١٨/١٠/١١).

٦٨- راجع ما كتبه د. محمد المجذوب حول «عشر حقائق كشفتها معركة تشرين المجيدة» في كتاب: **دراسات قومية ودولية**، مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت، ١٩٨١، ص ١٣١-١٤٨، لا سيما ص ١٣٦-١٣٧ و١٤٥.

قائمة المراجع

- د. محمد المجذوب، **الوسيط في التنظيم الدولي (النظرية العامة والمنظمات العالمية والقارية والإقليمية والمتخصصة)**، الطبعة التاسعة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٨.

- د. محمد المجذوب، **الوسيط في القانون الدولي العام**، الطبعة السابعة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٨.

- د. محمد المجذوب، **دراسات قومية ودولية**، مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت، ١٩٨١.

- أحمد شعلان، الأقمار الاصطناعية الصغيرة تقود ثورة فضائية صامتة، في صحيفة **الحياة**، في ٢٠١٧/٢/٢٠.

- أحمد مغربي، الهند عملاق فضائي متقشف يطيح روسيا ويهدد الصين، في صحيفة **الحياة**، في ٢٠١٧/٢/١٥.

- أحمد مغربي، ستينية الـ«ناسا»: القمر و«قوات الفضاء» و٥,٥ بليون سنة، في صحيفة **الحياة**، في ٢٠١٨/٧/٢٩.

- بشير عبد الفتاح، ترامب يواصل المساعي الأميركية لعسكرة الفضاء، في صحيفة **الحياة**، في ٢٠١٨/٨/١٨.

- جوناثان مارشال، خطط أميركية لـ«حرب الفضاء»، في صحيفة **الخليج** الإماراتية، في ٢٠١٧/٧/٢٩.

- حسن شقراني، جرائم إلكترونية عبر البطاقات المصرفية: حاجة إلى مزيد من التدقيق وتمتين الرقابة لاحتواء مخاطر التزوير، في صحيفة **الأخبار** اللبنانية، في ٢٠١٣/٣/٢٢.

- حسن شقراني، أمن «غوغل» بيد إسرائيل. ثلاثة خبراء تكنولوجيا لتعزيز حماية المحرك العملاق، في صحيفة **الأخبار** اللبنانية، في ٢٠١٤/٢/١٨.

- حلمي موسى، «حرب السايبر» تشغِل إسرائيل: البحث في تحويل «النقمة

إلى نعمة»، في صحيفة **السفير** اللبنانية، في ٢٠١٤/١/٣١.
- رحاب عليوة، دور بارز للأقمار الاصطناعية في مواجهة الإرهاب في مصر، في صحيفة **الحياة**، في ٢٠١٨/٨/٢.
- رشا أبو زكي، لبنان بلا عقل: تهميش البحث العلمي وتشجيع هجرة الأدمغة يدمران المستقبل، في صحيفة **الأخبار** اللبنانية، في ٢٠١٢/٦/٢٥.
- سالم سالمين النعيمي، العالم العربي وأمن الفضاء الخارجي، في صحيفة **الاتحاد** الإماراتية، في ٢٠١٥/١/١٩.
- ماجد الشيخ، خلف عسكرة الفضاء هاجس الهيمنة الأميركية الشاملة، في صحيفة **الحياة**، في ٢٠١٨/٩/١٢.
- د. مصطفى علوى، نحو عسكرة الفضاء الخارجي، في صحيفة **المصري اليوم**، في ٢٠١٥/١/١٦.
- معمر عطوي ونزار عبود، «الوحدة ٦١٣٩٨» تتخذ من شنغهاي منطلقًا لهجماتها، في صحيفة **الأخبار** اللبنانية، في ٢٠١٣/٢/٢١.
- هيام طوق، مجسَّم صاروخ «أرز ٤» يستقر في «هايكازيان»، في صحيفة **المستقبل** اللبنانية، في ٢٠١١/٢/٢٣.

- Belinda Bragg, International Rules and Norms: Constraints on Space Operations: A Virtual Think Tank (ViTTa) Report, March 2018.
- Jia Huang, New challenges to the traditional principles of the law of war presented by information operations in outer space, in Journal of Politics and Law, Vol. 2, No. 1, March 2009, pp. 39-43.
- Ahmad Kamal, The law of cyber-space: an invitation to the table of negotiations, UNITAR, Geneva, 2005.
- Kubo Mačák, Silent war: Applicability of the jus in

bello to the military space operations, Exeter Centre for International Law, Working Paper Series, 2018/1.

- X. Pasco, Le nouvel âge spatial (De la Guerre froide au New Space), Paris, Ed. du CNRS, 2017.

- Chatham House, International Law: Meeting Summary, Cyber Security and International Law, 29 May 2012.

- International Code of Conduct for Outer Space Activities, version 31 march 2014, Draft.

- http://www.thespacereview.com/

- https://arabic.sputniknews.com/military /20160414 1018356183/

- https://www.spacex.com/

- https://www.blueorigin.com/

- https://virginorbit.com/

- https://www.virgingalactic.com/

- https://www.scientificamerican.com/arabic/articles/news/war-in-space-may-be-closer-than-ever/

- https://middle-east-online.com/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%81%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%B6%D9%8A

- https://www.thuraya.com/tags/%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%B1%D9%8A%D8%A7

- https://www.skynewsarabia.com/world/1189665-%D

8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%
BA%D9%88%D9%86-%D9%8A%D8%AD%D8%B0%D8%B1-
%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%94%D8%B3%D9%84
%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%9-
4%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-
%D9%85%D8%B1%D9%85%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9
%82%D8%B1%D8%A7%D8%B5%D9%86%D8%A9

- http://www.alquds.co.uk/?p=52786&print=1
- http://defense-arab.com/vb/threads/95523/
- http://www.icrc.org/eng/resources/documents interview/2013/06-27-cyber-warfare-ihl.htm
- http://www.felesteen.ps/prints/news/104454
- http://avalon.law.yale.edu/subject_menus/lawwar.asp
- https://www.un.org/disarmament/topics/outerspace/
- https://www.arab48.com/%D8%B9%D9%84%D9%88
%D9%85-%D9%88%D8%AA%D9%83%D9%86%D9%
88%D9%84%D9%88%D8%AC%D9%8A%D8%A7/%D8
%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%
D9%84%D8%AA%D9%83%D9%86%D9%88%D9%84
%D9%88%D8%AC%D9%8A%D8%A7/2015/03/04/%
D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A
%D9%84-%D8%AA%D8%B3%D8%AA%D8%BA%D9%84-
%D8%AE%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9
%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B
3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%84%
D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B6%D9%85%D8%
A7%D9%85-%D9%84%D8%B3%D9%88%D9%82-

%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B6%D8%A7%D8%A1

- https://www.arab48.com/%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/2014/04/10/%D9%8A%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%86-%D9%8A%D8%AA%D8%A8%D8%A7%D9%87%D9%89-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%B5%D9%84-%D8%AA%D9%88%D8%B7%D9%8A%D8%AF-%D8%AA%D9%81%D9%88%D9%82%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D9%86%D9%88%D9%84%D9%88%D8%AC%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%A7%D8%A6%D9%84-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AC%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%87%D8%A7-

- https://www.alalam.ir/news/1431886/%D9%88%D8%AD%D9%8A%D8%AF%D9%8A--%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B6%D8%A7%D8%A1-%D9%85%D8%AE%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%A9-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%A6-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9.

- http://www.tra.gov.lb/Cybersecurity-AR

- https://www.youtube.com/ watch?v=cGp7qgM2fXI#

- http://www.haigazian.edu.lb/hu-produced-the-1st-rockets-shot-in-the-arab-world/.



جدلية مصالح
الموقف الأميركي ومبادئه
من الثورتين التونسية والمصرية

أ.د.غسان العزي *

المقدّمة

تنقسم دراسات التحوّل الديموقراطي [١] (أو الترانزيتولوجيا) بين وجهتَي نظر، تعتبره الأولى شأنًا داخليًا يقتصر فيه الدور الخارجي على مجرّد المساهمة في خلق بيئة ملائمة أو غير ملائمة للتحوّل، في حين ترى الثانية أنّ تحقّق الديموقراطية يعتمد على جهات فاعلة خارجية أكثر منه على العوامل الداخلية السياسية والاجتماعية. وقد أحصى الباحثون أربع موجات تحوّل ديموقراطي في العالم إلى الآن، أبرزها تلك التي أسقطت جدار برلين في العام ١٩٨٩ وأنهت المعسكر الشرقي السابق الذي تحوّلت دوله من الشيوعية إلى الليبرالية. وكان للولايات المتحدة دور حاسم في هذا التحوّل الذي استخدمت من أجله وسائل الضغط المتاحة كلها على الاتحاد السوفياتي طوال عقود طويلة، وأقنعت حلفاءها أن

*أستاذ في العلوم السياسية في الجامعة اللبنانية

١- أنظر على سبيل المثال: غيورغ سورنسن "الديموقراطية والتحوّل الديموقراطي، السيرورات والمأمول في عالم متغيّر"، ترجمة عمر البطاينة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، نيسان ٢٠١٥.

يمارسوا بدورهم مثل هذه الضغوط[٢]، في وقت كانت تتحالف فيه مع أنظمة استبدادية في أميركا اللاتينية والشرق الأوسط وأفريقيا. وبعد حدوث التحوّل الديموقراطي في دول المعسكر الشرقي، استمرت واشنطن في مساعدتها على تكريسه وترسيخه عبر المساعدات بشتى أنواعها، وإدخالها في حلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي.

من الأهمية بمكان دراسة موقف الولايات المتحدة من التحوّل الديموقراطي العربي لانخراطها القوي في قضايا الشرق الأوسط وقدرتها على تأدية دور فاعل في إعاقة التحوّل أو مساعدته في هذه المنطقة.

تسعى هذه الدراسة إلى سبر أغوار مواقف إدارة أوباما من الانتفاضات الشعبية التونسية والمصرية، والسؤال الذي تطرحه: كيف تطور رد الفعل الأميركي من الحذر والترقّب لينتقل إلى الإعجاب بالانتقال السياسي (ولا نقول التحوّل الديموقراطي) الحاصل، ليعود مجدّدًا إلى الترقّب والبراغماتية إزاء التطورات التي أفضت في النهاية إلى عودة الدولة العميقة في تونس ومصر وأنهت ما سمّي جزافًا بالربيع العربي.

ومن دون الخوض في معاني المصطلحات، لا بد من توخّي الحذر حيال تعبير الربيع العربي المستوحى من ربيع الشعوب الأوروبية (١٨٤٨) أو بودابست (١٩٥٦) أو براغ (١٩٦٨)، أو أوروبا الشرقية (١٩٨٩). فالظروف التاريخية والجغرافية والاجتماعية مختلفة في هذه البلدان، وفي البلدان العربية التي اختلفت في ما بينها بالنسبة لمجريات الربيع ونتائجه. أما عن تعبير ثورة، فهو الآخر ليس ملائمًا تمامًا لأنّه يعني إحلال نظام سياسي جدّ مختلف مكان نظام بائد[٣]، وهذا ما لم يحصل في تونس ومصر رغم سقوط الرئيسين فيهما. كذلك، إنّ تعبير انتفاضة يقتصر على هبة شعبية مؤقتة تحمل مطالب محددة قد يتم

٢- العزي غسان، "السياسات الأميركية حيال التحوّل الديموقراطي الأوروبي (١٩٨٩) والعربي (٢٠١١)"، سياسات عربية، العدد ١٠ أيلول ٢٠١٤.

٣- Laacha Smain, "Insurrections arabes .Utopie révolutionnaire et impensé démocratique", Paris

تلبيتها فتتوقف. ما حدث لم يكن ربيعًا، وكان أقل من ثورة وأكثر من انتفاضة، إنّه يقترب من كل منها من دون أن يتطابق معها بالضرورة.

لماذا توقفت هذه الدراسة عند الحالتين التونسية والمصرية من دون سواهما؟

تونس ليست الحليف الأهم لواشنطن في المنطقة، لكن يحتفظ البَلَدان بعلاقاتٍ وثيقة منذ استقلال تونس عن فرنسا في العام ١٩٥٦. وفي تونس بدايةً، كان على إدارة أوباما أن تقوم بردّ فعلها الأول على انتفاضة شعبية شكّلت مفاجأة بقوّتها واتّساعها. أما مصر، فهي الحليف الأهم بعد إسرائيل للولايات المتحدة في المنطقة، وبالتالي لا مناص من دراسة موقفها مما حصل لأهميته وتأثيره. وقد تزامنت الثورتان التونسية والمصرية تقريبًا، وسقط حسني مبارك بعد أقل من ثلاثة أسابيع على سقوط بن علي، كما تزامنت تطورات الانتقال السياسي بعدها. وتميّز البَلَدان بسقوط رأس النظام من دون تدخّل عسكري خارجي أو داخلي، أو سفك دماء، كما حصل في دول الربيع العربية الأخرى التي تحولت ساحات حروب أهلية ودولية.

لذلك، من المهم دراسة ردود فعل واشنطن حيالهما، هل كان دافعها العلاقات والمصالح أو المبادئ والقيم (الحرية، الديموقراطية، حقوق الإنسان ...) التي تدّعي اعتناقها والسعي لنشرها؟ ونظرًا لأهمية مصر الاستراتيجية، هل تبنّت إدارة أوباما وضعًا خاصًا حيالها؟ وكيف تطور موقفها إزاء الثورتين من الحذر والترقّب إلى التأييد، ومن الإعجاب إلى القلق من النتائج التي تمخّضت عنها الثورتان والتي عادت إلى التكيّف معها، وكأنّ شيئًا لم يكن؟

من الناحية المنهجية، تعتمد هذه الدراسة على منهج النظم (ديفيد إيستون) معتبرة أنّ ما حدث في تونس ومصر بدايةً كان بمثابة مدخلات لنسف القرار السياسي الأميركي، والذي كانت ردود فعله بمثابة مخرجات، عادت إليه بطريقة التغذية العكسية لتؤثر فيه بعدما تأثرت به. وهكذا، طوال أعوام أربعة تقريبًا (٢٠١١-٢٠١٤)، كان هناك أفعال وردود أفعال في عملية تفاعلية ما بين المواقف الأميركية، وتطورات مسار الانتقال السياسي في كل من تونس ومصر.

القسم الأول من الدراسة يسلّط الضوء على تطور نظرة الولايات المتحدة إلى الديموقراطية في العالم العربي، منذ بداية الحرب الباردة إلى نهاية عهد الرئيس بوش الابن، الأمر الذي يساعد على فهم مواقف إدارة أوباما حيال التطورات التونسية والمصرية (القسم الثاني).

الولايات المتحدة والديموقراطية في الشرق الأوسط

بعد الحرب العالمية الثانية تطورت السياسة الخارجية الأميركية في حقب ثلاث أساسية: الأولى هي الحرب الباردة (١٩٤٧–١٩٩٠) حيث النظام الدولي ثنائي القطبية، ثم خلال العقد الأخير من القرن المنصرم حيث صاغت إدارة كلينتون استراتيجية تسعى إلى بناء نظام دولي أحادي القطبية بالدبلوماسية وذريعة نشر الديموقراطية من غير الاستخدام المفرط للقوة العسكرية. وأخيرًا، فإنّ إدارة بوش الابن حاولت استثمار تفجيرات ١١ أيلول ٢٠٠١ الإرهابية في محاولة لفرض نظام دولي أحادي تحت هيمنتها ولو بالقوة.

خلال الحرب الباردة، حكمت المواجهة مع المعسكر الشرقي سياسات الإدارات الأميركية المتعاقبة، والتي نظرت إلى الشرق الأوسط من زاوية هذه المواجهة. لم يكن من مكان لمفهوم الديموقراطية في هذه المنطقة حيث تحالفت واشنطن، كما الاتحاد السوفياتي من جهته، مع أنظمة بعيدة عن الديموقراطية. وبعد اختفاء التهديد الشيوعي، عثرت مراكز العصف الفكري الأميركية المؤثرة في القرار السياسي على تهديد جديد أرادته بديلًا عن العدو القديم، لتبرير سياساتها الهجومية الدولية وإنفاقها الدفاعي المتضخم، هو الأصولية الإسلامية التي كانت حليفًا لها إبّان الحرب الباردة لاسيما في مواجهة الغزو السوفياتي لأفغانستان. وجاءت تفجيرات ١١ أيلول ٢٠٠١ لتفتح حقبة جديدة في التعاطي الأميركي مع العالم العربي، سعيًا للسيطرة الناجزة من خلاله على النظام الدولي الجديد بحسب رؤية المحافظين الجدد.

أ- خلال الحرب الباردة: المصالح لا المبادئ

في هذه الفترة (١٩٤٧-١٩٩٠) تزعّمت واشنطن ما سمّته العالم الحر في وجه المعسكر الشرقي الذي قاده الاتحاد السوفياتي. وقد استخدمت قيم الديموقراطية وحقوق الإنسان، من ضمن أدوات أخرى، في صراعها معه. لكنّها في الواقع، تحالفت مع أنظمة عربية غير ديموقراطية في سبيل تأمين النفط بأسعار معقولة وممرات عبوره (الشرق الأوسط يضم ٦٦٪ من الاحتياطات النفطية العالمية) إلى الدول الغربية الحليفة. وفضّلت الستاتيكو على تغيرات سياسية مجهولة النتائج، فالاستقرار كان أهم من الحرية والديموقراطية.

والحال هذه كان منع انتشار الشيوعية هدفًا أميركيًا له الأولوية، عملًا باستراتيجية صدّ التهديد الشيوعي التي كتب عنها جورج كينان (مستر أكس) في الفورين أفيرز[٤]، والتي كشف عنها الرئيس ترومان في خطابه في ١٢ آذار ١٩٤٧ أمام الكونغرس.

وكانت الولايات المتحدة، في خمسينيات القرن المنصرم وستينياته، في مواجهة مع المد القومي العربي انطلاقًا من مصر جمال عبد الناصر. وكانت السي.آي.إيه، بالاشتراك مع الاستخبارات البريطانية قد أسهمت بالانقلاب على محمد مصدق في إيران الذي انتُخب ديموقراطيًا في ٢٩ نيسان١٩٥١، لأنّه كان يحمل مشروعًا لإفادة الشعب الإيراني من ثروته النفطية. من جهته، كان عبد الناصر يحمل مشاريع داخلية وإقليمية لا تُرضي الأميركيين الذين يقدّمون لإسرائيل أشكال الدعم كلها، على أساس أنّها في نظرهم الديموقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط.

نتائج حرب حزيران ١٩٦٧ قوّت من أواصر التحالف الأميركي-الإسرائيلي، والذي سيضحّي من ثوابت السياسة الأميركية في الشرق الأوسط مع النفط. وقد انتهت هذه الحرب باحتلال إسرائيل للمزيد من الأراضي العربية، وتسديد ضربة

٤- Mr X ,"The source of Soviet Conduct", **Foreign Affairs**, July,1947

قاصمة للقومية العربية، الأمر الذي أخلى مكانًا واسعًا لصعود منظمة التحرير الفلسطينية والتيارات الإسلامية السياسية التي كان بعضها حليفًا لواشنطن في وجه الاتحاد السوفياتي الملحد.

بلغ التحالف الأميركي مع بعض التنظيمات الإسلامية المتطرفة أَوَجّه خلال مقاومة الاحتلال السوفياتي لأفغانستان، فقد استقبل الرئيس ريغان في البيت الأبيض، في ١٩٨٣/٢/٢ ممثلين للمجاهدين الأفغان حيث وصفهم بالمناضلين من أجل الحرية.

وفي الحقيقة، أنّ الاتحاد السوفياتي هو الآخر كان يدعم أنظمة عسكرية واستبدادية في المنطقة، طالما أنّها معادية للأمبريالية الأميركية، وبالتالي فإنّ الأنظمة البعيدة عن الديموقراطية وحقوق الانسان كانت تتلقى دعمًا من القوّتين العظيمتين. لم يكن أحد يكترث لمثل هذه المبادىء والقيم، فالأولوية كانت للصراع الأيديولوجي والاستراتيجي بين المعسكرَين.

ب- غداة سقوط جدار برلين: العدو الجديد

انتهى الصراع الإيديولوجي الذي كان سائدًا خلال الحرب الباردة بشكلٍ مفاجىء. وجد الأميركيون أنفسهم فجأة من دون عدو يبرّر لهم تكاليف سياسات الهيمنة كلها، على ما قاله أحد مستشاري الرئيس غورباتشيف للرئيس بوش الأب في العام ١٩٩٠: "سنقوم بعملٍ مريع ضدكم. سنحرمكم من العدو، فمن الآن وصاعدًا، لن يكون لكم أعداء"[٥]. لكنّ هذا المستشار لم يكن يعرف أنّ مراكز التفكير Think tanks في الولايات المتحدة ستعثر قريبًا على هذا العدو: الإسلام السياسي.

خلال الحرب الباردة كانت الأنظمة والحركات الإسلامية عمومًا أقرب إلى الولايات المتحدة منها إلى الاتحاد السوفياتي الشيوعي الملحد. وكانت بعض هذه الحركات تتلقّى الدعم من واشنطن في أكثر من مكان ولغير هدف، كزعزعة

٥- Cf. RAMSES 1990, ed. Denod, Paris 1990.

استقرار حكم يناوىء الأميركيين. لكنّ المصالح الثابتة تبرر تغيير التحالفات المتغيرة بطبيعتها.

ففي التسعينيات، ساد الكلام في الأدبيات السياسية الغربية حول هذا الخطر الإسلامي، وهناك من رأى في حرب الخليج الثانية حربًا أولى بين الإسلام والغرب. وفي العام ١٩٩٣ نشر صموئيل هانتنغتون مقالته الشهيرة في الفورين أفيرز، التي استقطبت الاهتمام الدولي قبل أن تتحول إلى كتاب في العام ١٩٩٦، تُرجِم إلى معظم اللغات العالمية وتسبّب بجدلٍ واسع(٦).

إنّ إدارة الرئيس كلينتون لم تتبنَّ أطروحة صدام الحضارات، بل أعلنت على لسان مستشار الأمن القومي أنطوني ليك في العام ١٩٩٣، نهاية مبدأ الصد Endiguement الذي حكم السياسة الدولية الأميركية خلال الحرب الباردة، لمصلحة مبدأ جديد هو التوسيع Enlargement، أي توسيع نطاق الحرية والليبرالية (بالمعنى الاقتصادي على الأرجح) وفرضهما بشتّى الوسائل على أنحاء المعمورة كافة(٧).

لماذا كانت مراكز التفكير think tanks القريبة من الليكود الإسرائيلي والمحافظين الجدد والأصوليين المسيحيين تعمل على صناعة رأي غربي يتّخذ من الإسلام عدوًا؟

هذا لأنّ قراءتها للعالم بعد انهيار جدار برلين سيكون أكثر خطورة، والدولة الأعظم تحتاج لعدوٍ مخيف يبرّر لها سياسات الهيمنة على النظام الدولي وزيادة الإنفاق العسكري وتطوير السلاح بدلًا من نزعه .

لماذا الإسلام السياسي تحديدًا يُعتبر عدوًا؟

لأنّ في أميركا اللاتينية لم يعد الغرينغو Gringos كما كانوا عليه في أعين الأميركيين، والصين لم تعد كما كانت عليه أيام ماوتسي تونغ، والمعسكر الشرقي السابق انتهى وسارعت دوله إلى الدخول في اقتصاد السوق والاتحاد

٦- Huntington Samuel, "Clash of civilization", ed. Pinguin,1996.

٧- Biarnes Pierre, "le xxIéme siècle ne sera pas americain", ed. Du Rocher, Paris 1994, p.78.

الأوروبي وحلف الأطلسي. أما الإسلام، فميزته أنّه يقبع في مناطق غنية بالنفط والمواد الأولية والممرات الاستراتيجية التي يُعتبر مسيطرًا عليها من يسيطر على النظام الدولي. ثم إنّ البلدان الإسلامية في جلّها تعاني من أزمات اجتماعية وسياسية واقتصادية تجعل من السهل الضغط عليها لاتخاذ قرارات وأعمال مناسبة للمصلحة الأميركية. والإسلام، مثل الشيوعية، يمكن أن يكون عدوًا خارجيًا عالميًا وداخليًا في الوقت نفسه من خلال المهاجرين المسلمين الذين يعيشون في الدول الغربية، وتعاني علاقاتهم بها الكثير من الأزمات والمشاكل.

ج- إدارة بوش الابن وجعل "الشرق الأوسط الكبير" ديموقراطيًا

على الرغم من أنّ استراتيجية كلينتون قامت على توسيع نطاق الديموقراطية ليشمل العالم، إلا أنّها استمرت في التعامل مع الأوتوقراطيات العربية بمعزلٍ عن تجاوزاتها لحقوق الإنسان. وكانت إدارة بوش الأب قد دعمت النظام الجزائري، عندما ألغى الانتخابات التشريعية التي فازت فيها الجبهة الإسلامية للخلاص في العام ١٩٩١. برّر ذلك وزير الخارجية الأميركي آنذاك جيمس بيكر بالقول: "بشكلٍ عام، عندما ندعم الديموقراطية فإنّنا نقبل بما تقدمه لنا (...)، لم نطبّق ذلك على الجزائر لأنّ الخيارات الأصولية كانت معاكسة لقيمنا ومصلحتنا"[٨].

ثم كشفت تفجيرات ١١ أيلول ٢٠٠١، التي حلت كـ"نعمة إلهية" على المحافظين الجدد[٩]، أنّ استقرار الأنظمة العربية الموالية لا يعني بالضرورة أمن الولايات المتحدة. عبّر الرئيس بوش عن ذلك بالقول: "إنّ تعايش الأمم الغربية مع نقص الحرية في الشرق الأوسط خلال الستين سنة الماضية لم يكفِ لضمان أمننا، لأنّ الأمن والاستقرار لا يمكن تحقيقهما من دون حرية ولا على حسابها"[١٠]. وهذا ما كرّرته وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس على مسامع

٨- Interview with J.A.Baker III, in D.Pipes, "Looking Back on the Middle East",**Middle East Quarterly** (Vol.1,N3,1994).

٩- Hoffmann Stanley, "l'Amérique vraiment impériale?", ed .Audibert, paris 2003.

١٠- His discours in National Endowment for Democracy,"Forward Strategy for Freedom in the Middle East",nov.6,2003.

طلاب جامعة القاهرة في حزيران ٢٠٠٥:"من الآن وصاعدًا تفضّل الولايات المتحدة الحرية على الاستقرار"[١١]. في حين وصفت إصلاحات حسني مبارك بغير الكافية أمام طلاب معهد العلوم السياسية في باريس وقالت:"يجب أن تحل دولة القانون محل حالة الطوارئ والنظام القضائي المستقل محل العدالة الانتقائية، وأن تُؤمن الحكومة المصرية بشعبها"[١٢]. كما أعلنت عن تبنّي إدارتها لدبلوماسية جديدة وصفتها بالتحويلية[١٣] Transformative Diplomacy ، تقوم على الأمل بالتغيير الديموقراطي في المنطقة على المدى الأطول.

لكن في الحقيقة لم يكن مشروع أميركا الديموقرطي سوى غطاء لغزو العراق في العام ٢٠٠٣، والذي برّرته واشنطن بوجود أسلحة دمار شامل في العراق وتعاونه مع تنظيم القاعدة. وإذ تبيّن بعد وقت قصير أنّ هذا غير صحيح، لجأت إلى تلك الذريعة فكشفت في شباط ٢٠٠٤ عن مشروعها الشهير لـ"الشرق الأوسط الكبير" الذي ينطلق بعد جعل العراق ديموقراطيًا، إلى تغيير وجه المنطقة بكاملها. وقد نشرت صحيفتا الواشنطن بوست والحياة في ٧ شباط ٢٠٠٤ تفاصيل هذا المشروع الذي يتضمّن بنودًا حول الحكم الرشيد وحرية المرأة والحريات العامة والانتخابات وغيرها. لكنّ سياساتها كانت تتجه نحو فشل ذريع، إذ كان العراق تحت الاحتلال يعيش كارثة حقيقية، ويتجه صوب التفكك والانحلال والتشرذم العرقي والمذهبي والإرهاب، في وقت كانت تتعرض فيه قوات الاحتلال الأميركية لمقاومة شرسة تجبرها على الانسحاب.

تعرّض مشروع الشرق الأوسط الكبير لمعارضة من قبل النُخَب العربية (وثيقة اجتماع مكتبة الإسكندرية في نيسان ٢٠٠٤) والأنظمة أيضًا. فقد ذهب إلى واشنطن تباعًا زعماء عرب، مثل الرئيس المصري والملك الأردني لإقناع الإدارة

١١- www.aidh.org/txtref/2005/us-02.htm.

١٢- **Le monde**,9 Fev.2005.

١٣- Droz-Vincent Philippe, «Du 11 septembre aux révolutions arabes: les Etats-Unis et le Moyen-Orient»,(**Politique étrangère**, Automne 2011/3) p.p.459-506.

أنّ الديموقراطية لا تُرمى من الطائرات الحربية أو تُفرَض فرضًا من الخارج. كذلك أعلنت قمة الاتحاد الأوروبي في بروكسل، في آذار ٢٠٠٤، أنّ المشروع في صيغته الأميركية غير قابل للتطبيق، ويدعم الأوروبيون الديموقراطية في العالم العربي ولكن ليس بالغزو العسكري.

في هذا الوقت، كانت إدارة بوش قد أَهملت كليًا الملف الفلسطيني، ثم دعمت العدوان الإسرائيلي على لبنان في تموز ٢٠٠٦، والذي أعلنت رايس أنّه المدخل إلى الشرق الأوسط الجديد، كما أنّها لم تعترف بالانتخابات الفلسطينية التي فازت فيها حماس في العام نفسه. وهذه سلبيات أعاقت مشروعها المعلن للمنطقة والذي لم يحظَ بأي دعم شعبي أو رسمي عربي.

ثم جاء تقرير هاملتون – بيكر (الأول ديموقراطي والثاني جمهوري) بطلبٍ من الكونغرس في العام ٢٠٠٧ ليعلن فشل السياسة المتّبعة في العراق ويقترح استراتيجية للخروج. وبذلك لم تعد الديموقراطية على جدول الأعمال الأميركي، هذا إذا كانت عليه بالفعل وليس كمجرد ذريعة، إزاء كلفة مرتفعة في العراق (٤،٩٧ مليار دولار شهريًا) وأفغانستان (٥،٧٦ مليار دولار شهريًا) تتحمّلها الميزانية الدفاعية (٤٠٠٠ مليار دولار) في عشر سنوات هو الرقم الرائج يتحمّل نصفه البنتاغون تقريبًا[١٤]، وتخبّط في المستنقعين، بالإضافة إلى توترات في العلاقات مع الحلفاء وتصاعد للإرهاب الذي كرّس بوش مدة ولايَتَيْه لمحاربته.

إدارة أوباما والربيع العربي

لفهم سياسة ومواقف إدارة أوباما حيال الثورات العربية ينبغي أن تؤخذ

١٤- Belasco Amy, The Costs of Iraq, Afghanistan and other Global War on Terror Operations Since 9/11 Congressional Research Service, March29,2011:http://opencrs.com/document/RL33110/ and Project Costs of) .War Report, (Brown University,Waston Institute for International Studies, July 2011): http://costsofwar.org

بعَيْن الاعتبار ثلاثة اعتبارات[١٥]:

- مصالح أميركا في الشرق الأوسط منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.
- التَّرِكة الشرق أوسطية لثماني سنوات من حكم بوش والمحافظين الجدد.
- الخطوات الأولى لسياسة أوباما الشرق–أوسطية منذ اعتلائه السلطة في كانون الثاني ٢٠٠٩ حتى نشوب "الثورات" التونسية ثم المصرية بعدها بعامَيْن.

بالنسبة للمصالح القومية الأميركية يمكن اختصارها بما يأتي:

- استقرار الطاقة وأمنها وممرات عبورها إلى الغرب.
- الإبقاء على الهيمنة الأميركية.
- المحافظة على الأنظمة الموالية والدفاع عنها.
- ديمومة التحالف الاستراتيجي مع إسرائيل.
- الحرب الشاملة على الإرهاب منذ إدارة بوش الابن وتفجيرات ١١ أيلول الإرهابية[١٦].

لقد ورث أوباما تَرِكة ثقيلة عن سلفه: مغامرات عسكرية مدمرة، غزو للعراق على قاعدة مزاعم كاذبة أدى إلى انقسامات سياسية ومذهبية خطيرة، اللجوء إلى التعذيب لاسيما في سجون أبو غرِيْب العراقي وباغرام الأفغاني وغوانتانامو، ناهيك عن السجون السرّية على خلفية خطاب معاد للعرب والمسلمين، بالإضافة إلى انحياز واضح لإسرائيل على حساب مسار السلام، وتأييد اعتداءاتها على لبنان في تموز ٢٠٠٦، وغزة في كانون الأول ٢٠٠٨.

في هذه الظروف نظرت الشعوب العربية باستحسان إلى فوز باراك أوباما في الانتخابات الرئاسية في تشرين الثاني ٢٠٠٨، وهو الذي كان كسيناتورٍ ديموقراطي، من القلائل الذين رفضوا الغزو الأميركي للعراق، في وقت كان

١٥- Ait-Chaalal Amine, "les Etats-Unis face au "printemps arabe": mise en perspective à partir des revolutions tunisienne et egyptienne", **Alternatives Sud**, Vol.19, 2012, p.189.

١٦- المرجع نفسه.

هذا الموقف يتطلّب شجاعة استثنائية نظرًا لشبه الإجماع الأميركي حول إدارة بوش العازمة على هذا الغزو.

أ–الخطوات السياسية الأولى لأوباما حيال الشرق الأوسط

وصل الرئيس الأميركي الخامس والأربعون إلى السلطة مع القناعة بضرورة إطلاق دينامية جديدة حيال العالم، لاسيما الجزء العربي والإسلامي منه، مع التبرّؤ من السياسات التي انتهجها سلفه.

في خطاب التنصيب[١٧] في ٢٠ كانون الثاني ٢٠٠٩، قام بتحديد الرهانات الجديدة التي سوف يسعى لتحقيقها. وصف بلاده أنّها صديقة لكل أمة، لكل رجل وامرأة وطفل يسعون إلى مستقبل سلام وكرامة، ومستعدة لتولّي القيادة مجددًا. وكرّر الوعد بالانسحاب من العراق وخَفْض التهديد النووي والتصدي لشبح الاحتباس الحراري.

وبعد تنصيبه بأسبوعٍ واحد، في ٢٠٠٩/١٢/٢٦ في مقابلة مع العربية، شدّد على إرادته الانخراط في المنطقة بهدف تحقيق السلام. وفي ٢٠٠٩/٣/٢١، توجّه إلى الإيرانيين شعبًا وحكومةً مهنّئًا بعيد النيروز، وهي المرة الأولى التي يمدّ فيها رئيس أميركي اليد إلى النظام الإيراني منذ انتصار الثورة الإسلامية في شباط ١٩٧٩.

أما الخطاب المفصلي والذي وعد بانطلاقةٍ جديدة في العلاقات مع الشعوب العربية والإسلامية، فكان ذلك الذي ألقاه في جامعة القاهرة[١٨] في ٤ حزيران ٢٠٠٩، كرّر خلاله الوعود والإشارات في اتجاه مثل هذه العلاقات، لا سيما حين استقبل محمود عباس في البيت الأبيض واعدًا إياه العمل على تسوية النزاع على قاعدة حل الدولتين بعد إلزام إسرائيل وقف الاستيطان.

في هذا الخطاب، وعد بدعم الديموقراطية في العالم العربي والإسلامي، وهو

١٧- www.america.gov/st/texttrans-french/2009/January/20090120194254ptellivremos0. 958523.html.

١٨- www.america.gov/st/peacesec-french/2009/June/20090604162956eaifas0.5829126. html.

كلام سوف يتذكره المراقبون غداة الثورات العربية، إلى درجة أنّ بعضهم، ممن يؤمن بنظرية المؤامرة، استند إليه كدليلٍ على المعرفة المسبقة للإدارة الأميركية بما سيجري في العالم العربي في مطلع العام٢٠١١، بل واتّهمها بالتخطيط المسبق له(١٩).

قال أوباما بأنّه أتى إلى القاهرة ليعبّر عن بداية جديدة بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي، وكرّر تأييده لحل الدولتين والوعد بالعمل لإطلاق مفاوضات تفضي إلى تسوية سلمية تُنهي الصراع في الشرق الأوسط، واعتبر أنّ مبادرة السلام العربية بداية هامة. واحتل مفهوم الديموقراطية حيّزًا مهمًا من الخطاب الذي اعتبر بأنّه لا يمكن ولا ينبغي لأي دولة أن تفرض نظامًا للحكم على أي دولة أخرى. واعتبر أنّ قيم الحرية والديموقراطية وحقوق الإنسان ليست أفكارًا أميركية فحسب، بل هي حقوق إنسانية، وهي الحقوق التي سندعمها في كل مكان. كما وعد أن تحترم إدارته حق من يرفعون أصواتهم جميعًا حول العالم، للتعبير عن آرائهم بأسلوبٍ سلمي يراعي القانون، حتى لو كانت آراؤهم مخالفة لآرائنا، وسنرحب بالحكومات المنتخبة شرط أن تحترم أفراد الشعب جميعهم في ممارستهم للحكم، مضيفًا أنّه يجب على الحكام أن يمارسوا سلطاتهم من خلال الاتفاق في الرأي وليس عن طريق الإكراه، وأن يعطوا الأولوية لمصالح الشعب.

لقد ارتفعت نسبة التأييد الشعبي للزعامة الأميركية في بلدان الجامعة العربية بنسبةٍ تتراوح بين ١٠ و١٢٪، من خلال استطلاع للرأي أجراه معهد غالوب بين آذار وتشرين الثاني ٢٠٠٩، لكنّ النسبة بقيت عمومًا متدنية (نسبة التأييد في مصر ٣٧٪ فقط)، في تونس زادت نسبة التأييد ٢٣ نقطة، لكنّها بقيت أدنى من عدم التأييد (٣٧٪ في مقابل ٤٩٪)(٢٠).

١٩- أنظر على سبيل المثال لا الحصر:
"Hillary Clinton a soutenu le programme secret du printemps arabe qui a destabilisé le Moyen-Orient", Breibart News, 23/9/2016.
Baker Samia, "Le document qui prouve que le printemps arabe a été provoqué par les Etats-Unis","le printemps arabe a été confectionné par les Americains via les cyber-collabos".
Ben Saada Ahmad, "le role des Etats Unis dans les revoltes arabes",ed. Ellipses, Paris, Dec.2012.

٢٠- http://www.gallup.com/poll/118940/Approval-Leadership-Arab-Countries.aspx.

وبمعزلٍ عن أدبيات أوباما السياسية الإيجابية بمجملها، فإنّ عجزه عن لَيّ ذراع نتنياهو في مسألة المستوطنات، وتحقيق الوعد بإيجاد تسوية سلمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ودفع الأنظمة العربية الحليفة إلى إجراء إصلاحات سياسية حقيقية، أسهم في تراجع مصداقيته إزاء الشعوب العربية. من ناحية أخرى، فقد أفضت انتخابات الكونغرس النصفية في تشرين الثاني ٢٠١٠ إلى حصول الجمهوريين على أغلبية مقاعد الكونغرس، ما دعا الإدارة التي تعاني في سبيل تمرير مشاريعها الاجتماعية والاقتصادية الداخلية وغيرها (أوباما كير، والعجز عن تنفيذ الوعد بإغلاق معتقل غوانتانامو، إلخ..)، إلى التخفيف من انخراطها في الشرق الأوسط المعقّد، لا سيما بعد إعلان استراتيجية الاستدارة نحو آسيا استعدادًا للانتخابات الرئاسية في العام ٢٠١٢(pivot to Asia).

ب- الموقف المتدرج من الثورتين التونسية والمصرية

من الصعوبة العثور على تصريح واحد للرئيس أوباما في الأسابيع الأولى للحراك الشعبي التونسي. ففي خطابه في ١٨ كانون الأول ٢٠١٠ غداة إحراق محمد البوعزيزي نفسه لم يتفوّه بكلمةٍ واحدة عن الحدث التونسي، حتى بعد المظاهرات الصاخبة في الأيام التالية.

يبدو أنّ الإدارة الأميركية فُوجئت في تسارع الأحداث في تونس(٢١). وكان أوباما قد أرسل مذكرة عن الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى أعضاء فريق الأمن القومي في آب٢٠١٠ حول إمكانات التمرّد في المنطقة، بعد فشل الثورة الخضراء في طهران في حزيران ٢٠٠٩. في هذه الوثيقة تدرس الإدارة الأميركية استراتيجيات الإصلاح السياسي بلدًا بلدًا في المنطقة(٢٢). رغم ذلك فشلت السي.آي .إيه في تقديم توقعات للإدارة حول ما سيحدث في تونس

٢١- لمتابعة الثورة التونسية من بداياتها أنظر: عزمي بشاره، "الثورة التونسية المجيدة، بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها"، المركز العربي للأبحاث وتحليل السياسات، الطبعة الثانية، صفحة ٤٩٦.

٢٢- Bettaieb Virgine et al.(dir.),"Degage ,la revolution tunisienne" 17 dec.2010-14 janv.2011" Asnières-sur-seine,ed Du Layeur, 2011.p.20.

ومصر[٢٣]. هذا على الرغم من أنّ المجتمع المدني والمنظمات الدولية تبنّوا على الفور نظرة تضامنية حيال الثورة عارية اليدين[٢٤].

لقد أبدت الحكومة الأميركية الحذر والترقّب مع علمها التام بالمشاكل الاقتصادية والسياسية في تونس ومصر وحالة الغليان الشعبي فيهما. وتشهد برقيات ويكيليكس على ذلك، منها واحدة في ١٧ تموز ٢٠٠٩ تتناول هشاشة وضع نظام بن علي وتقتضي المصلحة الأميركية التراجع عن دعمه، وعِلم واشنطن التام بطبيعة نظامَي بن علي ومبارك الفاسدين، والمناهضة لحقوق الإنسان[٢٥].

الحذر الأميركي مردّه على ما يبدو مراعاة الحلفاء التاريخيين. فلطالما فضّلت واشنطن استقرار الأنظمة التسلطية على بدائل أصولية إسلامية محتملة أو أخرى معادية لها، كما تكشف إحدى البرقيات الدبلوماسية في أيار ٢٠٠٩، التي وصفت حسني مبارك أنّه ضمانة ضد التطرف الديني وصعود الإخوان المسلمين[٢٦].

لم تختلف إدارة أوباما عن سابقتها، فطلبت عبر وزيرة خارجيتها كوندوليزا رايس من القاهرة إجراء بعض الإصلاحات، لأنّ الأوضاع لم تعد تُطاق وواشنطن لم تعد قادرة على التضحية بالحرية لمصلحة الاستقرار. وهكذا يبدو أنّ واشنطن، بمعزلٍ عمّن يسكن البيت الأبيض، تفضّل التطور التدريجي في اتجاه الصلاح على الثورة evolution not revolution[٢٧].

وإذا كانت الانتفاضة التونسية لا تشكّل تهديدًا حقيقيًا للمصالح الأميركية، فالحالة المصرية مختلفة، نظرًا لموقع مصر وأهميتها وعلاقاتها الاستراتيجية

٢٣- Kitchen Nicholas, "The contradictions of hegemony: the United States and the Arab Spring", p.56 http://www.lse.ac.uk/IDEAS/publications/reports/pdf/SR011/FINAL_LSE_IDEAS__UnitedStatesAndTheArabSpring_Kitchen.pdf.

٢٤- Estival Jean Pierre, L’Europe face au Printemps Arabe, De l’espoir à l’inquiétude, Paris, L’Harmattan, 2012 p.13.

٢٥- http://www.theguardian.com/world/us- embassy-cables-documents/217138.

٢٦- http://www.theguardian.com/world/us-embassy-cables-documents/207723.

٢٧- http://carnegieendowment.org/2003/04/29/liberalization-versus-democracy-understanding-arab-political reform/2bb8.

بواشنطن، واتفاقية السلام التي تربطها بإسرائيل. في تونس، في ١٤ كانون الثاني، لاذ بن علي بالفرار بشكلٍ مفاجئ، أما في مصر فاستمرّ التصعيد فترة أطول ومعه الترقّب الأميركي. قبلها بيومٍ واحد، أعلنت هيلاري كلينتون من الدوحة أنّه آن الأوان للنظر إلى المجتمع المدني ليس كتهديدٍ ولكن كشريكٍ[٢٨]. وفي ٢٥ من الشهر نفسه، قالت بأنّ الحكومة المصرية مستقرة، رغم المظاهرات الصاخبة والحشود في ميدان التحرير، وبعدها بيومين قال نائب الرئيس جو بايدن: "إنّ حسني مبارك ليس بديكتاتور[٢٩]" قبل أن يُعيّن الجنرال عمر سليمان، المقرّب من واشنطن نائبًا له. وفي خطاب غير واضح أبدى أوباما بعضًا من الثقة بنظام مبارك قائلًا إنّه اتصل به ليخبره أنّ الستاتيكو لم يعد مقبولًا ويجب إجراء تغييرات[٣٠]، ويبدو أنّ أوباما لم يكن متأكدًا بعد من قوة الانتفاضة وعزيمتها التي عمّت مصر وليس فقط ميدان التحرير بالقاهرة، رغم أنّه اعترف أنّ الانتقال السياسي يجب أن يحصل بطريقةٍ سلمية وفورًا[٣١].

أخذ خطاب أوباما يتكيّف مع الأوضاع الميدانية، فالمظاهرات راحت تتزايد قوة واتساعًا ونفوذًا، وواشنطن بدورها راحت تذهب في اتجاه قبول فكرة السقوط الحتمي للنظام المصري. وقد طلب رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ السيناتور الديموقراطي جون كيري من الرئيس مبارك التنحّي عن منصبه ومساعدته على وضع حكومة انتقالية[٣٢].

وهكذا، فإذا كان لا بد من انتقال سياسي، فبطريقةٍ هادئة وبالتنسيق مع الحليف مبارك وليس على طريقة الانقلاب أو الثورة، والشخص الذي كان يمكن أن يحل محل مبارك ليس إلا أحد أقرب المقرّبين لواشنطن وإسرائيل أيضًا: عمر سليمان.

٢٨- http://www.cfr.org/middle-east-and-north- africa/clintons-remarks-forum-future-january-2011/p23831?cid=rss middleeast- clinton_s_remarks_at_forum_for-011311.

٢٩- http://www.gpo.gov/fdsys/pkg/CHRG- 112hhrg64483/pdf/CHRG-112hhrg64483.pdf.

٣٠- http://www.whitehouse.gov/the-press-office/2011/02/01/remarks-president.

٣١- Ibid.

٣٢- http://boston.cbslocal.com/2011/02/01/sen-kerry-mubarak-should-step-down/.

ينبغي ألّا ننسى أنّ واشنطن هدفت كذلك إلى طمأنة حلفائها لاسيما في الخليج العربي. ففي ٢٠ تشرين الأول ٢٠١٠، كانت قد وقّعت عقودًا لبيع أسلحة إلى السعودية بقيمة ٦٠ مليار دولار[٣٣]، وبالتالي لم يكن ممكنًا التخلّي الفوري عن بن علي ومبارك من دون الشعور بالحرج إزاء الحلفاء المحافظين في المنطقة. فالوضع الجيواستراتيجي الناجم عن الثورات العربية هدّد نسق التحالفات القائم في المنطقة.

يُرجّح أنّ واشنطن أدّت دورًا في إقناع نظامَي بن علي ومبارك بعدم اللجوء المفرط إلى القوة، فقائد الأركان التونسي الجنرال رشيد بن عمّار مقرّب منها، وتخلّيه عن بن علي أسهم في دفعه إلى الفرار، وعندما أمر بن علي قطع الإنترنت تدخّلت الخارجية الأميركية واستدعت السفير التونسي في واشنطن لتطلب منع وقف العنف ضد المتظاهرين وإعادة الإنترنت وصون الحريات[٣٤]. وعندما سقط بن علي توجّه أوباما بالتهنئة للشعب التونسي على شجاعته وكرامته وكفاحه من أجل الحقوق الكونية وأضاف أنّ مستقبل تونس سيكون أفضل، داعيًا إلى إجراء انتخابات ديموقراطية نزيهة في القريب العاجل والتي تعكس تطلعات الشعب التونسي[٣٥].

في مصر، استخدمت قوات الأمن، بغطاءٍ من الجيش ودعمه أشكال القوة كلها في وجه المتظاهرين[٣٦] الذين بدورهم بيّنوا عن عزمٍ على مواجهة القوة كما حصل في يوم الجمل في ميدان التحرير. وفي ١١ شباط حيّا أوباما مبادرة مبارك بالتنحّي لأنّه استجاب إلى عطش الشعب المصري للتغيير[٣٧]، داعيًا في الوقت نفسه إلى إجراء انتخابات حرة وديموقراطية.

٣٣- **Washington Post**, October 21,2010.

٣٤- http://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2011/01/154139.htm.

٣٥- http://www.whitehouse.gov/the- press-office/2011/01/14/statement-president-events-tunisia.

٣٦- في روايته الأخيرة "جمهورية كأن" الصادرة عن دار الآداب في بيروت ٢٠١٨ (٥١٩ صفحة) يوثّق علاء الأسواني أساليب القمع المفرط والقوة التي استخدمتها قوات الشرطة ضد المتظاهرين قبل وبعد تنحّي حسني مبارك.

٣٧- http://www.americanprogress.org/issues/security/news/2011/03/28/9203/can-america-rise-to-the-occasion- in the-middle-east/.

في ١٩ أيار ٢٠١١، ألقى أوباما خطابًا وضعه في استمرارية خطاب القاهرة قبل ثلاث سنوات مع الفارق أنّه لم يعد يتعلّق الأمر بانطلاقة جديدة للسياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط، ولكن بتغييراتٍ حدثت فعلًا تستحق الاهتمام والدعم تكرّرت في هذا الخطاب. كلمات مثل التحوّل والتغيير والحرية وغيرها، وحيّا الشباب التونسي والمصري الذي أطلق حركة من أجل التغيير باسم إرادة الحرية[٣٨].

ج- أوباما وعودة الدولة العميقة

ما حصل في بداية ٢٠١١ في تونس ومصر كان مجرد سقوط لرأس النظام، وليس تحوّلًا ديموقراطيًا حقيقيًا. في مصر، تسلّم المجلس الأعلى للقوات المسلحة، برئاسة وزير الدفاع المشير طنطاوي، عملية الانتقال، وفي تونس حكومة مؤقتة برئاسة الباجي قائد السبسي، أحد قدماء النظام. وفي الحالتين عُيّنت لجان ومجالس لصياغة دستور جديد وتنظيم انتخابات برلمانية، انتهت في تونس في ٢٠١١/١٠/٢٣ بحصول حزب النهضة الإسلامي على الأغلبية. في مصر، فاز حزب الحرية والعدالة (الإخوان المسلمون) بمثل هذه الأغلبية في انتخابات جرت في شباط ٢٠١٢. في تونس انتُخِب المنصف المرزوقي رئيسًا للجمهورية في ٢٠١١/١٢/٢١، فكلّف الرجل الثاني في حزب النهضة حمادي جبالي تشكيل الحكومة، ووعد بوضع الشريعة الإسلامية في صلب الدستور. وفي مصر حصلت التعديلات الدستورية (تحديد ولاية الرئيس وشروط الترشح للانتخابات وغيرها) على موافقة الشعب في استفتاء شعبي (٧٧٪) في ١٩/٣/ ٢٠١١.

لم يخلُ العام ٢٠١١ من الاضطرابات، ففي القاهرة اجتاحت المظاهرات السفارة الإسرائيلية في ٩/٩ قبل أن تبدأ بمطالبة العسكر الرحيل في تشرين الثاني.

٣٨- http://www.whitehouse.gov/the-press-office/2011/05/19/remarks-president-middle-east-and-north- africa%20.

في ٤ حزيران ٢٠١٢، قرّرت المحكمة الدستورية العليا في القاهرة حل البرلمان المنتخب، قبل يومين من إجراء الانتخابات الرئاسية التي تَنَافس فيها الجنرال أحمد شفيق رئيس الوزراء السابق في عهد مبارك، والدكتور محمد مرسي من الإخوان المسلمين، وفاز فيها الأخير. شكّل حل البرلمان بالنسبة لواشنطن إنذارًا عن تعرّض المسار الديموقراطي إلى عرقلة جدية، لذلك هدّدت بتجميد المساعدة السنوية لمصر البالغة ١،٣ مليار دولار[٣٩]. وقد سارع أوباما إلى تهنئة مرسي معتبرًا أنّه منعطَف في تحوّل البلد نحو الديموقراطية، الأمر الذي جلب له انتقادات من سياسيين ومراقبين، رأوا أنّه يكرّر الخطأ نفسه الذي ارتكبه مع حسني مبارك من خلال دعم نظام لا يحترم المبادئ الديموقراطية[٤٠]. والهم الذي حكم هؤلاء هو موقف الإخوان من إسرائيل وما إذا كانوا سينتهجون سياسات معادية لها. لكنّ مرسي ضاعف الإشارات الدالة على تمسّكه بالعلاقة مع إسرائيل واتفاقية السلام معها. وخلال حكمه بدا بوضوحٍ وجود هوّة بين مواقف الإدارة المؤيدة لعملية الانتقال السياسي ولو على يد إسلاميين، ومواقف أعضاء في الكونغرس ومراكز العصف الفكري ولوبيات تعبّر عن قلقها إزاء جعل مصر تابعة للإخوان.

وغداة الانتخابات الرئاسية، فبدلًا من أن يحتفل المصريون بالانتقال من حكومة عسكرية انتقالية، إلى حكومة منتخبة ديموقراطيًا، فإنّ عددًا كبيرًا منهم ذهب إلى التظاهر في ميدان التحرير. وفي الكونغرس، ارتفعت الأصوات الخائفة من أن تكون الثورة المصرية خرجت عن مسارها ومن الصعب إعادة السيطرة عليها. كذلك انتشر القلق من الإعلان الدستوري الصادر عن القوات المسلحة في ١٧ حزيران ٢٠١٣، الذي يتيح لها الاحتفاظ بصلاحيات تشريعية ومالية تكبّل يد الرئيس المنتخب وتلغي البرلمان كقوةٍ موازنة لسلطة العسكر.

وازداد ضغط الكونغرس على الرئيس لوقف المساعدات المالية إلى الجيش المصري، الأمر الذي أصبح رسميًا في أيلول ٢٠١٢. في ١٤ من هذا الشهر

٣٩- http://www.worldtribune.com/2012/06/20/u-s-warns-egypt-it-may-suspend-military-aid/

٤٠- Robert Kagan, Brookings Institution, Hearings, “Reflections on the Revolution in Egypt, Part I", February 15 ,2012. op. cit, p. 8

هُوجمت السفارة الأميركية ومدرسة أميركية في تونس، وعلى الرغم من جهود الرئيس مرزوقي التأكيد على أفضل العلاقات مع واشنطن، إلا أنّ هذه العلاقات أُصيبت بفتورٍ كبير. في مصر وفي الشهر نفسه، قامت مظاهرات معادية للأميركيين، وتوقفت المباحثات حول المساعدات الأميركية والتي أُعيد إطلاقها غداة انتخاب الرئيس مرسي، وصرّح الأميركيون بأنّها لن تعود قبل الانتخابات الرئاسية الأميركية في تشرين الثاني(٤١). واتصل أوباما بمرسي ليطلب منه التصريح علنًا وبقوةٍ ضد المظاهرات المعادية لأميركا في مصر(٤٢). في ١١ أيلول تعرضت السفارة الأميركية في بنغازي، إلى هجوم انتهى بإحراقها وموت ثلاثة أشخاص منهم السفير الأميركي كريس ستيفن. وأدان أوباما هذا العنف من دون معنى رافضًا اعتباره مخطط له بشكلٍ مسبق. لكن هيلاري كلينتون عادت واعتبرت رسميًا أنّه عمل إرهابي منظّم. وكان على الرئيس أوباما مواجهة انتقادات في واشنطن حيث انتشر التساؤل "لماذا علينا أن نستمر في إرسال أميركيين إلى أجزاء من العالم حيث الشعوب تكرهنا"(٤٣).

وفي ١٣ أيلول، وصف أوباما نظيره المصري بأنّه ليس حليفًا ولا عدوًا للولايات المتحدة(٤٤). وبدت هذه الأخيرة في لحظة عجز إزاء تطورات الأوضاع في مصر وتونس. فقد سبق واستقبلت استلام العسكريين للسلطة بترحابٍ شديد بعد تنحّي مبارك، فهم حلفاؤها منذ العام ١٩٧٩، لكن مع صعود الإخوان المسلمين والسلفيين، خشيت واشنطن من صراع مقبل ما بين العسكر والإخوان، وهذا ما سوف يحصل بالفعل.

فعلى خلفية مظاهرات شعبية حاشدة ضد الرئيس مرسي، قام وزير الدفاع وقائد القوات المسلحة في ١٢ آب ٢٠١٢، المشير عبد الفتاح السيسي بانقلابٍ

٤١- "U.S. suspends aid talks with Egypt over anti-American protests, report says", Haaretz, September 18, 2012.

٤٢- Kirkpatrick David D., Cooper Helene, Lander Mark, "Egypt, Hearing From Obama, Moves to Heal Rift From Protests", The New York Times, September 13, 2012.

٤٣- http://video.foxnews.com/v/2719524655001/jeanine-why-do-we-keep-getting-into-these-messes/#sp=show clips.

٤٤- http://abcnews.go.com/blogs/politics/2012/09/it-depends-on-what-the-meaning-of-ally-is/

عليه، قدّمه على أنّه استجابة للانتفاضة الشعبية، وعيّن مكانه رئيس المحكمة الدستورية العليا عدلي منصور لمرحلةٍ انتقالية. وبدأت على الفور عملية مطاردة للإخوان المسلمين وكوادرهم، الذين زُجَّ معظمهم في السجون. وهذه المرة أيضًا كان رد فعل أوباما مشوبًا بالحذر والترقّب، لأنّه تفادى استخدام مفردة انقلاب في وجه من طالب، في واشنطن، تطبيق قانون المساعدة الخارجية الرقم ٥٠٨ للعام ١٩٦١، الذي يمنع مثل هذه المساعدة عن الحكومات الناجمة عن انقلاب[٤٥]. وأعلن الناطق باسم البيت الأبيض جاي كارين أنّه ليس من مصلحة الولايات المتحدة تعديل برنامج مساعداتها لمصر على الفور[٤٦].

هنا تبدو بوضوحٍ ضغوط الدولة العميقة في واشنطن التي تخشى من أن يؤدي وقف المساعدات إلى إلحاق ضرر بالغ بالتحالف مع مصر، والضروري للحفاظ على الاستقرار واتفاقية السلام مع إسرائيل[٤٧]. وفي الحقيقة، لا يضير واشنطن أن يتسلّم العسكريون السلطة، وهم حلفاؤها، محل الإسلاميين، شريطة أن لا تفلت الأمور عن السيطرة. فقد أكّد وزير الخارجية جون كيري أنّ تدخّل الجيش المصري هدف إلى إعادة الديموقراطية. وفي ٢١ تشرين الثاني ٢٠١٣ وجّه انتقادات عنيفة للإخوان المسلمين في تونس ومصر معتبرًا أنّهم سرقوا ثورات الربيع العربي[٤٨].

لقد انقسم الأميركيون بين من رأى أنّ وصول الإخوان المسلمين إلى السلطة فرصة ستدفعهم إلى الاعتدال والمرونة ومواجهة التطرف الإسلامي، على أساس أنّ المعارضة شيء والحكم شيء آخر، ومن خشي من جعل الربيع العربي تابعًا للإخوان من خلال سن قوانين مناهضة للمرأة والحريات والديموقراطية مع العلم أنّ الإسلام لا يتّفق مع الديموقراطية.

٤٥- http://www.washingtonpost.com/blogs/wonkblog/wp/2013/07/09/the-u-s-gives-egypt-1-5-billion-a- year-in-aid heres-what-it-does/

٤٦- http://www.whitehouse.gov/the-press-office/2013/07/08/press-briefing-press-secretary-jay-carney-07082013.

٤٧- Max Fisher, "U.S. has spotty record on law requiring it to cut aid after coups", The Washington Post, July 5 2013.

٤٨- http://www.state.gov/secretary/remarks/2013/11/217782.htm.

مواقف أوباما كانت تعكس هذا الانقسام، فتبدو متردّدة وغير قادرة على الحسم والجزم. ومجرد تقاربه مع الإخوان المسلمين جلب له انتقادات اليساريين والقوميين في مصر وخارجها.

لكن أمام القمع الدموي للاعتصام الإخواني في ساحة رابعة العدوية في القاهرة في ٢٠١٣/٨/١٤، (٦٢٧ قتيلًا و٣٠٠٠ جريح) اضطرت الإدارة الأميركية إلى إلغاء تمارين مشتركة كانت مقررة سلفًا مع الجيش المصري، وتعليق جزء من مساعداتها المالية لمصر، وكأنها تتّخذ موقفًا وسطيًا لا يضر بمصالحها ولا يقطع مع الحكومة المصرية، التي أعلن وزير خارجيتها نبيل فهمي أنّ تبعية مصر للمساعدات الأميركية ينبغي أن لا تدوم، وذلك تجاوبًا مع الرأي العام المصري الذي اعتبر أنّ كرامته تقتضي إنهاء هذه التبعية. عدا ذلك، فقد توجّه السيسي في آذار ٢٠١٤، إلى مقابلة بوتين في موسكو لمناقشة إمكانية شراء أسلحة روسية قبل أن يستقبل وزير الدفا ع الروسي في القاهرة ،في إشارة إلى امتلاكه لخيار تنويع مصادر تسلح الجيش المصري.

استمرت إدارة أوباما في تفادي استخدام تعبير انقلاب كي لا تضطر إلى الوقف النهائي لمساعداتها، التي يحتاجها الجيش المصري في مواجهة الإرهاب المتعاظم في مصر، لا سيما سيناء والذي قد يمتد ليهدّد إسرائيل. ووجدت هذه الإدارة نفسها أمام الخيار، ليس بين الجيش المصري والديموقراطية ولكن بين الجيش والإسلاميين، فاختارت الجيش. ويمكن قراءة تصريح كيري عن الجيش الذي يعيد الديموقراطية على أنّه يأس أميركي من التحوّل الديموقراطي في مصر(٤٩). الأمر الذي لم يمنع واشنطن من استنكار أحكام الإعدام التي صدرت في القاهرة بحق ٦٨٣ شخصًا في ٢٨ نيسان ٢٠١٤، معتبرةً أنّها تتحدى أدنى معايير العدالة الدولية، وتشجّع على التطرف وعدم الاستقرار(٥٠). وكل ما فعله

٤٩- http://www.commentarymagazine.com/2013/08/08/note-to-obama-egypt-is-a-zero-sum-game-sisi-muslim brotherhood/

٥٠- http://www.whitehouse.gov/the-press-office/2014/04/28/statement-press-secretary-mass-trials-and- sentencing egypt.

أوباما حيال انتخاب السيسي رئيسًا للجمهورية في ٢٩ أيار ٢٠١٤، هو عدم المسارعة إلى تهنئته تمامًا، على عكس ما فعل فلاديمير بوتين.

في تونس، كان الوضع أقل اضطرابًا على الرغم من أعمال العنف التي سادت في العام ٢٠١٣، حيث قُتل ثمانية جنود في جبل الشعانبي على يد جماعات إرهابية تمركزت فيه، واغتيال المعارض العلماني شكري بلعيد في ٦ شباط، ثم النائب المعارض محمد براهمي في ٢٥ تموز، وإعلان الحكومة الرسمي أنّ جماعة أنصار الشريعة إرهابية.

لكن في مواجهة الأزمة الأمنية والسياسية، أعلن زعيم حزب النهضة راشد الغنوشي عن خارطة طريق للخروج من الأزمة، يتعهّد فيها حزبه بالتخلي عن السلطة. وفي ٢٠١٤/١/٩، استقالت الحكومة، وكلّف المستقل مهدي جمعة تشكيل حكومة وفاق وطني قبل أن يستقبله أوباما في البيت الأبيض في ٢٠١٤/٤/٣، مهنئًا تونس على التحوّل الديموقراطي، ومؤكدًا على الشراكة الاستراتيجية معها. وفي ٢٠١٤/١/٢٦، تم تبنّي دستور جديد يضم الحريات الأساسية كلها. وبعدها تم انتخاب زعيم حزب نداء تونس الباجي قائد السيسي رئيسًا للجمهورية، والذي سارع أوباما إلى تهنئته، مع الوعد بتوثيق عرى العلاقات والشراكة الاستراتيجية بين البلدين.

الخاتمة

نعود إلى السؤال كيف تطور موقف إدارة أوباما حيال الثورتين التونسية والمصرية من الحذر والترقّب إلى تأييدهما، ومن الإعجاب بهما إلى القلق حيال النتائج التي تمخّضت عنهما؟

بدايةً، فوجئت الإدارة بسرعة الانتفاضات الشعبية واتساعها قبل أن تضطر لأخذها بعين الاعتبار، ولكن من زاوية مصالحها في المنطقة. استراتيجية مرافقة هذه الانتفاضات كانت واضحة ببراغمتيتها حيال مصر الشريك

التاريخي والمرتبط بمعاهدة سلام مع إسرائيل. ردود الفعل حيال مصر هدفت إلى إدارة الأزمات الناتجة عن تطور الأوضاع، أكثر منها إلى صياغة سياسة أميركية جديدة في المنطقة، تضر بتحالفات واشنطن التقليدية القائمة.

عشية العام ٢٠١٤، نلاحظ حذرًا أميركيًا شديدًا حيال سلطة الجيش في مصر، بين الانتقادات الموجهة له بسبب قمعه للمتظاهرين الإسلاميين، وانقلابه على الرئيس المنتخب، وصولاً إلى انتخاب السيسي وتجميد جزء من المساعدات الأميركية من جهة، مع الاستمرار بتقديم مساعدات جوهرية للجيش المصري، وأخيرًا الخضوع للأمر الواقع المتمثل بسيطرة الجيش الناجزة على الحكم بعد إطاحته بالإخوان المسلمين ووضعهم على لائحة الإرهاب. شاركت في صياغة القرار الأميركي قوى عديدة في واشنطن، من كونغرس ولوبيات وإعلام وشركات كبرى وغيرها، وكان هناك خلافات داخل الإدارة نفسها بين البيت الأبيض ووزارة الخارجية طورًا، والدفاع حينًا، من دون نسيان العوامل الخارجية من حلفاء مثل إسرائيل ودول الخليج العربي وأوروبا ناهيك عن القوى الشبابية في مصر والعالم العربي.

بالإضافة إلى ذلك، فإنّ فشل أوباما في تحقيق الوعد بإيجاد تسوية سلمية للصراع الفلسطيني–الإسرائيلي وعجزه الفاضح عن لَيّ ذراع رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو في مسألة الاستيطان، أضعف كثيرًا مصداقيته لدى الشعوب العربية، والتي كشفت عن كراهيتها من خلال التظاهرات المعادية واستطلاعات الرأي.

في تونس، كانت الأمور أقل صعوبة بالنسبة لأوباما، ليس لأنّ هذا البلد أقل أهمية استراتيجية للولايات المتحدة من مصر، ولكن لأنّ الشعب هناك هو الذي أطاح بالحكومة التي تزعمها الإسلاميون، وليس الجيش كما في الحالة المصرية. صحيح أنّ أعمال عنف واضطرابات رافقت عملية الانتقال السياسي في تونس، إلا أنّها بقيت أقل خطورة وقدرة على إحداث تغييرات استراتيجية عميقة في المشهد الإقليمي نظرًا لبعد تونس عن إسرائيل، وعدم ارتباطها معها بمعاهدة

أو مفاوضات سلام. ثم إنّ الإسلاميين في تونس برهنوا عن تمسّك بالسلطة أقل من نظرائهم المصريين. وربما أدّت الطبيعة المختلفة للحزبين على الرغم من الإيديولوجيا الواحدة، دورًا في السلوك المختلف لكل منهما.

في المحصّلة، يمكن القول بأنّ إدارة أوباما نجحت باتخاذها هذه المواقف من الثورات العربية، وفي التأكد من أنّ الأنظمة الجديدة الناجمة عنها في تونس ومصر ستستمر في العمل مع الولايات المتحدة، تمامًا كما كانت عليه الأمور في السابق(٥١).

في مصر وتونس عادت الدولة العميقة، ولم تحدث تغييرات جذرية في نظام الحكم ولا أشخاص الطبقة السياسية الحاكمة. عاد الجيش المصري إلى الحكم، أو لنَقُل أنّه بقي فيه، أما في تونس فبقي تحالف الجيش مع واشنطن، وهو الذي أسهم في دفع بن علي إلى الفرار، وتسلّم السلطة رجال آتون، أو بعضهم على الأقل، من زمن بورقيبة وبن علي وفي طليعتهم رئيس الجمهورية نفسه السيسي، دونما معارضة من التونسيين الذين فضّلوا ذلك على الفوضى التي قد تحل نتيجة تنامي نفوذ الإسلام الراديكالي والحركات العنفية. الشعوب نفسها أدركت بحدسها أنّه من الأفضل التعامل مع الوضع القائم على السعي لتغييره على حساب الاستقرار والحرية معًا، كما حدث في غير بلد عربي لم يخرج بعد من النفق الذي دخل فيه منذ العام ٢٠١١. وهذا ما لا يضير الولايات المتحدة في شيء.

٥١- Kitchen Nicholas ,op.cit. p1.

قائمة المراجع

- سورنسن غيورغ، "الديموقراطية والتحوّل الديموقراطي، السيرورات والمأمول في عالم متغيّر"، ترجمة عمر البطاينة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، نيسان، ٢٠١٥.

- العزي غسان، "السياسات الأميركية حيال التحوّل الديموقراطي الأوروبي (١٩٨٩) والعربي (٢٠١١)"، سياسات عربية، العدد ١٠ أيلول، ٢٠١٤.

- بشاره عزمي، "الثورة التونسية المجيدة، بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها"، المركز العربي للأبحاث وتحليل السياسات، الطبعة الثانية (صفحة ٤٩٦).

- الأسواني علاء، "جمهورية كأن"، دار الآداب، بيروت ٢٠١٨ (صفحة ٥١٩).

- Ait-Chaalal Amine, «les Etats-Unis face au “printemps arabe”: mise en perspective à partir des revolutions tunisienne et egyptienne», **Alternatives Sud**,Vol.19-2012.

- Baker Samia, ‘Le document qui prouve que le printemps arabe a été provoqué par les Etats-Unis” Breibart News, 23/9/2016.

- Bettaieb Virgine et al.(dir.)”Degage ,la revolution tunisienne” 17 dec.2010-14 janv.2011” Asnières-sur-seine,ed. Du Layeur,2011.

- Belasco Amy,”The Costs of Iraq, Afghanistan and other GlobalWaronTerrorOperationsSince9/11”,(Congressional Research Service,March29,2011).

- Ben Saada Ahmad, le rôle des Etats Unis dans les

revoltes arabes”,ed. Ellipses,Paris, Dec.2012.

- Biarnes Pierre, “le xxIéme siècle ne sera pas americain” ,ed. Du Rocher,Paris 1994.

- Discours of president Bush in National Endowment for Democracy,”Forward Strategy for Freedom in the Middle East”,nov.6,2003.

- Droz-Vincent Philippe, «Du 11 septembre aux révolutions arabes: les Etats-Unis et le Moyen-Orient», **Politique étrangère**, Automne 2011/3.

- Estival Jean Pierre, L’Europe face au Printemps Arabe, De l’espoir à l’inquiétude, Paris, L’Harmattan, 2012.

- Hoffmann Stanley, «l’Amérique vraiment impériale?»,ed .Audibert, paris 2003.

- Huntington Samuel,“Clash of civilization”, ed. Pinguin,1996

- Interview with J.A.Baker III, in D.Pipes,”Looking Back on the Middle East”, **Middle East Quarterly**, (Vol.1,N3,1994).

- Kagan Robert, Brookings Institution, Hearings, “Reflections on the Revolution in Egypt, Part I”, February 15, 2012.

- Kirkpatrick David D., Cooper Helene, Lander Mark, “Egypt, Hearing From Obama, Moves to Heal Rift From Protests”, **The New York Times**, September 13, 2012.

- Kitchen Nicholas, “The contradictions of hegemony: the United States and the Arab Spring. ”

- Laacha Smain, «Insurrections arabes .Utopie révolutionnaire et impensé démocratique», Paris Buchet/Chastel,2013.
- Mr X, ”The source of Soviet Conduct”,Foreign Affairs,July 1947. RAMSES 1990,ed. Denod, Paris 1990.
- http://opencrs.com/document/RL33110/ and Project Costs of War Report,(Brown University,Waston Institute for International Studies ,July 2011):
- http://costsofwar.org.
- www.america.gov/st/texttrans-french/2009/January/
- www.america.gov/st/peacesec-french/2009June/ 20090604162956eaif.as0.5829126. html. 2009012019 4254ptellivremos0. 958523.html. www.aidh.org/txtref/2005/us-02.htm.
- http://www.lse.ac.uk/IDEAS/publications/reports/pdf/SR011/FINAL_LSE_IDEAS__UnitedStatesAnd .TheArabSpring_Kitchen.pdf.
- http://www.theguardian.com/world/us- embassy--cables-documents/217138, http://www.theguardian com/world/us-embassy-cables-documents/207723.
- http://carnegieendowment.org/2003/04/29/ liberalization-versus-democracy-understanding-arab-. political- reform/2bb8.
- http://www.cfr.org/middle-east-and-north -africa/ clintons-remarks-forum-future-january-2011/

p23831?cid=rss - middleeast - clinton_s_remarks_at_.
forum_for-011311.

- http://www.gpo.gov/fdsys/pkg/CHRG-112hhrg64483/.
pdf/CHRG-112hhrg64483.pdf.

- http://www.worldtribune.com/2012/06/20/u-s-
warns-egypt-it-may-suspend-military-aid/

- http://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2011/01/154139
htm.

- http://www.whitehouse.gov/the- press-
.office/2011/01/14/statement-president-events-tunisia.

- http://www.americanprogress.org/issues/security/
news/2011/03/28/9203/can-america-rise-to-the-.
occasion- in-the-middle-east/.

- http://www.whitehouse.gov/the-press-
office/2011/05/19/remarks-president-middle-east-and-
.north- africa%20

- http://video.foxnews.com/v/2719524655001/jeanine-
why-do-we-keep-getting-into-these-messes/#sp=show-
.clips

- http://abcnews.go.com/blogs/politics/2012/09/it-
.depends-on-what-the-meaning-of-ally-is

- http://www.washingtonpost.com/blogs/wonkblog/
wp/2013/07/09/the-u-s-gives-egypt-1-5-billion-a- year-.
in-aid-heres-what-it-does/

- http://www.whitehouse.gov/the-press-

office/2013/07/08/press-briefing-press-secretary-jay-carney-07082013.

- Max Fisher, “U.S. has spotty record on law requiring it to cut aid after coups”, **The Washington Post**, July 5, 2013.

- Secretary of State John Kerry, Remarks at the Overseas .Security Advisory Council's 28th Annual Briefing - November 20, 2013, http://www.state.gov/secretary/. remarks/2013/11/217782.htm.

- http://www.commentarymagazine.com/2013/08/08/note-to-obama-egypt-is-a-zero-sum-game-sisi-muslim-brotherhood.

- http://www.whitehouse.gov/the-press office/2014/04/28/statement-press-secretary-mass-.trials-and-sentencing-egypt.



مجلس الشيوخ في لبنان: حل أو مشكلة؟

د. ماري الحايك *

المقدّمة

إنّ إنشاء مجالس الشيوخ في الأنظمة الدستورية قديم العهد[١]. ومجلس الشيوخ هو عبارة عن هيئة سياسية تنتمي إلى السلطة التشريعية، وغالبًا ما يُمثّل مجلس الأعيان في البرلمان. كما تختلف طبيعة تشكيل مجالس الشيوخ بين الدول. وعادة تقل أهمية الصلاحيات التي يتمتع بها عن تلك التي يمنحها الدستور لمجلس النواب.

على الرغم من وجود تيار قائل بعدم جدوى إنشائه لعدة أسباب[٢]، فإنّ قيام رابطة مجالس الشيوخ في العالم هو مؤشر لرفض هذا التيار. وحجة الداعمين لوجوده وبقائه تستند إلى أنّه ضرورة ديموقراطية، وعامل أساسي لاستمرار المؤسسات واستقرارها، وإظهار الطابع التكويني للدولة.

*أستاذة في العلوم السياسية في الجامعة اللبنانية

١- أول مجلس شيوخ، السيناتوس، كان أعلى هيئة تشريعية في الإمبراطورية الرومانية، يتألف من ٣٠٠ عضو من الطبقة الأرستقراطية، وكان يقتصر على الرجال فقط.

٢- ألغت السويد والنروج والدانمارك وفنلندا نظام الثنائية المجلسية، وكذلك اليونان والبرتغال.

في لبنان، أنشئ مجلس الشيوخ الغرفة الثانية في البرلمان، بموجب الدستور اللبناني الصادر في ٢٣ أيار ١٩٢٦، وتم إلغاؤه بموجب القانون الدستوري الصادر في ١٧ تشرين الأول ١٩٢٧، وضُمّ أعضاؤه لمجلس النواب. تبع ذلك اقتراح عدة مشاريع تدعو إلى إعادة إنشائه. بعد اتفاق الطائف، أبصر النور دستوريًا مع صدور القانون الدستوري رقم ١٨ بتاريخ ٢١ أيلول ١٩٩٠ بموجب المادة ٢٢.

السؤال الأساسي هو: لماذا إعادة إنشاء مجلس الشيوخ في لبنان؟ ما مدى حاجة النظام اللبناني لسلطةٍ تشريعية ثانية؟ هل استحداث مجلس الشيوخ في لبنان هو إجراء مؤسساتي يكمّل مؤسسات الدولة الدستورية، كما هو في معظم الدول ذات نظام المجلسَيْن، أم أنّ هناك وضعية خاصة تتعلّق بالكيان اللبناني، وبتركيبته المجتمعية ونظامه السياسي؟ وهل الواقع اللبناني يساعد على إنشاء مجلس للشيوخ؟

انطلاقًا من هذه الإشكالية، سنعالج في القسم الأول أهمية مجلس الشيوخ بشكلٍ عام، والمشاريع المقترحة لهذه الغاية. أما في القسم الثاني، سندرس الغاية من الإنشاء في إطار المجتمع اللبناني الضامن للوحدة والتعددية، مع الإشارة إلى المواقف والحجج المؤيدة والمعارضة له.

استندت هذه الدراسة على نصوص دستورية، قانونية، اتفاقات، مواقف وتحاليل سياسية، إضافة إلى عرض مجموعة أسئلة متعلّقة بالعقبات، وقضايا تشكيله وصلاحياته، وعلاقاته مع بقية المؤسسات، علّها تساعد على صياغة نموذج محتمل للمجلس الجديد.

وتكتسب هذه الدراسة أهمية مزدوجة: على المستوى العلمي كونها تسلّط أضواء وافية على مؤسسة دستورية جديدة في إطار واقع سياسي متماين، تعددي وطائفي. أما على المستوى العملي، فإنّها قد تسهم في تقديم نموذج يحتذى به، في المجتمعات المشابهة للمجتمع اللبناني.

القسم الأول: أهمية مجلس الشيوخ بشكلٍ عام والمشاريع المقترحة في لبنان

إذا كان مجلس الشيوخ الروماني يُعتبر أول مجلس شيوخ في التاريخ[٣]، فإنّ الدول الديموقراطية الحديثة اعتمدت النمط نفسه، الذي اتّبعه مجلس الشيوخ الروماني في تأسيسه وعمله. صحيح أنّ أهمية هذا المجلس تختلف بين دولة وأخرى، لكنّ الواقع يشير إلى المحافظة عليه استنادًا إلى عدة مبررات، منها ما يرتبط بمكونات المجتمع كما هو الحال في لبنان. فما هي الحجج التي يستند إليها دعاة الإنشاء والمحافظة على مجلس الشيوخ؟ وما هي المشاريع المقترحة لإعادة إنشائه في لبنان بعد إلغائه؟

أولًا: مبررات الأخذ بمجلس الشيوخ بشكلٍ عام

تاريخيًا، يُعهد إلى مجلس الشيوخ وظيفتان تبرران وجوده: تمثيل الولايات في الدول الاتحادية الفدرالية، مشاركة طبقة اجتماعية في السلطة السياسية، وبالتالي المحافظة على التقاليد من خلال تمثيل الطبقة الأرستقراطية في مجلس خاص بها. هذا بالإضافة إلى وجود عدة اتجاهات ذات بعدَين: دستوري وسياسي.

١- البعد الدستوري

إنّ وجود مجلس الشيوخ إلى جانب مجلس النواب، يفرض نفسه كنمطٍ حديث لتطبيق مبدأ فصل السلطات، وعدم سيطرة سلطة على أخرى. كما أنّ تطور نظام الأكثرية (الحكومة والأكثرية تتجانسان) يفرض وجود مجلس ثانٍ حر معفى من قانون airin (قانون الأجور الحديدي) الخاص بالنظام الأكثري، والذي ينص على أنّ الأكثرية مهمّتها الأولى دعم الحكومة[٤].

كما إنّ وجود هذا المجلس، يحدّ من مخاطر نظام المجلس الواحد، حيث لا

٣- نسخة على موقع واي باك مشين، ٤ أذار ٢٠١٦، senate

٤- www.senat.fr/senats du monde/perspectives.

يستطيع هذا الأخير أن يعكس طبيعة محيطه المجتمعي، وحيث أنّ تشكيل المؤسسات ووظائفها لا تأخذان بعين الاعتبار الواقع المحلي والوضعية الوطنية.

في الكثير من الحالات، إنّ وجود مجلسَيْن يظهر فاعلية في تطوير العمل التشريعي وتحسينه[٥]. فالمشاكل المعقدة والتقنية التي تُطرح، والتوسع السريع في حقل القانون، يبرّران وجود غرفة ثانية، مهمتها توجيه مشاريع القوانين من وجهة نظر جديدة، وإعادة قراءة ثانية للنصوص التي تم إقرارها في الغرفة الأولى.

ومن حيث عملية تطوير النظام، نرى أنّه في نظام المجلسَيْن[٦]، تحظى أغلبية مجالس الشيوخ بسلطاتٍ تشريعية، رقابية عادية، إلى جانب المجالس النيابية.

ومن الصلاحيات العادية[٧]:

- صلاحية حق المبادرة في الأمور المالية، لضبط التجاوزات داخل المؤسسات الدستورية. وتتمتع بهذه الصلاحية حوالى نصف مجالس الشيوخ (كندا، استراليا).
- صلاحية حق تعديل الدستور، وهي موجودة عند ثلثَي مجالس الشيوخ (النمسا، كمبوديا).
- صلاحية إقرار القوانين والقرارات، وهي من الصلاحيات الأساسية، حيث له الكلمة الفصل في حالات عديدة[٨]. أما الصلاحيات الاستثنائية التي تتعدى التشريع العادي فتشمل:

أ- **الحفاظ على الدستور**: يعتبر مجلس الشيوخ عامل استقرار للنظام

٥- Francis Hamon, Michel Troper, Droit constitutionnel, LGDJ, 2005. p.124.

٦- عام ٢٠١٢، أدرج الاتحاد البرلماني الدولي ١٩٣ برلمانًا، يتألف ١١٥ منهم من مجلس واحد و٧٨ من مجلسَيْن.www.iup.org.

٧- www.senat.fr/op.cit.

٨- في الدول الفدرالية، كألمانيا، بلجيكا، وذلك في ما خص المقاطعات وصلاحياتها.

الدستوري في البلاد، عبر المشاركة في عملية المراجعة الدستورية في ما يخصّ تعديل الدستور (الذي يتطلب تصويت أكثرية أعضاء مجلس الشيوخ). ويكمن دوره في عملية المراقبة الدستورية سواء من خلال تسمية قسم من القضاة في المجلس الدستوري كما في فرنسا، ألمانيا، النمسا أو من خلال قيامه مباشرة بهذا الدور.

ب- **تسمية كادرات الدولة أو تثبيتها**: إضافة إلى تسمية القضاة الدستوريين، فالمجلس يؤدي دورًا مهمًا في تعيين كبار المسؤولين في الدولة. هذه العملية تتم عبر التعيين المباشر، أو الموافقة على التعيين بالاشتراك مع سلطة أخرى، كما في الولايات المتحدة الأميركية.

ج- **التمتّع بسلطاتٍ قضائية**: عادة يشترك مع مجلس النواب في محاكمة كبار المسؤولين في الدولة، حيث يقوم بدور توجيه الاتهام أو الحكم حسب الحالات. وهذه الوظيفة تجعله يحاسب السلطة التنفيذية (في الولايات المتحدة هناك عملية impeachment)، وفي أنظمة أخرى يمثّل المؤسسات القضائية العادية[٩].

ويعتبر مجلس الشيوخ ضرورة للنظام البرلماني الديموقراطي، ذلك أنّ وجود مجلس واحد سيعطيه صلاحيات واسعة بمواجهة الحكومة، ما قد يحوّله إلى نظام مجلسي. فوجوده يكرّس التوازن بين البرلمان والحكومة، ويساعد في ضبط إيقاع النظام البرلماني. غير أنّ هناك من يدّعي بعدم قوة هذه الحجة، لأنّه من الصعب على الحكومة مجابهة المجلسَيْن وتلبية مطالبهما. فمجلس الشيوخ الفرنسي على سبيل المثال قد أضعف الحكومة في ظل الجمهورية الثالثة برقابته عليها، إضافة إلى رقابة مجلس النواب. إذًا، يقوم مجلس الشيوخ بمراقبة سياسة الحكومة كما يفعل مجلس النواب، ويسهم في إصلاح العمل البرلماني.

٩- المادة ٥٩ من دستور الأرجنتين: يتولى مجلس الشيوخ مسؤولية إجراء محاكمات علنية للأشخاص المتهمين من قبل مجلس النواب. وعندما يكون الشخص المتهم رئيس البلاد يترأس مجلس الشيوخ رئاسة المحكمة العليا.

٢- البعد السياسي

ينشأ مجلس الشيوخ في إطار تطور المجتمع وليس غريبًا عنه. فقد يكون نتيجة تسوية سياسية (كما في الولايات المتحدة الأميركية)[١٠]. تقوم التسوية على التوافق بين البنيات السياسية، وتنعكس على المؤسسات الدستورية، بحيث يمثّل مجلس الشيوخ الجماعات التقليدية والمحافظة، بينما يمثّل مجلس النواب الفئات الشعبية، التي تنزع إلى التغيير. ويتميز مجلس الشيوخ عن مجلس النواب في بعض التقنيات: رفع سن الانتخاب للمرشحين، جعل الانتخاب غير مباشر، تقسيم المجتمع على أساس ريفي، مدني، إتني، أقليات...

يسمح مجلس الشيوخ بهيكليته ووظائفه التأقلم مع العالم المعاصر، والتحول نحو الديموقراطية وتثبيت دولة القانون.

من الوظائف الثابتة لنظام المجلسَيْن، السماح بتمثيل مكونات المجتمع كافة، وبالتالي التوصل إلى إقامة نظام سياسي متوازن، ديموقراطي، بمشاركة المكونات في عملية السلطة، ما يوطّد الاندماج والاستقرار في المؤسسات الدستورية.

من حيث التمثيل المتعدد، يكمن دور مجلس الشيوخ، في مشاركة مكونات المجتمع كلها في العملية السياسية، ويضاف إليها تفعيل تمثيلها في المؤسسات الدستورية. فهو يسمح بتمثيل المناطق كلها ومنها مناطق الأطراف في الدولة (المجلس الفيدرالي الروسي)، كما يسمح بتمثيل رجال الاختصاص، من ضمن قطاعات المجتمع والقوى السياسية والمدنية، إضافة إلى تمثيل النخب التقليدية. ويفسح المجال أمام تمثيل منظمات المجتمع المدني (مالاوي)، وتمثيل القيادات التقليدية (تعيينًا أو انتخابًا).

كما يبدو كتقنية حل للتناقضات في المجتمعات وخاصة المتعددة،

١٠- Hanspeter Kriesi, Le systeme politique Suisse, economica, 1995, p. 53.

وكضامنٍ لاستقرار النظام، وذلك بسبب المرونة في تكوين مجالس الشيوخ، ومنطق تكامل النظام عبر تحقيق الاندماج الاجتماعي. نرى أنّ الكونغو وبوروندي اعتمدا مجلس الشيوخ، لتأمين التوازن بين المكونات الإتنية، وجعل مجالسها تضطلع بدور الوسيط بين مختلف الأطراف المتنازعة، لحل مشاكلها سلميًا عبر آليات دستورية.إذًا هو مؤسسة التسوية.

وعندما تكون الحريات في خطر، فإنّ وجود غرفتين أفضل من غرفة واحدة، يقول R.Monory[١١].

انطلاقًا من المقاربة الجديدة، يشكّل هذا النظام شرطًا أساسيًا في ترسيخ الديموقراطية (البرلمانية، والتوافقية)، من خلال مساهمته في تأمين التمثيل الحقيقي لواقع المجتمع بمكوناته المتعددة. إنّ شرط التمثيل والصلاحيات التي يتمتّع بها، يجعلان من هذا النظام الضامن للاستقرار والشرعية للكوادر الدستورية. ومن هنا تظهر أهمية اعتماد هذه التجربة في لبنان.

ثانيًا: المشاريع المقترحة لإنشاء مجلس الشيوخ في لبنان

تم اعتماد نظام المجلسَيْن في الحياة الدستورية اللبنانية بحسب المادة ٢٢ من دستور ١٩٢٦، التي نصّت على أن يتألف مجلس الشيوخ من ستة عشر عضوًا، يُعيّن رئيس الحكومة سبعة فيما يُنتخب التسعة الباقون، وأن تكون مدة عضوية المجلس ست سنوات قابلة للتجديد، أو الانتخاب وفق كل حالة. ويمكن أن يعاد انتخاب من انتهت ولايتهم، أو أن يجدّد تعيينهم على التوالي. ونصّت المادة ٩٨: "تسهيلًا لوضع الدستور موضع الإجراء في الحال، وتأمينًا لتنفيذه بتمامه، يُعطى فخامة المفوض السامي للجمهورية الفرنسية الحق بتعيين مجلس الشيوخ الأول المؤلف وفق أحكام المادتين ٢٢ و٩٦، إلى مدى لا يتجاوز سنة ١٩٢٨". ما يعني أنّ مجلس الشيوخ عندما أنشئ كان معيّنًا بكامله.

١١- Jean Giquel, Droit constitutionnel et institutions politiques, Montchrestien, Paris, 1999, p.117.

كما نصّت المادة ٢٣، على أن يكون سن الترشح خمسًا وثلاثين سنة على الأقل، ولا يشترط أن يكون مقيمًا في لبنان في موعد انتخابه أو تعيينه. ونصّت مواد أخرى على طريقة اجتماعاته وسير العمل فيه[١٢].

غير أنّ الأمر لم يطل حتى عُدّل الدستور في ١٧ ت١ ١٩٢٧ [١٣]، فدُمج مجلس الشيوخ بمجلس النواب وأُنيطت السلطة التشريعية بمجلس النواب، بحسب المادة ١٦[١٤] من الدستور. وأبرز الأسباب التي كانت وراء إلغائه، خلافه مع مجلس النواب حول عدد أعضاء الحكومة، توزيع الصلاحيات، انعكاس هذا الخلاف على أعمال السلطة التنفيذية وعرقلة أعمالها، البطء في سنّ القوانين[١٥]. فهل طُويَت صفحة مجلس الشيوخ نهائيًا؟

١- المشاريع المقترحة

طُويت قضية مجلس الشيوخ طوال عهد الانتداب. وبعد عشرين سنة كانت مناسبة انتخابات ١٩٤٧، وما رافقها من حملة على نتائجها، فعادت فكرة إحياء مجلس الشيوخ من جديد، حيث قاد الرئيس ألفرد نقاش تيارًا بهذا الشأن، وتقدّم باقتراح قانون إلى مجلس النواب في العام ١٩٥٦، يدعو فيه إلى إنشاء مجلس شيوخ مؤلف من ٢٢ عضوًا، ومجلس نواب مؤلف من ٦٦ عضوًا[١٦].

كما وضع المحامي جبرائيل نحاس مشروعًا شاملًا للإصلاح، يقوم على أسس ثلاثة مقتبسة عن النظام الأميركي: رئيس جمهورية منتخب من هيئة مندوبين تضم خمسمئة شخص، وأتباع نظام المجلسَيْن، وإنشاء محكمة دستورية عليا[١٧].

١٢- أنور الخطيب، الأصول البرلمانية في لبنان وسائر البلدان العربية، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٦١، ص٤٤.

١٣- جوزف مغيزل، كتابات جوزيف مغيزل، دار النهار، ج٢، ١٩٩٧، ص٧٣.

١٤- في أيلول ١٩٢٧، أرسلت الحكومة إلى المجلسين مشروعًا بمرسوم يحمل الرقم ٢٨٤، طلبت إعادة النظر في الدستور، لجهة إلغاء مجلس الشيوخ وتوحيد الهيئتين اللتين يتألّف منهما البرلمان في هيئة واحدة هي مجلس النوّاب.

١٥- جوزف مغيزل، تجربة مجلس الشيوخ في لبنان، "النهار"، ١٩٨٤/٣/١٨.

١٦- محمد المجذوب، دراسات في السياسة والأحزاب، دون د.ن، ص١٦٠.

١٧- جبرائيل منسى، التصميم الإنشائي للاقتصاد اللبناني وإصلاح الدولة، جمعية الاقتصاد السياسي اللبناني، ١٩٤٨، ص٤٢٤ .

أما ميشال شيحا، فقد رفض فكرة المجلس الثاني، متسائلًا عن فائدته ما دام المجلس الأول صامتًا وطيّعًا في يد السلطة التنفيذية، فلا حاجة إلى مجلس للتأمّل طالما أنّ النواب لا يعانون من إجهاد فكري، بل سيكون لنا علتان بدلًا من علة واحدة.

واقترح فايز الحاج شاهين، تأليف مجلس للشيوخ بعددٍ متساوٍ لكلٍ من الطوائف اللبنانية مهما كان حجمها.

أما على الصعيد الرسمي، فقد طُرحت الفكرة على مجلس الوزراء في كانون الثاني ١٩٤٩، وقرّر أن «يتفادى حل المجلس بإنشاء مجلس شيوخ» كمخرجٍ للأزمة[١٨]، بيد أنّ الأحداث الداخلية والخارجية أدّت إلى صرف النظر عن الموضوع.

ومع وصول الرئيس كميل شمعون لرئاسة الجمهورية، وإعطاء حكومته الأولى صلاحيات استثنائية، تمثلت بإصدار مراسيم تشريعية، عادت المعارضة إلى الواجهة، لتطمس فكرة مجلس الشيوخ، حين ورودها في المرسوم الاشتراعي رقم ٦ تاريخ ١٩٥٢/١١/١٤. ولم تعد الفكرة للظهور إلا في أواخر الستينيات، رغم بعض الاقتراحات[١٩].

إنّ الظروف التي مر بها لبنان: حرب ١٩٦٧، وجود الفلسطينيين، أجواء الانتخابات النيابية ١٩٦٨، فتح ملف رئاسة الجمهورية، الحلف الثلاثي... دفعت فكرة مجلس الشيوخ إلى الظهور مجددًا، في إطار البحث عن مؤسسة للتمثيل الطائفي، إلى جانب التمثيل الوطني في مجلس النواب، وامتدت خلال الحرب اللبنانية، وانطلق معظمها من مبدأ تمثيل الجماعات الطائفية في مجلس الشيوخ، وفصل التمثيل السياسي عن التمثيل الطائفي[٢٠].

فاقترح الدكتور أنطوان عازار، في مقالة بمجلة «ماغازين»، منح الجماعات

١٨- غندور ضاهر، النظم الانتخابية، المركز الوطني للمعلومات والدراسات، ط ١، ١٩٩٢، ص٤٨٣.

١٩- اقترح النائب منير أبو فاضل إنشاء مجلس الشيوخ سنة ١٩٦٣ والذي يضم ٣٦ عضوًا يمثّلوا الفئات جميعها مناصفة، **السفير**، بيروت، ١٩٧٧/١١/٢٩.

٢٠- أنطوان عازار، مجلة **magazine** ١٩٦٨/١٠/١٠، راجع ندوات **النهار** ١٩٧٢، ١٩٧٣.

الطائفية شرف تمثيلها في مجلس الشيوخ، لأنّ ذلك أفضل من الوضع الحالي، حيث أنّ المجلس النيابي ليس مجلسًا لتمثيل الطوائف، ولا مجلسًا تمثيليًا وطنيًا، طالما أنّ نظامنا الحزبي ما زال عشائريًا، فينبغي إذًا فصل التمثيل السياسي عن التمثيل الطائفي. واقترح إقامة مجلسَيْن: الأول للتمثيل الوطني، والثاني لتمثيل الطوائف. تبنّى هذه الفكرة العديد من الشخصيات السياسية والقانونية، وبعض ممثلي الأحزاب، من اتجاهات مختلفة(٢١).

وفي مشروعه الإصلاحي، أعلن النائب عصام نعمان، في العام ١٩٧٧، أنّ تبديد مخاوف الأقليات يكمن في إنشاء مجلس الشيوخ، على أن يشارك مجلس النواب في تقرير القضايا المصيرية والتشريعية، كتعديل الدستور، وإقرار المعاهدات الدولية، وإعلان الحرب، وحماية المعتقدات الدينية، ووضع قوانين الأحوال الشخصية، والموافقة على الميزانيات التي تقدمها الحكومة. ويقسّم مشروعه لبنان إلى ١٤ محافظة، تكون بدورها دوائر انتخابية لمقاعد مجلس الشيوخ الـ٤٢ المقترحة. ويعتبر أنّه إذا جرت انتخابات مجلس الشيوخ وفق المحافظات المقترحة، فإنّ النتائج ستعكس بالتأكيد تكافؤ في التمثيل بين مختلف الفئات اللبنانية، وذلك ناجم عن طبيعة تركيب المحافظات – الدوائر، وإذا أُبقي التوزيع الطائفي لمقاعد مجلس الشيوخ، فإنّ التكافؤ أو المناصفة تتكرّس بقانونٍ(٢٢).

أما النائب مانويل يونس، فقد طرح مشروعًا للتسوية السياسية في العام ١٩٧٩، مبنيًا على نظام الثنائية المجلسية: الأول يقوم على أساس التمثيل الشعبي غير الطائفي، ويُعطى صلاحيات شاملة، والثاني يمثل الطوائف بالمساواة بين المسلمين والمسيحيين، ويُعطى صلاحيات محددة بالقضايا المصيرية: إعلان الحرب، عقد وتصديق المعاهدات وإلغاؤها، تعديل الدستور، والنظر بقوانين الأحوال الشخصية(٢٣).

٢١- غندور ضاهر، المرجع السابق، ص ٤٨٤.

٢٢- عصام نعمان، إلى أين يسير لبنان؟ دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٩، ص ١٣٤-١٣٥.

٢٣- **النهار**، ١٩٧٩/٢/٢٣.

ورغم أنّ المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، قد تقدّم في العام ١٩٧٧، بمشروعٍ تضمّن المطالبة بمجلسٍ اقتصادي اجتماعي، أو مجلس شيوخ، أو الاثنين معًا، فإنّ اللقاء الإسلامي الذي عقد في ١٩٨٣/٩/٣١، والذي ضم طوائف السُنّة، الشيعة، الدروز، لم يتطرّق في بيانه الختامي إلى إنشاء مجلس الشيوخ، بل أشار إلى إلغاء الطائفية السياسية في مؤسسات الدولة جميعها[٢٤].

لقد تقدّمت الهيئة العليا للطائفة الدرزية بتاريخ ١٩٨٣/٥/٩، بمذكرةٍ حدّدت فيها موقفها من النظام السياسي الدستوري، وطالبت بإنشاء مجلس للشيوخ، تنحصر سلطته بالقضايا المصيرية، على أن تكون رئاسته للطائفة الدرزية[٢٥].

وفي مؤتمر الحوار الوطني، في جنيف سنة ١٩٨٣، والذي مهّد للقاءٍ في لوزان ١٩٨٤، شهدت المواقف الإسلامية والمسيحية تبدّلًا واضحًا، لجهة تبنّي مطلب إنشاء مجلس الشيوخ. فاقترح ممثلا الحزب التقدمي الاشتراكي إنشاء مجلس الشيوخ، ووافق عليه ممثلو الرئيسَيْن عادل عسيران وصائب سلام، على أن لا يكون طائفيًا، بينما رفض ممثلو الرئيس سليمان فرنجية، وحزب الكتائب، والوطنيين الأحرار، هذا الاقتراح[٢٦]. ثم عاد اقتراح إنشاء مجلس الشيوخ، ليظهر في البرنامج الإصلاحي الذي طرحه الرئيس أمين الجميل في مؤتمر لوزان، وورقة العمل التي تقدّم بها رئيس حركة أمل الأستاذ نبيه برّي في حينه إلى هذا المؤتمر، لكنّ الحوار في المؤتمرين لم يحسم هذا الأمر.

وأتى بيان حكومة الاتحاد الوطني برئاسة رشيد كرامي في ١٩٨٤/٥/٣١، مخرجًا مناسبًا أنذاك، إذ وعد بإنشاء هيئة وطنية تمثّل الاتجاهات كافة لصياغة دستور جديد، ومن صلاحياتها استحداث

٢٤- يوسف قزما الخوري، مشاريع الإصلاح والتسوية في لبنان ١٩٢٧-١٩٨٩، ج١، بيروت، دار الحمراء، ١٩٨٩، ص٣٠٧، ٤٣٨.

٢٥- المرجع نفسه، ص ٣٠٧.

٢٦- المرجع نفسه، ص ٤٥٨.

مؤسسات جديدة، بما في ذلك مجلس الشيوخ[٢٧].

ثم جاء الاتفاق الثلاثي بين القوات اللبنانية والحزب التقدمي الاشتراكي وحركة أمل، والموقع في دمشق في ١٩٨٥/١٢/٢٨، لينصّ على استحداث مجلس الشيوخ، تنحصر صلاحياته بالقضايا المصيرية، ومجلس اقتصادي اجتماعي. ولم يرد مجلس الشيوخ في مشروع القوى المسيحية المناهضة للاتفاق الثلاثي، في ١٩٨٦/٣/٢٠، حيث اكتفى بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

بعد تلك الاقتراحات والمشاريع، أتت وثيقة الوفاق الوطني التي على أساسها عدّل الدستور في ١٩٩٠، فنصّت المادة ٢٢ منها على استحداث مجلس الشيوخ، وبقي أن يوضع موضع التنفيذ. وهكذا أُجّل الإنشاء إلى أجل غير محدد، حيث رُبط بالمادة ٩٥ التي تنص على آلية إلغاء الطائفية السياسية، عبر تشكيل هيئة وطنية لدراسة واقتراح الطرق الكفيلة بإلغائها، ومتابعة تنفيذ الخطة المرحلية.

وفي محادثات روما[٢٨] في آذار٢٠١٣، بين البطريرك الماروني بطرس الراعي والرئيسين نبيه برّي ونجيب ميقاتي، والتي خُصّصت للبحث في قانون الانتخاب، والخروج من المأزق السياسي الذي كان قائمًا حينها، طرح الرئيس برّي ورقة عمل، واتّفق الأطراف الثلاثة على آلية للحل، من خلال قانون مختلط للانتخاب يقوم على انتخاب ٦٤ نائبًا وفق النظام الأكثري، و٦٤ نائبًا وفق النظام النسبي، وتشكيل مجلس الشيوخ، وتمديد تقني للمجلس النيابي، وحكومة جديدة للإشراف على الانتخابات. وكتبت حينها ورقة بخطّ اليد، تضمنت اقتراحًا بالسير بمجلسٍ نيابي، وآخر للشيوخ وفق المادة ٢٢ من الدستور. وتُشير الورقة إلى ما يأتي:

- لمجلس الشيوخ صلاحيات مستقلة، لا يتشارك فيها مع أحد، مثلًا:

٢٧- المرجع نفسه، ص ٥٠٨، ٥٠٩.

٢٨- ماجد ماجد، "نظام المجلسين في لبنان بين النص الدستوري والواقع التاريخي"، **اللواء**، ٢ تموز ٢٠١٨.

الحرب والسلم، الأحوال الشخصية، إعلان حالة الطوارئ، الخطط الإنمائية الشاملة لكل لبنان.

● باقي الصلاحيات لمجلس النواب.

● يتألف مجلس الشيوخ من ٨٠ شيخًا، على سبيل المثال، ينتخبون بموجب القانون الأرثوذكسي الذي أقرّته يومها اللجان النيابية المشتركة. لكن الورقة لم توضع موضع التنفيذ.

وأعادت طاولة الحوار الوطني ٢٠١٦ البحث مجددًا بمجلس الشيوخ، حيث طلب الرئيس برّي من القوى السياسية المشاركة في الحوار أن تتقدّم بأسماء ممثليها إلى لجنة مجلس الشيوخ، التي يفترض أن تتشكّل[٢٩].

٢- خلفيات المشاريع المقترحة

يمكن ملاحظة ما يأتي:

● لم يتقدم رجال الفكر والاختصاص بمشروعٍ متكامل لمجلس الشيوخ.

● إنّ إنشاء مجلس الشيوخ، لم يكن مطلبًا ملحًا وثابتًا، في برامج الأحزاب والتيارات.

● لم تكن معظم التيارات السياسية، أو الحزبية، أو الطائفية، متفقة بالحد الأدنى على إنشاء مجلس الشيوخ، بل كان في بعض الفترات سببًا للانقسامات، حيث أنّ التباين كان واسعًا حول أهدافه وغاياته، والتقنيات التي يمكن أن تستعمل للوصول إليه.

● لقد تغيرت المواقف ضمن الفريق الواحد في غير حقبة سياسية ومشروع وموقع. بحيث نجد أنّ الظروف التي دفعت إلى رفضه كانت وراء التمسّك به، فيظهر التناقض داخل التيار نفسه وفي إطار المعطيات نفسها.

● إنّ ظاهرة أحزاب اليمين واليسار، أو التيارات المحافظة التقليدية والتقدّمية التغييرية في العالم، لم تكن لتظهر في لبنان بشكلٍ واضح، (مثلًا

٢٩- بول مرقص، "فكرة تفعيل مجلس الشيوخ أمر إيجابي للبنان"، **الأفكار**، ١٢ آب ٢٠١٦.

غير التقليدية كانت ضد، نجدها في لبنان تطالب به، كأحزاب الحركة الوطنية في بعض الفترات، والقوى التقليدية ترفضه. لكن هذا المعيار غير ثابت).

● بدت المطالبة بمجلس الشيوخ سببًا لتأجيج النزاعات، وليس مشروعًا لحل أزمة معيّنة، أو لتلافي قضايا معيّنة، بل طرح كمشروعٍ مضاد للطرف الآخر. فحمل المشروع في ثناياه بذور دفنه قبل ولادته.

● غالبًا ما ترافقت فكرة الطرح مع أزمة وطنية، فقد صُوّر كمستوعبٍ لضبط التناقضات الداخلية والخلافات، من القاعدة إلى رأس الهرم السياسي.

● ترافقت الدعوة في غالب الأحيان، مع الدعوة إلى إلغاء الطائفية السياسية، وكبديلٍ لها. إنّ تلازم المطالبة بإلغاء الطائفية السياسية، مع إنشاء مجلس الشيوخ، أمر من شأنه أن يبقي الطائفية السياسية مظهرًا أساسيًا في النظام السياسي، وبالتالي بدلًا من أن يكون هذا المجلس إطارًا دستوريًا لحل بعض المشكلات، أصبح سببًا في تكريس الطائفية، وبالتالي توليد المزيد من الأزمات.

● طرح في بعض الفترات كمشروعٍ لاسترضاء بعض الطوائف، بمعنى إذا كانت الرئاسات الثلاث موزّعة علىً المذاهب الكبرى، فرئاسته تُعطى لطائفةٍ أخرى.

● إذا كان ما يبرّر إنشاءه في مطلق أي نظام دستوري لجهة التعدد الديني أو الحضاري، فإنّ الأمر في لبنان يختلف رغم التعددية والتنوع الثقافي في لبنان، إلا أنّ المشروع قد طرح من بعض التيارات المحافظة، كتعبيرٍ عن تعدد حضاري وليس ديني[٣٠].

٣٠- خليل حسين، ثنائية التمثيل المجلسي والتجربة اللبنانية، الحياة النيابية، المجلد الرابع عشر، أذار، ١٩٩٥، ص ٦٠.

القسم الثاني: إنشاء مجلس الشيوخ في لبنان بين مؤيد ومعارض

قد تكون أسباب الأخذ بهذا النظام، سياسية، اجتماعية، اقتصادية، تاريخية،... لكن البحث في هذا الموضوع في لبنان يتطلب التجرد من البرمجة الذهنية لمجالس الشيوخ في العالم، والنظر في إطار إدارة التعددية الدينية والثقافية وضمان حقوق الطوائف. إنّ أساس هذه المقاربة لبناني، وإطارها المجتمع اللبناني الضامن للتعايش المشترك بين مجموعاته المتعددة.

ما الفرق بين إجراء تمثيلين ديموقراطيَيْن للشعب نفسه عبر مجلسَيْن؟ ما هي أسباب إعادة إنشاء مجلس تشريعي ثانٍ في لبنان؟ ما هي الحجج التي استند إليها كل من دعاة الثنائية التمثيلية والمعارضين لها؟

أولًا: أسباب الأخذ بمجلس الشيوخ في لبنان

إنّ الشعب، كما يقول الفقيه الدستوري دوغي: "لا يتألف من أفراد فحسب، بل ومن جماعات متميزة عن الأفراد، ولذلك يجب أن يتألف البرلمان من مجلسَيْن: الأول يمثل أفراد الشعب مباشرة، والثاني جماعاته"[٣١].

جرّب لبنان في تاريخه الدستوري مجلس الشيوخ لحوالى سنة وخمسة أشهر، إلا أنّ هذه التجربة لم تنتج مظاهر ذات أهمية للحكم عليها بالفشل أو النجاح، أو جعلها ركيزة لإعادة الإنشاء أم التخلي عن الفكرة.

إنّ الدعوة لإعادة إنشاء مجلس الشيوخ، وردت في المادة السابعة من قسم الإصلاحات السياسية في وثيقة الوفاق الوطني، وفي المادة ٢٢ من الدستور اللبناني التي نصّت على الشرط الملزم لإنشائه، وصيغة تشكيله وصلاحياته. وهذا ما ورد في المادة: "مع انتخاب أول مجلس نواب على أساس وطني لا طائفي يستحدث مجلس للشيوخ تتمثّل فيه العائلات الروحية جميعها

٣١- Leon Duguit, Traite de droit constitutionnel, Paris, éd Fentemening, 1921–22, T2, p560.

وتنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية".

هذه الدعوة تبيّن هدف إنشائه، وهي محرّك لعدة خطوات منها: إلغاء الطائفية السياسية، تمثيل العائلات الروحية والنظر في القضايا المصيرية.

١- إلغاء الطائفية السياسية

إنّ أحد الحلول التي تم اقتراحها للمسألة اللبنانية، هو ثنائية السلطة التشريعية. يعود الهدف من إنشاء مجلس الشيوخ إلى تجاوز نظام الطائفية السياسية، نحو نموذج ديموقراطي أكثر تمثيلًا وفاعلية. وهكذا، من الصعب الحديث عن قيام مجلس شيوخ في لبنان، من دون التطرق إلى موضوع الطائفية.

إنّ استحداث هذا المجلس يرتبط بشرط انتخاب أول مجلس نواب، على أساس وطني لا طائفي. يتبيّن من نص المادة ٢٤ أنّ قانون الانتخاب المطلوب هو خارج القيد الطائفي، ومرحلة ما قبل إنشائه هي انتقالية.

فيكون هذا المجلس بداية طريقًا للحكم المدني وتخطّي الطائفية المجتمعية.

فإنشاء مجلس نواب على أساس قيد غير طائفي، جزء من الخطة الواردة في المادة ٩٥ من الدستور. وبالتالي، إنّ تحرير مجلس النواب من القيد الطائفي، قابله تثبيت الطائفية في مجلس الشيوخ. إنّ تمثيل العائلات الروحية يكون بمثابة إعادة الطائفية السياسية بوجهٍ آخر. صحيح أنّ نية المشرّع هي إلغاء الطائفية، لكن مع مراعاة لطبيعة النظام السياسي القائم على التعددية.

إنّ إلغاء الطائفية السياسية من دون إلغاء الطائفية المجتمعية، عمليًا هو فصل البنية السياسية للنظام عن البنية المجتمعية. والمتعارف عليه أنّ قاعدة النظام السياسي هي المجتمع، وفي حال الفصل بينهما يصبح النظام غريبًا عن المجتمع. إضافة إلى أنّ الطائفية السياسية تتكامل مع مبدأ التعايش المشترك. وهذا ما سيجسده مجلس الشيوخ.

غير أنّ المادة ٢٢ التي تنصّ على إنشاء مجلس الشيوخ، تتعارض بروحيتها

مع المادتين ٢٤ و٩٥ من الدستور. هاتان المادتان تتكلمان عن إلغاء الطائفية السياسية، وبالمقابل تتكلم المادة ٢٢ عن إعادة الطائفية السياسية بصياغةٍ ثانية. إنّ مهمة مجلس الشيوخ بعد إلغاء الطائفية، محددة بالحفاظ على التعددية والتعايش المشترك.

يدل الواقع على أنّ العقلية الطائفية المجتمعية موجودة، حتى ولو ألغينا التمثيل الطائفي. عمليًا بإلغائه، قد نصل إلى مجلس نواب ذي أكثرية ديموغرافية من لونٍ معيّن، وهنا ندخل في المجهول.

٢- تمثيل العائلات الروحية جميعها

إنّ مجلس الشيوخ يمثّل الشعب كما هو حال مجلس النواب، وتمارَس السيادة الوطنية باسمه. فما هو واقع التمثيل في لبنان؟ بداية، يُقصد بالعائلات الروحية، الطوائف، وهذه تشكيلة يتميز بها لبنان. كان يتم توزيع المقاعد في مجلس الشيوخ سنة ١٩٢٦ على الطوائف على الشكل الآتي: خمسة موارنة، اثنان أرثوذكس وواحد كاثوليك، ثلاثة سُنّة، ثلاثة شيعة، واحد درزي، ومقعد واحد مخصص للأقليات المتبقية.

لقد نصّ الدستور على إلغاء الطائفية السياسية، لكنّه أوجد صيغة لإبقاء الوجه الحضاري، المتمثّل في وجود الطوائف في الكيان الدستوري والمؤسساتي للدولة. وهنا تكمن أهمية استحداث مجلس الشيوخ. هو ليس مجرد إجراء مؤسساتي، يكمّل مؤسسات الدولة كما في معظم الدول، بل إنّه يسهم في إيجاد نوع آخر من التمثيل. يسمح بتمثيل الطوائف كافة، وبالتالي تبديد هواجسها والحفاظ على حقوقها. كما يؤمّن مشاركة الطوائف كلها في صياغة القرارات الوطنية. وبذلك يمكّن الأقليات، التي لا يمكنها الحصول على تمثيل في مجلس النواب، من الحصول على ذلك الصوت في مجلس الشيوخ. فوجوده يتناسب مع التمثيل الطائفي أكثر من مجلس النواب. مثلًا إنّ إعطاء المسيحيين ما يبتغونه من تمثيل فعلي (توازن الرئاسات بين المسيحيين والمسلمين) يضمن لهم، ولغيرهم حق الفيتو على القرارات الوطنية. إنّه

الضمانة لهذه المجموعات، يبدّد مخاوفها، ويطمئنها.

ويطاول التمثيل الحالي للطوائف:

● التمثيل في السلطة التشريعية، بحسب المادة ٢٤: يتألف مجلس النواب من نواب منتخبين يكون عددهم وكيفية انتخابهم وفق قوانين الانتخاب المرعية الإجراء.وتوزع المقاعد النيابية وفق القواعد الآتية:

أ- بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين.

ب- نسبيًا بين طوائف كل من الفئتين.

ج- نسبيًا بين المناطق.

● التمثيل في السلطة التنفيذية، بحسب المادة ٩٥: تمثيل الطوائف بصورةٍ عادلة في تشكيل الوزارة. إنّ عبارة بصورةٍ عادلة، لغويًا لا تعني بالضرورة مناصفة، ولكن عمليًا هناك مناصفة في توزيع الوزارات.

● التمثيل في إدارات الدولة، بحسب المادة ٩٥، توزع وظائف الفئة الأولى مناصفة بين المسيحيين والمسلمين، من دون تخصيص أي وظيفة لأي طائفة. إضافة إلى العرف القائم على مراعاة التمثيل الطائفي، في مؤسسات الدولة كلها. كما توزع الرئاسات على الطوائف. وهكذا نصل إلى تعميم لمبدأ التمثيل الطائفي.

هل يأتي مجلس الشيوخ، ليزيد في صحة التمثيل، وذلك استكمالًا للنظام الانتخابي النسبي الذي يتصف بصحّة التمثيل؟

٣- النظر في القضايا المصيرية

إنّ صلاحيات مجلس الشيوخ تتعمق وتتوسع، كلما كان موقعه أساسيًا في النظام السياسي، ودوره مرتبطًا بآليات عمل النظام. وفي لبنان، يتناول مجلس الشيوخ القضايا المصيرية الكبرى، ويتطرق إلى المفاصل الأساسية في السياسة اللبنانية، فيشكّل منصّة دستورية مخصصة للمسائل الكيانية. وهكذا ينصرف مجلس النواب للتشريع، بما يعنى بأمور الناس.

لقد أشار البعض، إلى أنّ القضايا الأساسية وردت في المادة ٦٥ من الدستور، والتي هي بحاجة إلى تصويت ثلثَي مجلس الوزراء، منها: تعديل الدستور، إعلان حالة الطوارئ وإلغاؤها، الحرب والسلم، التعبئة العامة، الاتفاقات والمعاهدات الدولية، الموازنة العامة للدولة، تعيين موظفي الفئة الأولى وما يعادلها، حل مجلس النواب، قانون الانتخابات، قوانين الأحوال الشخصية، إقالة الوزراء، وهكذا يحفظ لمجلس الشيوخ موقعًا مشاركًا في السلطة، ودورًا للطوائف في صنع القرار.

٤- أهداف أخرى

استكمالًا للأهداف التي سبق ذكرها، يشكّل إنشاؤه على المستوى الدستوري، تحقيقًا لأحد بنود الطائف الإصلاحية، وتطبيقًا للمادة ٢٢ من الدستور.

كما أنّ وجوده يدعم مبدأ فصل السلطات، يقول العلامة الدستوري فيديل:"هو ملحق لفصل السلطات في صلب السلطة التشريعية ذاتها"، وليست المنازعات بين المجلسَيْن عيبًا في الثنائية، بل هي الوسيلة التي تتحقق بها مزايا الثنائية بمنع استبداد الأغلبية في المجلس التمثيلي المباشر. يساعد على تمرير التشريعات بأعلى درجات التوافق، وزيادة الرقابة بين المجلسَيْن وعلى السلطة التنفيذية.

أثبتت التجربة الفرنسية، أنّ المجلس الثاني شكّل دائمًا ضمانة للاعتدال والحد من تطرّف المجلس الأول نحو اليمين أو اليسار والحؤول من دون المخاطر التي تُهدّد الحريات العامة بسبب ذلك، والتثبت من نضج التشريعات الإصلاحية التي تحدث تغييرات هامة في بنية المجتمع، ولذلك قيل إنّ المجلس الأول هو مجلس التدبّر والثاني مجلس التبصر. وفي المحصّلة، فإنّ المجلس الثاني يحمي الحكومات الضعيفة من تسلّط الأغلبية في المجلس الأول كما يتصدّى للحكومات القوية التي تستند إلى أغلبية متماسكة. إنّ المجلس الثاني كما يقول الفقيه فيديل: "أبعد

من أن يكون كابحًا، إنّه مقوّد"[٣٢].

ومعه يتم توزيع جديد للسلطات في النظام السياسي. فيسمح بتوزيع الصلاحيات، ما يؤدي إلى منع استبداد سلطة على أخرى. يحرر العمل التشريعي من التمثيل الطائفي.

كما يسهم في تفعيل عمل السلطات ولا يسمح بتجميده. يؤمّن التوازن بين السلطة التشريعية والتنفيذية ويخفّف من حدة الصراع بينهما، يساعد على تنظيم العلاقة بينهما، فيكون دوره إيجاد تسوية للمواضيع التي قد تكون موضع خلاف بينهما، يتمتّع بحق الفيتو في ما يخص المسائل الأساسية في الدولة.

يمنع التسرّع كونه يتمتع بالخبرة والنضج، وإمكانية إدخال عناصر كفوءة، يعالج القضايا المصيرية، يؤمّن استقرارًا تشريعيًا. وقد يؤدي إلى تحوّل في الحياة السياسية. ربما قد يشكّل مخرجًا للأزمات في لبنان.

إنّ نظام الغرفتَيْن يرتبط بطبيعة النظام السياسي، وهذا ما يوافق النظام التوافقي في لبنان، وبالتالي لن يتغير وجهه، فتبقى المؤسسات ضامنة للتنوع.

يظهر أنّ مجلس الشيوخ مستلهم من الصيغة التوافقية كما قدّمه أنطوان مسرة، فقد طوّر فيه نظرية الفيدرالية الشخصية[٣٣]، وكما ذكرها غسان سلامة مستوحاة من الاتحادية الهولندية[٣٤].

إنّ مجلس الشيوخ أداة للحد من ديموقراطية الأكثرية. إنّه يجابه معضلات طرحتها تحوّلات المجتمع. ويحقّق التوازن والاستقرار للنظام السياسي، ويخفف من التوترات السياسية. هذا النظام قد يبدو مناسبًا لمعالجة المأزق الطائفي، الذي غالبًا ما يشلّ الحكم في لبنان.

٣٢- ماجد ماجد، **اللواء**، المرجع السابق.

٣٣- أنطوان مسرة، الميثاق في لبنان، رسالة للعالمية وقيود، المكتبة الشرقية، بيروت، ١٩٩٨.

٣٤- غسان سلامة، لبنان: آمال ووقائع، **الديار**، في ١٩٩٠/١/٩.

ثانيًا: أسباب المعارضة

تتمحور أسئلة المعارضين حول مدى الفاعلية والغاية من إنشاء مجلس الشيوخ. ما الذي يبرر وجوده؟ ما هو وضعه الدستوري؟ وما هو وضعه من ناحية ارتباطه بالنظام السياسي؟

إنّ الكلام عن مجلس شيوخ، يتطلّب ورشة دستورية لوضع آلياته التطبيقية، والنظر في علاقته مع بقية السلطات. إنّ مسألة إعادة الإنشاء، بحدّ ذاتها شأن مصيري كبير، إذ من الصعب التوافق على طريقة انتخابه، تعيينه، أو صلاحياته وحصانته. ومن أسباب معارضة إنشائه ما هو دستوري، ومنها ما هو سياسي.

١- الأسباب الدستورية

تعالج الأسباب الدستورية مسائل التشكيل والصلاحيات، كذلك الآليات التي سوف تتوافر لتسوية النزاعات بين المجلسَيْن.

- **من ناحية تشكيله**

تألف أول مجلس شيوخ في لبنان من ستة عشر عضوًا، يعيّن رئيس الحكومة سبعة منهم بعد استطلاع رأي الوزراء ويُنتخب الباقون، وتكون مدة عضو مجلس الشيوخ ست سنوات. ومع طرح إعادة إنشاء مجلس شيوخ، هل سيعتمد الانتخاب المباشر، أو غير المباشر أو التعيين لتشكيله؟ أو يكون هناك نوع من المزج بين الانتخاب والتعيين[٣٥]؟ ماذا سيكون أساس تكوين مجلس الشيوخ؟ طائفي؟ إقليمي؟ مختلط؟ وماذا بالنسبة لموضوع العدد، العمر، التعليم، الخبرات المهنية للأعضاء؟ وتوزيع المقاعد بين الجماعات؟ ما هي مدة الولاية؟ سن الترشح؟ موضوع الحصانة؟ موضوع حله ومن قبل من؟ وتحت أي ظروف؟ حصة المرأة، أعضاء المجتمع المدني، المغتربون؟ قضية تركيبته الطائفية؟ كم مقعدًا سيُعطى لكل طائفة؟ هل سيحافظ المجلس على

٣٥- .http://www.ipu.org (الاتحاد البرلماني الدولي حول موضوع الإحصاءات).

نظام الحصص المعمول به حاليًا في مجلس النواب، أم أنّه سيكون لكل دائرة انتخابية عدد متساوٍ من الممثلين؟ تحديد الدوائر الانتخابية؟ هل يمكن ربطه بالحقائق الديموغرافية؟ ألن يؤدي ذلك إلى تفاقم المخاوف بشأن التعايش وتقاسم السلطة؟ هل سيتم انتخاب مجلس النواب قبل انتخاب مجلس الشيوخ، أم أنّ هناك عملية تزامن؟

هل يجوز الجمع بين عضوية مجلس النواب وعضوية مجلس الشيوخ؟ أو الجمع مع الوزراء[٣٦]؟ لأي طائفة ستؤول رئاسة المجلس؟ في الوقت الذي يتم فيه اقتراح مجلس الشيوخ، يظهر أنّ "الدروز والروم الأرثوذكس على حد سواء تنافسوا للحصول على رئاسته". لكن، إذا حصل عليها الدروز، سيكون هناك ثلاثة رئاسات للمسلمين وواحدة فقط للمسيحيين، في حين إذا حصل الأرثوذكس عليها، سيكون النظام متوازنًا[٣٧].

وإذا كانت آلية الوصول إليه مشابهة لآلية الوصول إلى مجلس النواب، فهذا يظهر عدم جدواه وفعالية عمله. ومن المبررات أنّ طرح موضوع انتخابه على أساس القانون الأرثوذكسي غير دستوري، بحيث أنّ كل طائفة تنتخب شيوخها، وهذا ما يتناقض مع هدف إنشائه، ويؤدي إلى الخروج من المناصفة، وفرز اللبنانيين وضرب روحية الميثاق[٣٨].

- **من ناحية صلاحياته**

لقد أعطى دستور ١٩٢٦ عدة صلاحيات لمجلس الشيوخ (تشريعية، مالية، سياسية، قضائية، الموافقة على المعاهدات الخارجية، الفصل في صحة عضوية أعضائه،...)، فكان الخلاف على هذه الصلاحيات، وتقاسمها مع مجلس النواب سنة ١٩٢٧، سببًا في إلغائه. اليوم، هناك ضبابية حول تعريف القضايا المصيرية في نص الدستور. اعتبرت بعض الاجتهادات الدستورية أنّ

٣٦- اشترط دستور ١٩٢٦ عدم الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ وعضوية مجلس النواب (المادة ٢٩) إلّا أنّه سمح الجمع بين عضوية أي من مجلسَي البرلمان والوزارة. (المادة ٢٨).

٣٧- مقابلة أجراها الياس مهنا مع محمد شطح٢٣ ت٢ في بيت الوسط، بيروت، ٢٠١١.

٣٨- جانين صلاح، إدمون رزق يفند طرح مجلس الشيوخ ويحسمه، جنوبية، ٥ آب ٢٠١٦.

المواد الواردة في المادة ٦٥ من الدستور، هي نفسها القضايا المصيرية.

هل يمكن لمجلس الشيوخ أن يقترح[٣٩]، يعدّل، يقوم بتأجيل، و/أو يستخدم حق النقض لمواجهة أي تشريع؟ أي نوع من الأغلبيات تتطلب هذه العمليات؟ هل هناك مجالات قانونية يكون لمجلس الشيوخ الاختصاص الحصري فيها؟ هل سيتمتع بسلطة الدعوة إلى استفتاء؟ هل يمكن لمجلس النواب نقض سلطة مجلس الشيوخ؟ كيف يمكن إعادة رسم صلاحيات مجلس النواب والسلطة التنفيذية؟ كيف يمكن لمجلس الشيوخ مساعدة أو عرقلة الجهود الرامية إلى تحقيق مزيد من اللامركزية الإدارية، وإلى علمنة قوانين الأحوال الشخصية[٤٠]؟

إذا تمتع مجلس الشيوخ بصلاحياتٍ واسعة، يكون هذا ضربًا لمبدأ فصل السلطات، بحيث لا تستطيع أي سلطة مراقبته، والحد من سلطته.

وإذا كان دوره أقل أهمية من مجلس النواب (دور العناية وإعادة النظر)، أو إذا وضعت القيود على أعضائه ودوره، كمنع أعضائه من الانتماء إلى الأحزاب السياسية، أو القيام بحملاتٍ انتخابية (تايلاند) فيصبح مشابهًا لبقية مجالس الشيوخ.

وبالنسبة إلى موضوع الفراغ الرئاسي، ففي فرنسا تنتقل صلاحيات رئيس الجمهورية إلى رئيس مجلس الشيوخ فيصبح كأنّه نائب رئيس الجمهورية، هل سيكون الوضع هكذا في لبنان؟

إنّ التجربة السابقة التي عاشها لبنان في صيغة الدستور الأولى لم يكتب لها البقاء، فما هو مصير التجربة الثانية؟ على الرغم من أنّ المادة ٢٢ من الدستور تنص على إعادة الإنشاء غير أنّه طرح في إطار غير دستوري، فلا موضوعية في الطرح بل يظهر كجائزة ترضية تطرح بين الحين والآخر. يتم

٣٩- لم يكن يحق له اقتراح القوانين.

٤٠- الياس مهنا، إنشاء مجلس شيوخ لبناني: الثنائية البرلمانية والجمهورية الثالثة، جامعة براون، CDDRL، عدد 125، آب 2012. http://cddrl.stanford.edu.

طرحه بشكلٍ روتيني كلما عرضت للمناقشة مسائل إصلاح المؤسسات وإلغاء الطائفية السياسية. هل إنّ إصلاح المؤسسات هو نهج قصير النظر بالنسبة إلى المشاكل السياسية اللبنانية؟

إنّ نص الطائف نص إنشائي غير ناظم، يقتضي وضع دراسة دستورية وصدور قانون دستوري بغية تحديد صلاحياته وإعادة النظر بصلاحيات مجلس النواب، منعًا لأي تضارب وتشابك بين السلطتين ولتوضيح علاقته مع السلطات الأخرى، كالمجلس الدستوري، والحكومة.

لقد لحظ الدستور حل مجلس النواب ولم يلحظ حل مجلس الشيوخ. إنّ عدم إمكانية حل مجلس الشيوخ يعزز دوره في عدة مجالات، ويعتبر كالضامن الوحيد لاستمرارية التمثيل الوطني.

إنّ وجوده لإيجاد توازن مع مجلس النواب ومنع احتكار مجلس النواب غير كاف. فالخلاف بين المجلسَيْن، ينعكس على السلطة التنفيذية ويعرقل عملها، ويؤدي إلى البطء أكثر فأكثر في سن القوانين.

أيضًا، من المآخذ الرئيسة على ثنائية المجالس، تعارضها مع وحدة الأمة، ووحدانية تمثيلها ومبدأ سيادة الأمة التي لا تتجزأ، ومبادئ الديموقراطية، فمع وجود مجلسَيْن واستنادهما معًا إلى الإرادة الشعبية، قد تتناقض قراراتهما أحيانًا ما يؤدي إلى قيام منازعات بينهما، وما يقتضيه ذلك من وضع أسس الحل لهذه المنازعات، ثم تسببها في بطء العمل التشريعي حتى الشلل أحيانًا[٤١].

إنّ الاتجاه في أكثرية الدول هو التخفيف من صلاحياته وجعلها استشارية، والسبب هو منطق الأكثرية والحوار السياسي بين مجلس النواب والحكومة[٤٢]. لماذا السير بالاتجاه المعاكس؟

٤١- ماجد ماجد، المرجع السابق.

٤٢- Jean Giquel, Droit constitutionnel et institutions politiques, Montchrestien, Paris, 1999, p.117.

٢-الحجج السياسية

إنّ الفكرة التي قادت إلى وضع المادة ٢٢ في دستور الطائف، أتت من دون الغوص في نقاش قانوني، دستوري لإنشاء مجلس الشيوخ. إنّما دار النقاش حول إلغاء الطائفية السياسية، التي تم ربطها بفكرة الإنشاء، في إطار الحفاظ على حقوق طوائف الأقلية، مقابل طوائف الأكثرية.

هكذا، اعتبر معدّو الطائف أنّ إلغاء الطائفية السياسية، مقابل استحداث مجلس الشيوخ، من شأنه إرضاء الطوائف، منطلقين مما يحمله نظام المجلسَيْن من تمثيل حقيقي للمجتمعات المتعددة. فقد رأى هؤلاء في مجلس الشيوخ ضمانة للمشاركة الحقيقية للطوائف، في كل القضايا الكبرى والمصيرية[٤٣]. ولكن عدم تحديد المقصود بالقضايا الكبرى والمصيرية، من شأنه أن يفتح الباب أمام كل قضية قد ترى فيها طائفة ما أهمية لها، في وقت تقارب فيه كل القضايا طائفيًا في لبنان. وهذا ما قد يؤدي إلى نقل صلاحية مناقشة وتقرير كل الأمور إلى مجلس الشيوخ بدلًا من المجلس النيابي، الأمر الذي قد يفرّغ الدور الذي يضطلع به المجلس من قيمته. إنّ ذلك من شأنه أن يضع مجلس الشيوخ في مرتبة أعلى من مرتبة مجلس النواب، وأن يعيد منح الطائفية السياسية وزنها الحقيقي ولكن هذه المرة تحت قبة مجلس جديد.

كذلك في موضوع الطائفية السياسية، إنّ طرح إنشاء مجلس الشيوخ في غير محله. إذا كان الهدف من إنشائه إلغاء الطائفية السياسية، وإنشاء مجلس نواب خارج القيد الطائفي، فهذا يلزمه دراسة دستورية لوضع آلية تطبيقه. كما أنّ هذا الطرح قد لا يرضي البعض الذين يسألون عن الضمانات. من غير الدستوري إنشاء مجلس شيوخ قبل إلغاء الطائفية السياسية. الطائف هو اتفاق المساواة، وإلغاء الطائفية السياسية هو إلغاء المناصفة في مجلس النواب، والتوازن في الحكومة، حتى في الرئاسات الثلاثة، بالتالي تفكيك

٤٣- صلاح الدنف، وثيقة الوفاق الوطني لعام ١٩٨٩، جذور وحاضر وأفاق، بيروت، ٢٠٠٣، ص٧٩.

نظام الحصص. ستؤدي هذه الصياغة المبهمة لتفسيرات متضاربة لطابع الدولة اللبنانية في مرحلة ما بعد المذهبية، وكذلك لدور مجلس الشيوخ.

قد رافقت إلغاء مجلس الشيوخ في العام ١٩٢٧، سلسلة من التعديلات الدستورية، وفسّر عباس زين[٤٤] ذلك بهدف تقوية موقع رئاسة الجمهورية، وتحويل النظام من برلماني إلى رئاسي. فهل لإعادة إنشائه أهداف مستترة كتغيير النظام السياسي؟

مجلس الشيوخ مجلس معروف تاريخيًا أنّه للحكماء، وفي لبنان سيكون لممثلي الطوائف. عدا عن موضوع الصراع بين الأحزاب التي تدير اللعبة السياسية، وتحمل راية الطوائف. المفارقة هي أنّ الأحزاب غير الدينية، هي الموافقة على إنشائه.

إذا كان مجلس الشيوخ يضمن تمثيل الجماعات، فهذا يعني انعكاس الخصوصيات. إنّ كيفية استخدام هذا التمثيل لا توفر مكانًا متساويًا أو متوازنًا نسبيًا للفئات المختلفة من الجماعات، ولها مفعول إفساد تمثيل مجلس الشيوخ. إنّ فئات المجتمع جميعها بعيدة عن المشاركة بالنسب ذاتها في انتخابه. إذًا، إنّ البنية الاجتماعية والسياسية لمجلس الشيوخ ستحمل في طياتها خللًا بالتوازن. ألا يجب أن يكون له شرعية تمثيلية وإفادة معترف بها كما هو موجود في الدول الفدرالية؟ وبإنشائه سنكون قد قمنا بنقل مشاكلنا إلى مؤسسة جديدة، وخلق أسوأ مشاكل المحاصصة[٤٥].

والأهم أنّ البلد منهك سياسيًا، طائفيًا واقتصاديًا، وإنشاء المجلس يحمل عبء كلفة وإهدار الوقت والإنتاج.

بالنسبة للمواقف السياسية[٤٦]، نشير إلى أنّ الأحزاب السياسية غير متفقة في موضوع طرحه وإنشائه. فهي تتفاوت بين الموافقة المبدئية على تطبيق

٤٤- عباس زين، مجلس الشيوخ، لماذا ألغي ولماذا استحداثه مؤجّلًا؟ الحياة النيابية، المجلد السادس والستون، أذار ٢٠٠٨.

٤٥- بيار عطاالله، "شطح: مجلس شيوخ يعالج هواجس الجماعات"، **النهار**، ٣ أكتوبر ٢٠١١.

٤٦- عبد الرحمن عرابي، "مجلس الشيوخ اللبناني: بدعة طائفية لإلغاء الطائفية"، **العربي الجديد**، بيروت،٥ أب ٢٠١٦.

اتفاق الطائف كاملًا، ورفض الهروب إلى الأمام بدل معالجة المشاكل السياسية والحالية.

ويرى بعض المسؤولين السياسيين أنّه لا حاجة إلى إنشاء المجلس كما في بقية الدول، فمهمته الحفاظ على التعددية والتعايش المشترك، وإذا كان من أجل وجود آلية المراقبة فهي موجودة، فالمجلس الدستوري يقوم بمراقبة دستورية القوانين، والرئيس يسهر على حفظ الدستور، إضافة إلى رقابة الشعب والرأي العام.

وبعضهم يرى أنّه لا شيء يبرر إنشاء مجلس الشيوخ في نظام كنظامنا، إنّه يشكّل عملية تأخير في التشريع، من دون أي مساهمة إيجابية.

ومنهم من يقول: "إنّ المتحاورين يضعون العربة أمام الحصان عند مناقشة تأسيس مجلس الشيوخ".

والبعض الآخر يرحّب بتطبيق اتفاق الطائف بشكلٍ كامل ومنه بند تأسيس مجلس الشيوخ اللبناني.

ومنهم من يسأل عن إمكانية إنشاء مجلس حكم جديد في بلد مفكّك سياسيًا وطائفيًا(٤٧).

يظهر أنّ التوقيت لم يَحِن بعد، فلا توافق في المواقف السياسية، ولا المجتمع على استعداد لإعطاء الشرعية لمؤسسة جديدة.

٤٧- https://www.alaraby.co.uk, 5/8/2016.

الخاتمة

تعتبر قضية إنشاء مجلس الشيوخ في لبنان، من القضايا الحساسة المختلف عليها بين التيارات الحزبية والسياسية. ومهما كانت الأسباب والظروف والخلفيات التي أدت إلى إعادة طرح إنشاء مجلس الشيوخ، فهناك مادة دستورية تنتظر التنفيذ، جاءت تجسيدًا لعدة مشاريع، فبينت هدف الإنشاء، والأسباب الداعية له، وكانت حسناته أكثر من سيئاته. وكأي موضوع آخر كان هناك من يعارض.

انطلاقًا من أنّ دور مجلس الشيوخ يرتبط بشكلٍ مباشر بوظيفة النظام السياسي، فإنّ قيام هذا المجلس يرتكز على ثوابت النظام السياسي اللبناني، وأبرزها مسألة التعايش المشترك بين الطوائف، وحفاظ كل منها على حق المشاركة في السلطة عبر ممثليها. فيكون مجلس الشيوخ الإطار المنظّم والواضح، لتدافع كل طائفة عن حقوقها في صلب النظام. وهنا تظهر أهمية الترابط بين النظام السياسي والتركيبة المجتمعية، وضرورة انعكاس هذه التركيبة في مجلس الشيوخ.

كما أنّ توافق معظم التيارات على إنشاء مجلس الشيوخ أمر ضروري. فمجلس الشيوخ سيكون ضرورة تسوية بين الطوائف. يتم القبول به من قبل المجتمع كما السلطة. وقبل إلغاء الطائفية السياسية، لا بد من تأمين الإطار الدستوري والمؤسساتي لهذه الطوائف، بشكلٍ يحقق لها الدفاع والمحافظة على ما تعتبره حقًا من حقوقها التاريخية.

الهدف من إنشاء مجلس الشيوخ ليس تغيير النظام السياسي إنّما إصلاحه، وذلك عبر:

- تأمين صحة التمثيل، التي تؤدي إلى تغييرات بالتوازنات، في لعبة المشاركة في السلطة.
- تكريس الفيتو الطائفي داخل مؤسسة دستورية، حيث لا يمكن إقرار

قانون تعارضه إحدى الطوائف. فتكون هذه المؤسسة الإطار لإيجاد قنوات للفصل بين السلطات السياسية والهيئات الدينية.

● تصحيح العمل في النظام البرلماني عبر تصحيح التمثيل، وخلل التوازن بين السلطتَيْن التشريعية والتنفيذية، ونزع النقاش الطائفي من مجلس النواب.

● حوار دائم بين الطوائف داخل مجلس الشيوخ.

من الأمور المهمة وضع أسس علمية لقيامه، وذلك عبر:

● وضع دراسة دستورية، لإيجاد آلية التمثيل في مجلس الشيوخ، كي لا يتحوّل إلى نسخة مكررة عن مجلس النواب.

● توصيف الصلاحيات التي ينبغي أن تكون دقيقة، حتى لا تؤدي إلى نزاع بينه وبين بقية المؤسسات الدستورية.

● تفعيل دوره في: المعارضة، التأثير، التعديل، التأخير، مساعدة الأكثرية، الاستشارة.

بالتالي لا يجب على المؤسسات الدستورية أن تعرقل إنشاءه، وفي حال التعارض الرجوع إلى الأمة.

إنّ إنشاء مجلس الشيوخ هذا، لا يكمّل مؤسسات الدولة، إنّما له وضعية تختص بالكيان اللبناني وتركيبته الاجتماعية. وإذا كانت السياسة تجمع التناقضات، فهذا حال مجلس الشيوخ الذي سيؤسس لدولةٍ مدنية مؤلفة من الطوائف، فيؤمّن التوازن الطائفي في الحياة السياسية، ويبقي صيغة التعايش بين الطوائف. هكذا يؤمّن استقرار المؤسسات، ويحافظ على تميّز لبنان بتعايش طوائفه، وقيمتة الإنسانية، ويقدّم نموذجًا لشعوب العالم عن إمكانية التعايش الحضار.

المراجع

- أوليفيه دوهاميل، إيف ميني، **المعجم الدستوري**، ترجمة منصور القاضي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٦.

- أحمد الزين، " مجلس الشيوخ الأول أنتج تعيين النواب، فماذا سينتج عن الثاني"، **السفير**، ٢٠٠٢/٣/٤.

- بول مرقص، "فكرة تفعيل مجلس الشيوخ أمر إيجابي للبنان"، **الأفكار**، ١٢ آب٢٠١٦.

- جوزف مغيزل، تجربة مجلس الشيوخ في لبنان، "**النهار**" ١٩٨٤/٣/١٨.

- خليل حسين، ثنائية التمثيل المجلسي والتجربة اللبنانية، الحياة النيابية، المجلد ١٤، أذار١٩٩٥.

- عباس زين، مجلس الشيوخ، لماذا ألغي ولماذا استحداثه مؤجّلًا؟ الحياة النيابية، المجلد ٦٦، أذار٢٠٠٨.

- ماجد ماجد، "نظام المجلسَيْن في لبنان بين النص الدستوري والواقع التاريخي"، **اللواء**، ٢ تموز٢٠١٨.

- Ascale Delfosse, Jean pierre Dupart, “Des senats”, **Revue internationale de politique compare**, vol 6, n 1.

- Francis Hamon, Michel Troper, Droit constitutionnel, LGDJ, 2005.

- Leon Duguit, Traite de droit constitutionnel, Paris, éd Fentemening, 1921–22, T2, p560.

- Pouvoirs, n 159, Le Senat pour quoi faire?

- “Situation du Bicamerisme dans le monde”, Palais du Luxembourg, Paris 2000.

ملخصـــات

تسـهيلًا لاسـتفادة المهتمين من الأبحاث المنشـورة، تعمل مجلـة "الدفـاع الوطنـي اللبنانـي" على نشـر خلاصات باللغة العربيـة للأبحاث المحررة بالفرنسـية والإنكليزية، وخلاصات بهاتين اللغتين للأبحاث المنشورة بالعربية.

المذهبية، الخوف وعدم الاستقرار السياسي في الشرق الأوسط: مقاربة بسيكولوجية

دينا نعمه

في الآونة الأخيرة، يتصدّر الشرق الأوسط عناوين الأخبار بالمقارنة مع البلدان النامية الأخرى. فقد بدأ علماء الاجتماع يعتبرونه منطقة مهمة للبحث. وقد اختيرت القضايا السياسية والإنسانية لتكون موضوع دراساتهم. في هذا الصدد، عمّم بيتر فان دير فير Peter van der Veer أنّ المؤسسات القومية والدينية (لا الإيمان)، هي عبارة عن تحوّلات للتقاليد والهويات السابقة للعصر الحديث. ويتم تحويل المؤسسات الدينية إلى الفئة الوطنية في العصور الحديثة. وأصبحت الانتماءات إلى المؤسسات الدينية جزءًا من الهوية الوطنية. ومن الضروري أن تُصمّم تواريخ الصراع الديني لتتناسب وحكاية الوحدة الوطنية. فضلًا إلى الدين المؤمّم، نجد القومية العلمانية وكذلك القومية الدينية الصريحة في العصر الحديث. ولدى الناس في الشرق الأوسط نماذج أولية معقدة للغاية عن ارتباك الهوية داخل أمة ما. في الواقع، يختلف الأمر بالنسبة إلى عدد قليل جدًا من المفكرين. فالدول–الأمم جميعها في الشرق الأوسط تتألف من مجموعات من الاتحادات غير الرسمية القائمة على الطائفية والتعصب الطائفي والانتماء الإثني، والعلاقات مع قوى خارجية فضلًا عن مسائل أخرى. وإذا كان مفهومنا للعقل البشري ومصدر قوة الأديان والتعصب الطائفي محدودًا، فسيكون من المستحيل توفير معلومات تشرح الأساسيات اللازمة وصولاً إلى إدراك للطائفية وإمرتها للفرد، خاصة في مجتمعات ودول الشرق الأوسط التي تختلف كثيرًا عن الغرب.

أزمة النازحين السوريين في لبنان: حاجة أم فرصة للّجوء إلى المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

أ.م سهام رزق الله

الغرض من هذه المقالة هو دراسة أثر تدفّق اللاجئين المهاجرين الاجتماعي والاقتصادي على التنمية المستدامة للبلدان المضيفة، والبحث عن حلول بديلة من خلال المسؤولية الاجتماعية للشركات في عدم وجود كفاية الدعم الحكومي والدولي، بناءً على حالة لبنان في مواجهة تدفّق النازحين السوريين. من أجل ذلك، سنقدم في مرحلة أولى، مفاهيم معينة (مهاجرون، نازحون، لاجئون ...)، أما في المرحلة الثانية فسنقوم بتحليل خصوصيات عدم كفاية التمويل العام والمعونة الدولية لإثبات الحاجة إلى إشراك القطاع الخاص من خلال برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات لمواجهة هذه الأزمة.

فإزاء الأزمة السورية، وتخطي نسبة النازحين في لبنان عتبة ثلث سكانه الأصليين، لا بد من تحديد واقع الأزمة وتصنيفها لتبيان آفاق آثارها الاقتصادية وسبل مواجهتها. ويتبيّن في المنشورات الدولية أنه غالبًا ما يتم إطلاق تسمية "لاجئ" بشكل خاطئ على الشخص "النازح" حتى لو كانت أسباب مغادرة النازحين مماثلة لتلك التي تدفع اللاجئين إلى مغادرة بلدانهم (نزاعات مسلحة، عنف معمّم، انتهاكات لحقوق الإنسان). فالسوريون القادمون إلى لبنان منذ أزمة بلادهم هم نازحون يحتفظون كمواطنين بكامل حقوقهم، بما في ذلك الحق في الحماية، وفق قوانين حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، خلافًا لما هي حال اللاجئين الذين يُعَرَّفون، وفق اتفاقية ١٩٥١، على أنهم أشخاص "يوجدون خارج دولة جنسيتهم بسبب

تخوّف مبرّر من التعرض للاضطهاد لأسباب ترجع إلى انتمائهم العرقي أو الديني أو الاجتماعي أو السياسي، وبذلك يفتقرون إلى القدرة أو حتى الرغبة باستظلال حماية دولتهم".

ويتبيّن أنّه منذ اندلاع الأزمة السورية وتوافد موجات النازحين السوريين إلى لبنان، سقطت مختلف المؤشرات الاقتصادية في البلاد سقوطا مدوّيًا فتراجع النمو الاقتصادي من حوالى ٨٪ في العام ٢٠١١ تباعًا إلى أقل من ١٪ اليوم، وازداد الدَّين العام ليتخطى ٨٠ مليار دولار أي أكثر من ١٥٠٪ من الناتج المحلي، وباتت خدمة الدين تسيطر على أكثر من ثلث الموازنة، ودخلنا مجددًا في حلقة مفرغة من العجز والمزيد من الاستدانة، فيما تسارع ارتفاع البطالة والفقر بشكل غير مسبوق في البلاد، وتدهورت أوضاع القطاعات جميعها وأحوال البنى التحتية ومختلف الخدمات العامة.

ومع الأوضاع الضاغطة للمالية العامة في لبنان، وضعف كفاية الدعم الدولي لتغطية التمويل المطلوب، لم يبقَ سوى تدخّل القطاع الخاص للمساهمة في حل الأزمة، من خلال جملة برامج تندرج في إطار المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات. وبما أنّ القطاع المصرفي تحديدًا هو أول القطاعات وأكثرها انخراطًا في عملية إدراج مبادئ المسؤولية الاجتماعية في صلب استراتيجياته وخطط عمله، تبدو كلمة الفصل الأساسية في ملعبه. وقد بدأت بعض المصارف بإصدار بطاقات مصرفية إلكترونية بسقفٍ محدد، للمساعدة في تأمين الحاجات الغذائية الأساسية للمواطنين، وتتكاثر اقتراحات مشاريع وخدمات أخرى تصب في هذا الاتجاه من باب المساعدة المباشرة للنازحين. فيما تتولّى مؤسسات ومنظمات غير حكومية تأمين مساكن مستأجرة لبعض العائلات القادرة على الانخراط في النسيج اللبناني، وتأمين الخدمات من تعليم وطبابة وغيرها خارج إطار المخيمات.





N° 107 - January 2019

Diversity in unity

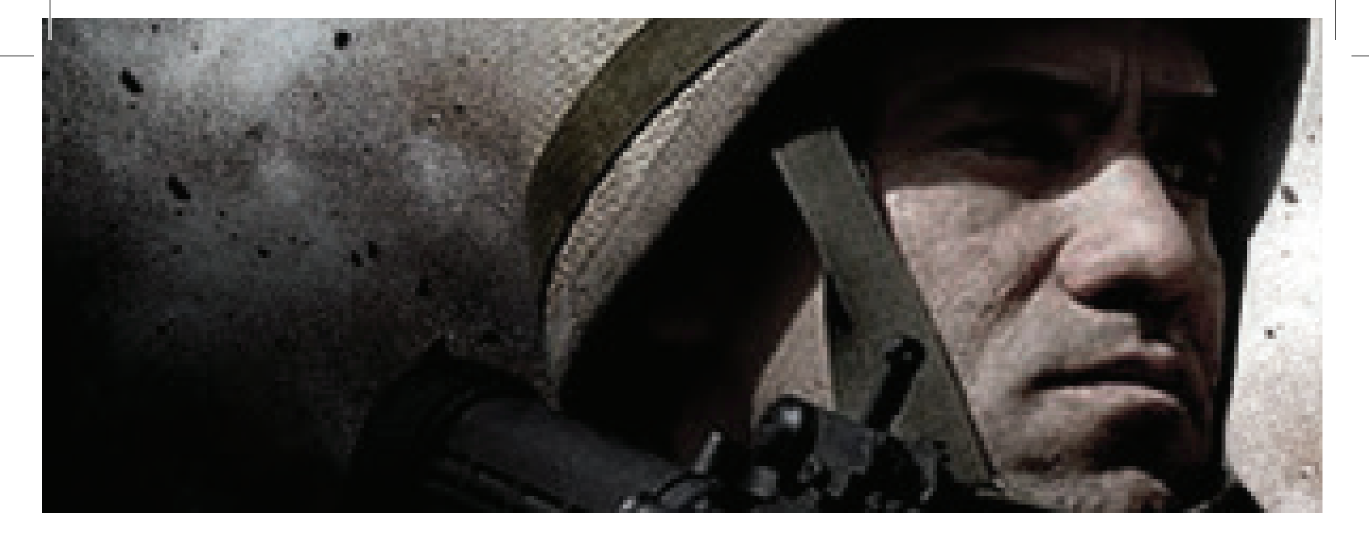
Diversity is one of the main causes of Lebanon's existence, a pillar of its continuity and a defining factor of its identity from which the Lebanese drew their traits and features. Diversity is therefore an ever-inherent trait that marked our country among many other traits, mainly its unique location as an eternal junction point between countries and peoples in addition to being a stunning landscape where the sea and green areas collide.

Many are those who visited Lebanon from neighboring areas to faraway lands in admiration of its cultural diversity and openness seeking to benefit from the freedom of speech and intellectual diversity. These factors turned Lebanon into a land where political, sectarian, societal sides are joined together. This mixture has never been in itself a reason for schism and division since it formed a distinct unified identity that unites the Lebanese people. In this context, the existence of one sole army in Lebanon was essential with a sole doctrine that does not contradict with the remaining national beliefs that confirm the country's unity with the people. This doctrine stresses the need to safeguard the land, protect Lebanon's diversity and freedom, bolster security and define foes and friends, while recognizing that our foes are the Israeli enemy and terror groups in addition to dismissing differences and abstaining from becoming dependent on other sides regardless of the circumstances.

This institution has engraved its patriotic doctrine in the souls of the Lebanese throughout a considerably long history and mainly during the last two decades thanks to many confrontations while facing gigantic challenges.

Through it all, all the Lebanese parties were as brothers to their comrades in the Army and thus the people and the Army embraced each other and the people have offered the elite of their sons and daughters to join the army ranks. These facts lead us to the truth that the Army's doctrine embraces all other beliefs and is based on a unified national will that safeguards coexistence and persists thanks to this coexistence. The secret ingredient lies then in the idea of diversity in unity which is a precious quality that we cannot neglect but should rather use as a weapon in the face of dangers.

Brigadier General Ali Kanso
Director of Orientation



Writer's Guidelines

1- *The Lebanese National Defense Journal, a quarterly published in Arabic, English, and French, provides insightful, expert, and intellectual studies on military trends and cultural and strategic features.*

2- *Submitted articles should not be previously published or submitted for publishing elsewhere.*

3- *All submissions must be original work based on facts or scientific theories and empirically accurate. Informations mentioned in the article must also be supported by references. Submissions should be accompanied with a brief author's CV, including a list of previous published work, and summary of the article in either English or French.*

4- *All submissions will be evaluated by an editorial committee that would advise whether the articles will be published or rejected.*

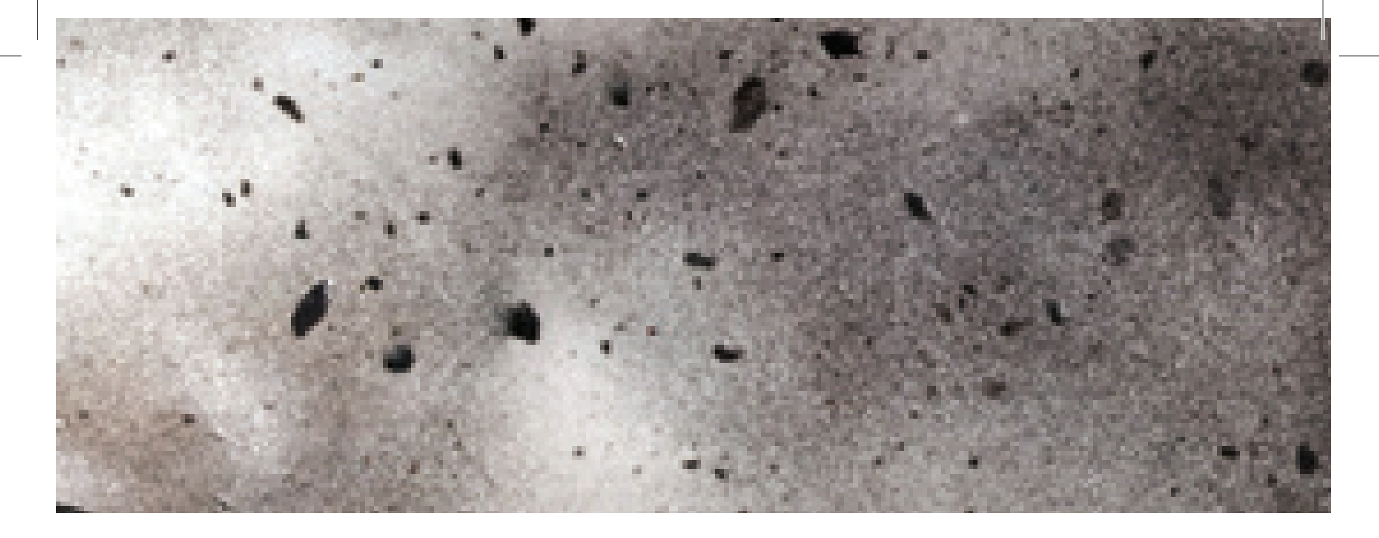
5- *The Journal will inform writers within two months if submission will be published. The editors reserve the right to publish accepted articles in any upcoming issue they deem appropriate. The editor will inform writers of any significant changes that the committee has recommended.*

6- *All articles should be electronically submitted on a word document and size of the articles should be between 6000 and 6500 words.*

7- *The Journal considers all published materials to reflect the opinion of the author and doesn't necessarily reflect the opinion of the Lebanese army.*

8- *The Journal hold all copyrights on published materials and republication or redistribution of content is prohibited without the prior written consent of the Journal.*

For inquiries, contact the Lebanese National Defense editor at tawjihmatbouat@lebarmy.gov.lb



Contents

N° 107 - January 2019





Sectarianism, Fear And Political Instability in the M.E.: Psychological Approach

Dina Nehme*

* *ABD global studies*

Introduction

The relationship between faith and politics is one of the major reccuring themes which Joseph Ratzinger[1] dissects in his writings. “His firsthand experience of Nazi totalitarianism led him to reflect on the limits of obedience to the state for the sake of the liberty of obeying God”[2]. His famous quote states that: "The state is not the whole of human existence and does not encompass all human hope"[3].

The twentieth century may have seen the idea of binding faith and religious institutions to the state. However, today’s reality presents another picture. First, the secularization of society has never been a global phenomenon. Second, the number of religious institutions has increased in proportion

1- Joseph Ratzinger; Faith and Politics; Ignatius, 2018.

2- Pope Francis, Forward in “Faith and Politics; Ignatius 2018.

3- Joseph Ratzinger; Church, Ecumenism, and Politics: New Endeavors in Ecclesiology; 1987.

to the number of believers especially in the Middle East. Third, religion remains an important factor in social, cultural, and political domains. Unfortunally, religion's impact cannot be reduced to personal conviction and inner faith. It has been subjugated by the establishment of organizations and political movements which have falsly been holding religion as a banner to promote political and economic agendas.

Before proceeding with this article, I would like to assert and confirm that faith is a liberating experience felt from within. I therefore hope that this article is not misconceived as an attempt to undermine faith in God.

Man is constantly looking to coin terms and label phenomena in order to micro scale a macro-complex universe. Often, by micro scaling, the essence of the truth is lost.

Social Psychoanalysis of Identity

Renowned psychoanalyst and developmental theorist Erik Erikson, outlined eight stages of development in every human being's life. The psychosocial theory of human development describes periods during which human beings create their identity and overcome challanges. Based on observations made popular in the midst of the twentieth century, this stage-based theory did not require that one successfully complete a stage of development in order to move on to the next. Most of the citique surrounding Erikson's eight stages of personality development, question the interchangeable sequence by which personal growth takes place among stages and argue whether development is limited within the age ranges he suggested. There is debate as to whether people only search for identity during the adolescent years or if one stage needs to occur before other stages can be completed. However, Erikson states that each of these processes takes-place throughout a person's

lifetime in one form or another, and that he highlights the specified "phases" only because it is at these stages of time that the conflicts of identity become most prominent[4].

Recent empirical research has correlated Erikson's work to views on the central relationship of religion and secterianism to the establishment of identity. His theoretical approach was studied and supported by James E. Marcia[5]. Marcia's work distinguishes different forms of identity, and suggests that those who form the most coherent concept of the "self" in adolescence, are able to form deeper attachments to a core identity. Had Erikson still been alive to observe the complexity of the Middle-East, he would have certainly made major adaptations to his theory; namely the sections dealing with core identity and personality confusion.

The major question is whether Erikson's theory is truly universal or whether it is, like many other theories, subject to the relativism of anthropology. The Middle-East is utilized in this article to be the monitor.

Recently, the Middle East has been heading most of the news in comparison to other developing countries. Social scientists started to consider it as an important region for research. Political and humanitarian issues were selected for their studies. In this regard Peter van der Veer generalized that both nationalist and religious institutions (not faith) are transformations of pre-

---

4- Erik Erikson was an ego psychologist who developed one of the most popular and influential theories of human development. His theory was impacted by psychoanalyst Sigmund Freud's work on psychosexual development. Erikson's theory centered on psychosocial development and the stages that make up his theory are as follows:
- Stage 1 - Trust vs. Mistrust
- Stage 2 - Autonomy vs. Shame and Doubt
- Stage 3 - Initiative vs. Guilt
- Stage 4 - Industry vs. Inferiority
- Stage 5 - Identity vs. Confusion
- Stage 6 - Intimacy vs. Isolation
- Stage 7 - Generativity vs. Stagnation
- Stage 8 - Integrity vs. Despair.

5- Refining and extending Erik Erikson's work, James Marcia came up with four Identity Statuses of psychological identity development. The main idea is that one's sense of identity is determined largely by the choices and commitments made regarding certain personal and social traits.

modern traditions and identities. Religious institutions are nationalized in contemporary times. Affiliations to religious institutions are made part of national identity. Histories of religious conflict have to be tailored to fit a tale of national unity. Besides nationalized religion we find secular nationalism as well as explicitly religious nationalism in the modern period. There are crucial differences between states in terms of their relative secularity in the fields of law and governance, but also crucial differences between societies in terms of their relative secularity in fields of religious organization and religious rituals. These differences between states and societies are not evenly mapped onto each other. Nationalism and religion are intimately connected to processes of globalization. The emergence of the universal category of 'religion' and 'world religion' is a product of the imperial encounter. The modern forms of Christianity, Islam, Buddhism, Hinduism, Confucianism, and Taoism and their relations with national identity, were all produced in the second half of the nineteenth century, neglecting the importance of other elements like the relationship between fear and secterian solidarity where identity is a primary factor.

Most experts in Middle Eastern politics would conclude that there is no homogeneous identity in any of these countries. Instead, there are minorities, secterian groups, tribes, and different ethnic groups rallying around established institutions, and these supersede the camouflagic masks of nationalism.

There are no exceptions. On the contrary, Middle Easterns have very complex prototypes of identity confusion within a nation. In fact, very few intellectuals are different. All nation-states of the Middle East are composed of groups of non-formal federations based on confessionalism, secterianism, ethnicity, and relations to external powers among other issues. Some groups in the Arab world don't even admit to being Arabs; they regard themselves as being different. This has to do with the

hasty generalization that western concepts hold of Arabs being Muslim nations of the Gulf only.

All above mentioned diverse groups of the Middle East are trying to defend their right to be treated as equals against the political abuse of dominant factions. But that's not all. They are also searching for their identity. Contrary to erickson stages of human development and identity formation, Middle East people are not adolescents trying roles in order to decide what fits them and what doesn't as an identity in order to adopt or refute aspects that add-up to their personality. These are individuals who passed through the identity crisis phase and, supposedly, went out of it with a prescribed identity mostly religious. We are speaking about religions and confessions that have been present for hundreds of years in the Middle East.

Both nationalism and religion are transformations of pre-modern traditions and identities. In modern western states, religion and confessions are nationalized in the core of the political system. Religions are made a part of national identity and histories of religious conflict have to be tailored to fit a tale of national unity. Besides nationalized religion we find secular nationalism as well as explicitly religious nationalism in the modern West. There are crucial differences between states in terms of their relative secularity in the fields of law and governance, but also crucial differences between societies in terms of their relative secularity in fields of religious organization and religious practices. These differences between states and societies are not evenly mapped onto each other. Recently and again in the West, Nationalism and religion have become intimately connected to processes of globalization. The emergence of the universal category of religion and world religion is a product of the imperial encounter. In developing states, the modern forms of Christianity, Islam, Buddhism, Hinduism, Confucianism, and Taoism and their relations with

national identity were all produced in the second half of the nineteenth century.The integration of nationalistic identity on subjects did not erode their hardcore religious identity[6]. The purpose of this study is to explain from a psychological perspectve the "why" of this reality. However, the concentration is on the Middle East.

Individuals in the Arab World and in the Middle East in general, struggle throughout their lives with the tension inherent in a desire for security (domestic and regional security), a struggle most often culminating in submission to the existing authority. The submission to authority counterpoints, the drive for avowal of freedom, and sharing in decisions affecting their destiny. Based on this, one could understand the Taliban's and Saddam's regimes continuity until ousted by The USA, and the unyielding Arab oppressive regimes recently confronted by the diminishing Arab Spring.

People of the Middle East and developing societies at large are helpless, they need help from International powers though they fear these powers. The reliance is on international organizations and international law. The stronger the international law is, the weaker the opressive state is in developing society. A strong International Humanitarian Law discharges some of the fears and anxieties of people in developing societies and provides them with hope. But to all developing societies' subjects, still, hope comes down from God and not from laymen institutions. The foundations of this backdrop of hope are not hidden, but clearly encoded in the holy books of the different religions.

6- Peter van der Veer, Nationalism and Religion, The Oxford Handbook of the History of Nationalism Edited by John Breuilly, Print Publication Date: Mar 2013.

The Lebanese reality and its regional reflections

It has been clear all along that the electorate in Lebanon is scrupulously separated along ethno-religious divides. In what had been superficially masqueraded as a clash of political ideology was principally a religious strife between Muslims and Christians and lately a theological feud between the Middle East's Sunni and Shia Islamic factions.

The engagement serves as a window into the animosities that have come to nearly pervade in every aspect of daily life. Today, polarizing sectarian identities contribute to the ongoing politicization of everything from holy matrimony to soccer matches. It is evident that Lebanon faces a festering national crisis, which threatens to reinvigorate communal tensions and further destabilize society[7].

Lebanon's one-of-a-kind system, with its confessional and sectarian diversity, has been depicted as a Society that mirrors almost all of the Middle East. Unique in its weaknesses, yet proved to be less vulnerable to the waves of violence that swept progressive states in the region. However, the strife of the last decade in Iraq has produced another Middle Eastern state, which in its composition bears a striking resemblance to Lebanese Confessionalism. Subsequent to the ousting Saddam Hussein's Baathist regime in 2003 by the United States' led coalition, Iraq has shared increasingly convergent experiences with that of Lebanon's idiosyncratic past. Similarities are perhaps most notable between their governmental frameworks, each deliberately designed to placate primordial grievances. The confessional system embodies the legally accepted incarnation of the "consociational" model advocated chiefly by political

7- Scott Preston; The Confessional Model and Sectarian Politics: Lesson's from Lebanon and the Future of Iraq. Thesis submitted to Western Michigan University, 2016.

scientist Arend Lijphart[8] as a means for guaranteeing different demographic groups government representation in ethnically conflicted societies. According to the Confessional Model and Sectarian Politics, his prescription of consociationalism features four primary characteristics that define the models. Notwithstanding, all of his frameworks are anthropological and sociologically based analyses. The purpose of this paper is to dwell on the psychological dimensions of why sectarian and confessional institutions are still intensely strong and persistent in the Middle East?

Psychology and Sectarianism

When it comes to the study of sectarian institutions, psychology, though is a methodical field dealing with the human mind and nature, is completely approximated in ambiguity. If what we understand about the human mind and the power source of religion and sectarianism is limited, it would be impossible to supply information explaining the fundamentals necessary to achieve an understanding of sectarianism and its command on the individual, especially in Middle East societies and states which are very different from the West.

Being conscious of the demands of religious institutions is a complex proposition between our senses, our thoughts and our emotions. But the inner working of our sub-conscious is strictly vague in its output. It either supplies a specific emotion to a specific thought or it radiates the emotional hum of our basic instincts of fear and anxiety that are inherited at birth. If psychic fears exist, they lie within the sub-conscious and radiate as a basic instinct. One of these instincts is responsible for our ability to feel the emotions of another because we could relate to other people's fears. In these instances, fear becomes

8- Lijphart's; A Study of Twenty-Seven Democracies (1994), and Patterns of Democracy: Government Forms and Performance in Thirty-Six Countries (1999; 2nd ed., 2012).

a combined social and psychological phenomenon. It does not leave the confines of the mind, for it remains a part of the whole. In many instances, fear generates energy that expands from the confines of the mind. This energy is manifested in human relations at all levels in family, religious solidarity in institutions, and social and political interactions.

Literature on the psychology of sectarianism presents 16 hypotheses as potential theoretical explanations, subdivided into three categories: origin hypotheses (e.g., neural factors, cognitive need, fear of death, superego projection, sexual motivation), maintenance hypotheses (e.g., social learning, deprivation, personality factors), and consequence hypotheses (personal integration and social integration)[(9)].

By bridging these categories and particularly emphasizing the concept of fear in its imperative relevance to the understanding of the sectarian phenomenon, then, we begin to comprehend the connection between fear and sectarianism as form of ideology. Fear and commitment to a sectarian institution do not exist in isolation. This discerning is derived from Freud's sociological essays. The essays in question are Totem and Taboo[(10)], Massenpsychologie und Ich-Analyse, misleadingly translated as Group Psychology and the Analysis of the Ego[(11)]; The Future of an Illusion[(12)]; and Civilization and Its Discontents[(13)]. Freud

9- Bellah, Robert N., Richard Madsen, William M. Sullivan, Ann Swidler, and Steven M. Tipton. Individualism and commitment American life. New York: Harper and Row. 1987. McGuire, Meredith B. Religion: The social context. California: Wadsworth Publishing Company. 1981. Allport, G. W. The individual and his religion, a psychological interpretation. New York: Macmillan. 1950. Allport, G. W., and M. R. Ross. Personal religious orientation and prejudice. Journal of Personality and Social Psychology, 1967. 5: 432-43. Berger, P. L., and T. Luckmann. The social construction of reality: A treatise in the sociology of knowledge. New York: Doubleday. 1966. Bergin, A. E. Psychotherapy and religious values. Journal of Consulting and Clinical Psychology, 198048: 95-105. . 1991. Values and religious issues in psychotherapy and mental health. American Psychologist 46: 394-403. Bergin A. E., and J. P. Jensen. Religiosity of psychotherapists: A national survey. Psychotherapy, 1990. 27: 3-7. Beutler, L. E. Values, beliefs, religion and the persuasive influence of psychotherapy. Psychotherapy: Theory, Research, and Practice 1979. 16: 432-40.

10- Freud, S. (1913). Totem and Taboo. Standard Edition 13.

11- Freud, S. (1921). Group Psychology and the Analysis of the Ego. Standard Edition.

12- Freud, S. (1927). The Future of an Illusion. Standard Edition.

13- Freud, S. (1930). Civilization and Its Discontents. Standard Edition.

is much concerned in these essays with matters of ideology for he attacked religious institutions but not faith. His claims if to be implicated in the Middle East, sectarian institutions distorted the picture of the real society in a distorted manner by forcibly fixing people in a state of psychical infantilism and by drawing them into a mass misapprehension[14].

Freud was at first reserved about the dynamics of fear, and during the middle phase of his creative years he was mainly interested in libido (biological urges), for libido, as a form of energy, seemed to provide a scientific paradigm for psychoanalysis. He was even more silent about fear, for like love, fear did not fit into any of his theoretical models. Fear, not sex, was Freud's last hidden concern. He reversed his denial of the real and causal role of fear in human relations, especially when he speculated on aggression (aggression derived from fear), and fear as it manifests itself in the death instinct.

Fear as a pervasive reality in personal, social, legal, and political relations is self-evident. Then again, fear that is stemmed from pain is a necessary biological precondition for the preservation of the species. However, fear in the child allows him/her to recognize parental power. It is fear of pain that makes the child see his parents as not only powerful but omnipotent, and it also creates the images of the good and the bad parent, for that power can be used to heal and to hurt, to protect and to punish. Parental power can be compassionate and empowering but it can also be abusive and criminal: parents can overpower their children by enforced deprivation, indoctrination, physical torture and mutilation, and even murder. In the same token, we could depict of the government and sectarian institutions as being a replacement of parents and carrying the same above-mentioned characteristics.

14- Ibid, p. 85.

The affiliation to sectarian institutions (the concern of this paper), just like bonding in the family where power and authority are derived from people's fear and not from their faith. Sectarian institutions, in any form, mean the wielding of power derived from the fears of believers and their true beliefs. Absolutism, or autocracy, the ancient form of sectarian rule in which power was vested in a religious totalitarian, or a sectarian institution, could be either enlightened or tyrannical. In line with this and in the same practice, the abuse of power in the family, a ruling-class group or party, or the state, creates the soil for the social and psychological creation of omnipotence, claimed by the mighty on earth and attributed to the Almighty in heaven. In many religions, the central attribute of the deity is limitless power, called God Almighty, Allah-Akbar in Arabic, omnipotence in Latin. Tyrants can be powerful in many ways, but their power has limits; it is only God who is all-powerful, which brings us into the realm of religion and belief.

Middle Eastern people, regardless of their confessional and sectarian affiliation, believe that faith moves mountains, brings about victory against enemies, and the word of God is mightier than the sword (or advanced weapons). Somehow, next to the rude power of physical force, dictators utilize the power of ideology and faith, the power of persuasion and indoctrination, of political propaganda, of image and opinion making, the power of demagogues and spiritualists that become the vibrant of the masses whom they sway, in the media and the meetings, and through which the Middle Eastern masses can be manipulated.

It is also in the Middle Eastern family that religion emerges as the sustaining of parental power: the various ways in which parents rationalize their power by an appeal to nature-given or God-given authority, sacred by custom and religion. Such beliefs are based on complementarities: there is a reciprocal tendency to represent the parents as God-like and God as the heavenly

all-loving father. Middle Eastern people have traditionally believed omnipresence, omnipotence, and omniscience to be God's unquestionable attributes.

As expressed by Sartre, in his western way of thinking, individuals' basic project is to be similar to God. Most people in the Middle East project their behavior to satisfy the commandments of God. This is acted out in collusion between the rulers and the ruled, to result in mutually shared dreams, or delusions, of omnipotence, contrary to reason and the limitations imposed by reality. Rulers in the Middle East act the part of self-styled gods, the ruled worship such man-made idols as portraits and fascinations, to participate in the reflected glory of their declared omnipotence; both the ruler and the ruled share a burden of responsibility for this collusion. But here is one social difference: the collusion between leaders and their subjects, allows the former what is not allowed to the latter.

Kings and powerful leaders in the Arab world have the power to act and speak like semi-gods and force to be obeyed as such; ordinary people depicting themselves as powerful are treated as grandiose madmen and locked up in asylums, even when they are harmless. Do such explanations help us to understand social and political upheavals in the Middle East, such as the increase of terrorist activities and the current trend of sectarian feuds and confrontations manifested in fundamentalism and atrocities?

In many psychoanalytic texts, power is a descriptive, dynamic, and developmental concept. Descriptively, it frequently appears together with such social and political labels as grandiosity, super-control, self-importance, and terror. Dynamically, it is a mechanism of defense. Developmentally, it is assumed to be the most ancient mode of relating to oneself and others. Dialectically, with the widening of the scope of psychoanalytic theories, there has been a trend to apply traditional psychopathological entities to ideas and feelings experienced in the course of ordinary life. Thus,

power is now every individual and group's defense at fear[15].

From this perspective, and similar to the middle ages with Europe and Christianity, the quest for Islamic power is collectively appealing to sectarian fundamentalists, who some social scientists dismiss as irrelevant and insist on highlighting all side-distinctions between "revivalist" and "fanatic" or "extremist" fundamentalists. Such fundamentalists share the common objective of reestablishing the power of Islam as the basis of recovery and strength to overcome fear and anxiety derived from perceiving the other as superior. Their central theme, which had developed into a core concept of power relations and authority thought over a century, has been given an explicit revolutionary logic by modern sectarian fundamentalist thinkers, in the Middle East and other Islamic societies at large. Nowadays, the same i.e. fundamental nationalistic trends are creeping onto the Christian west.

However, history demonstrates that the logic derived from certain types of fear, could produce other forms of fear. Therefore, fundamentalist revolutionary violence did win in a few locations, but did not sweep all of the Middle East, due to the balance of fear existing among feuding sectarians. Indeed, in some regions of the Middle East, the militaries and security forces, under the tight control of the regimes, manipulated the common fears of people and acted as instruments of consolidation and repression to preserve the institutions of the state.

In psychoanalysis, power and fear are a joint formation of the individual called the Rat-Man and his parents. According to

---

15- Benjamin Beit-Hallahmi and Michael Argyle the Psychology of Religious Behavior, Belief and Experience. London: Rutledge, 1997. Hexham, Irving and Poewe, Karla. New Religion as Global Cultures: Making the Human Sacred. Westview: Denver, CO. 1997. Bruce, Steve. Religion and modernization: Sociologists and historians debate the secularization thesis. New York: Oxford University. 1992. Burke, Peter. Religion and secularization. New Cambridge Modern History 13: 293-317. Cambridge: Cambridge University. 1979. Chaves, Mark. Secularization as declining religious authority. Social Forces, 199472: 749-74.

Freud[16], whenever the individual is raged at his father, the Rat Man (individual) would succumb to the obsessional belief in the omnipotence of his/her wishes so that evils would be bound to come upon his father. This exemplifies the relationship between individuals and the state. Again, the individual comes to a shaky belief in the omnipotence of his thoughts and feelings, whether good or evil, and a doubt in the omnipotence of his love and his hatred that is independent of his parents and thus the latter is not to be blamed[17]. The twofold ways Freud has with omnipotence as a concept is that it does not stand by itself, like a thing; it is an empty vessel that has to be filled with some content, such as the belief in the omnipotence of thought, or, as here, the omnipotence of love and hatred. On the other hand, Freud is inclined to assume that this idea of omnipotence is a delusion[18], and to explain it as a historical object of the old megalomania of infancy[19]. Freud, as it seems, was not positively sure of the possibility that these attitudes of omnipotence could have been a product of a specific power interaction between the Rat Man and his parents.

The feeling of religious omnipotence is probably a throwback to the stage of child-development. It is characterized by a continuation of reluctance by the child to avoid a state of inhibiting, postponing, reflecting thought activity between wishing and acting. Then again, the individual is never quite satisfied with this feeling of omnipotence. The source of this is due to the apparent delusion of omnipotence in the mother-child relationship. Originally, as indicated in psychology, omnipotence is a feeling that one has because it is what he

---

16- Ferenczi, S. (1913). Stages in the development of the sense of reality. In S. Ferenczi and E. Jones (trans.), Contributions to Psychoanalysis. Boston: Badger, 1916. Ferenczi, S. The Clinical Diary of Sandor Ferenczi, J. Dupont (ed.). Cambridge, MA: Harvard University Press. (1932). Fest, J. C. Hitler. New York: Harcourt, (1973). Brace, Jovanovich, 1974. Freud, S. (1905). Three Essays on the Theory of Sexuality. Standard Edition 7.

17- Ibid., p. 234.

18- Ibid., p. 233.

19- Ibid., p. 234.

desires. It is created by life in the womb and as such it is not an empty delusion. The problem arises unconsciously, based on subsequent repeated demands for "the return of a state that once existed"[20]. The newborn spends all his life longing and actively seeking to regain the sensation of being protected. For most, the substitute is found in institutions like religious societies, political parties, or the state.

In simple terms, the subjective feeling of the individual may be compared to that of a real magician in seeking of omnipotence by the help of magic gestures[21]. The analogy of magic suggested here is related to the constant need for individuals to be loved. To be the center of the universe is the natural emotional state of all individuals, therefore it is not a mania but an actual fact. The disappointment in love that comes through punishments, through a harsh tone of voice, and threats, has in every case a traumatic effect. It may be assumed that splitting of personality, whether apparent or not, occurs as a result. The individual has to adapt him/herself and thus lingers for a shorter or longer period of time in the hallucination: "nothing has happened and I will always be loved the same way I was before regardless of what I say or do". This is a manifestation of hallucinatory omnipotence. All subsequent disappointments, later on in one's love life, may well regress to this wish-striving-fulfillment[22]. Subsequently, one can never achieve the feeling of absolute omnipotence by relying on an imperfect group of beings to provide it to him. According to Melanie Klein, a child's sense of omnipotence is directly tied to his relationship with his parents or guardians (figures of authority). If the child wishes to impair authority and is sanctioned heavily for doing so, then he will experience a decline in the feeling of omnipotence. At this point, the child is

20- Freud, S. (1921). Group Psychology and the Analysis of the Ego. Standard Edition. Freud, S. (1909). Notes upon a case of obsessional neurosis. Standard Edition 10.

21- Ibid., p. 190-1.

22- Ibid., Ferenczi, 1932, p. 83.

testing the limits of his parents' power over him, as well as his own power over them. As such, the degree to which a child is stripped of power, upon challenging authority, will determine his readiness to challenge authority in the future[23]. Klein is quoted as saying: "parents are inclined to suspend in the child's favour the operation of all the cultural acquisitions which their own narcissism has been forced to respect, and to renew on his behalf the claims to privileges which were long ago given up by themselves…[24]". Subsequently, in regions like the Middle East, where children are mostly encouraged to submit to authority, they grow up carrying these cultural impositions and are very well aware of the puppet masters (parents, law and other forms of authority) responsible of the degree of omnipotence they feel.

Freud believes that the individual, aware of those dynamics, becomes fearful of the power of his thoughts, and wishes to destroy his family (group), feeling correspondingly guilty, and thus the individual is convinced, Freud said, of the omnipotence of his love and his hatred. His love and rather his hatred are in many instances overpowering for the individual. Being lost in his emotions of love and hatred, the individual falls victim to the creation of his/her own obsessional thoughts, of which he could not understand the origin of and against which he strove in vain to defend[25].

How does this work in societies like the Middle East? Omnipotence may be said to be defused in societies where fear exceeds the bounds of reality, when it is so overpowering or so self-oriented that it becomes irrational and delusional. But such an assessment of omnipotence, like any other thought or feeling,

23- Klein, Melanie. (1921 [1919]). The development of a child. In: Love, guilt and reparation and other works, 1921-1945, pp. 17. Delacorte Press, 1975.

24- Klein, Melanie. (1921 [1919]). The development of a child. In: Love, guilt and reparation and other works, 1921-1945, pp. 19. Delacorte Press, 1975.

25- Freud, S. (1909). Notes upon a case of obsessional neurosis. Standard Edition 10.

may be only in the eyes of the beholder, not the upholder of such feelings as fear and love. The upholder is convinced he is right, the beholder believes the other is wrong. It then becomes a question of who judges whom, and who has the power to impose his judgment on the other.

This analogy could be extended to sectarian behavior in the Middle East in the sense that people in this region are known for their momentous reverse. Not unlike the primitive man, against whose irrational beliefs Freud was inveighing, Middle Eastern individuals exchange the structural conditions of their mind into the external world[(26)], that is, to life in society, suggesting an evolutionary sequence. That is to say, at the animistic stage, individuals ascribe omnipotence to themselves, and at the religious stage they transfer it to the gods but do not seriously abandon it themselves. This explains the diversity in religious institutions with a breakdown in numerous confessions and sects.

People of the Middle East have the tendency to assimilate the power of the act to the power of the wish, especially the suitable wish. On the same theme, Freud roughly depicted of politics and sectarianism. That is why Freud realized the importance of power in the life of groups, masses, and the body politic and the dynamics of groups and their leaders. Sectarian leaders combine the dynamics of the power of the wish and the will to power. In doing that, they are faced with the nexus power of love, love of power. The need to love and to be loved in return is as powerful as the need for the essentials of surviving. In this regard, Freud has asserted that frustrated love seeks compensation in omnipotent self-love and in acts of aggression, violence, and destruction aimed at individuals and societies. Sectarianism, at times, provides justifications for such emotions and the normal

---

26- Freud, S. (1913). Totem and Taboo. Standard Edition 13, p. 91. Freud, S. (1909). Notes upon a case of obsessional neurosis. Standard Edition 10, p. 234.

human emotions of love, pity, and sympathy are destroyed in the process of dehumanizing the God-hated external enemy, turning him into a scapegoat and a target for the chronic rage.

By looking at religion and the diversity of confessional and sectarian groups in the Middle East, much of the recent research has tried to deal with the subject as the prime integrator of society. These attempts have resulted in two sorts of dead ends. Either concrete religion provide unity for only a restricted segment of society, or the lack of a concrete integrating religion leads to functional conceptions of religion that make the argument circular. In simple terms, the implications here are that does religion integrates societies or integrated societies are thereby religious.

In this sense secularism in the Middle East is regarded, like identity, as individualistic and collective at the same time. A brief look at the Arab historical developments in this sphere can show how this result has come about. The idea here is that sectarian expressions are a series of delimited, systematic, and comparable units that existed side by side[27]. Observers have regarded them as manifestations of some sort of basic or "natural" longing, an essence that might or might not be attainable. The latter notion was and is still critical because, like the concept of nation, it restyled secularism as a universal abstract that could only appear as a plurality of particular identities and religions.

Suffice it to say, that the distinction between formally equal religions gradually (but never completely) replaced other ways of understanding religious diversity, Indeed, then as now, in the Middle East, the idea of religion often ran parallel to or in competition with nationalism and other collective

---

27- Bergson, Henri; The Two Sources of Morality and Religion, trans. R. Ashley Audra (orig. publ. 1932; Notre Dame: University of Notre Dame Press, 1977). Gellner's Ernest, Postmodernism, Reason, and Religion (London: Rutledge, 1992, p. 12, 16. Hourani, Albert Arabic Thought in the Liberal Age, Cambridge: Cambridge University Press, 1983, 144.

self-descriptive ideologies(28).

Moreover, and of equal importance, there exists difficulty separating the nation from the state in the Middle East, Middle Easterners move back and forth between seeing religions as descriptors of particular collectivities and regarding them as all the same instances of a type of systemic and instrumental communication.

The idea that sectarianism was and still is a functional domain that overrides other functional domains in the Middle East is a valid argument. For the people of this region, sectarianism manifests itself as a totality. The institutionalization of these ways of seeing depended in large measure on cultural realities. Somewhat in contrast to the fate of the idea of nation, however, a good number of minority groups have accepted this development only to a limited degree. The carriers of Islam have rather consistently fought against separating religious functions from other social and political functions. Nonetheless, as with nation, religion has very often become a collective identifier in Middle Eastern societies, a way of declaring collective actorship in contrast to other such actors. Among the ways of accomplishing this, perhaps the most visible has been through the "politicization" of religion, a strategy that brings us directly to the question of identity and character convergence under conditions presently prevailing in this region.

It goes almost without saying that one of the most striking aspects of the various politicizations of sectarian trends in the Middle East is that they are, precisely politicized: they were forced by the west into the modern state. They seek to harness the mechanisms of the state in order to enforce sectarian

---

28- Greenfeld, Liah Nationalism, Five Roads to Modernity Cambridge, MA: Harvard University Press, 1992. Kramer, Martin Arab Awakening and Islamic Revival: The Politics of Ideas in the Middle East. (New Brunswick, NJ: Transaction Publishers, 1996. Seyyed Val Reza Nasr: Mawdudi and the Making of lslamic Revivalism. (Oxford: Oxford University Press, 1996. Eickelman, Dale F. and Piscatori, James: Muslim Politics. Princeton: Princeton University Press, 1996. Euben, Roxanne L.; Premodern, antimodern, or postmodern? Islamic and Western critiques of Modernity; The Review of Politics; Notre Dame; Summer 1997.

standards[29]. Insofar as sectarianism is today a prime source for identity and character, the effective range of these attempts to bring about convergence in this regard has been, at best, only somewhat more successful than resort to the nation precisely because both identifiers rely on the territorially delimited state. In this respect, sectarianism provides a unique case. And if politicization of religion has limits because it depends on the pluralistic state structures, then ultimately convergence on the basis of sectarianism will have to depend, if it is to succeed, on other means. The question then becomes, are there any others that might be more effective? Certainly, mass media might be a prime candidate; and beside the function systems, among other structures available today organizations and social movements suggest themselves as alternative or supplemental possibilities. All these, however, are subject to even more diversifications than states. In effect, it seems, the means for generating and maintaining diversified identities and consistent models of proper character appear to be at least as prevalent, and I would venture to say, even more so, than the social forces that push people together into a single society.

On the other side of this coin are the tendencies and possibilities for individualization, and, hence, privatization of religion. Thus, in spite of the relatively recent resurgence of religious politicizations in the Middle East, and the continued development and expansion of fundamental religious movements, in most parts of this region, religious “de-convergence” or fragmentation continues to occur at the same time. Certain Islamic countries in the Middle East, for instance, have been moderately successful

29- Lawrence, Bruce Defenders of God (San Francisco: Harper & Row, 1989), p. 232. Falk, Richard "Religion and Politics: Verging on the Postmodern," Alternatives 8 (1988): 380. Ahmed, Akbar Postmodernism and Islam: Predicament and Promise London: Rutledge, 1992, p.13. Hassan, Riffat "The Burgeoning of Islamic Fundamentalism; Toward an Understanding of the Phenomenon," Cohen, Norman J. ed. The Fundamentalist Phenomenon, Grand Rapids, MI: William B. Eerdmans Co., 1991, pp. 151-71. Voll, John 0. "Fundamentalism in the Sunni Arab World: Egypt and the Sudan," Martin E. Marty and R. Scott Appleby, eds. Fundamentalism Observed, (Chicago: University of Chicago, 1991), p. 340-357.

in enforcing religious convergence. Most Arab states, through semi-secular nationalism show little such tendency and in many cases as much and more internal religious pluralism than in the past. Here again, the source of this direction lies essentially in the availability in progressive Arab states of very effective means to realize and deal with the various differences in sectarian identity and character. With the uprising of the Arab Spring this is no more the case.

However, just because most Middle Eastern systems with their technical leverages are seeking dominance, the realm of personal and collective identity remains a primary outlet for variation that responds to inevitable differences in the situations people find themselves in. Sectarian tendencies, to the extent that they are resources for constructing those identities, and in spite of the fact that they generally provide holistic perspectives that emphasize human unity and community, seem more to fuel the perpetuation of diversity differentiation and conflict than to counter it.

Sectarianism in the Middle East, despite of the power reality of the semi-secular elite still stands as a vibrant cultural force. Sectarianism in this sense is a vital part of the social life of people and it is reflected in their beliefs, rituals, and institutions that provide an ethos to guide everyday life. In using both metaphorical explanations, adopted from the humanities, as well as familiar theoretical frameworks, three key metaphors, which commonly appear in sociological literature, could be employed: the sacred canopy, the religious marketplace, and elective affinities[30]. These metaphors assist in revealing how people interact with religion.

30- Kerr, Malcolm H. Islamic Reform: The Political and Legal Theories of Muhammad 'Abduh and Rashid Rida, Berkeley: University of California Press, 1966. Berry, Philippa and Wernick, Andrew, ed,. Shadow of Spirit: Postmodernism and Religion, New York: Routledge, 1992. Connolly, William "Beyond Good and Evil: The Ethical Sensibility of Michel Foucault," Political Theory 21 (1993): 370. 64. Parsons, Talcott. "Religion in Modern Pluralistic Society," Review of Religious Research, 1966. 7:125-146. Parsons, Talcott. The System of Modern Societies. Englewood Cliffs, NJ: PrenticeHall. 1971. Smith, Wilfrid C. The Meaning and End of Religion: A New Approach to the Relations of Mankind. New York: Mentor. 1964. Thomas, George M., John W Meyer, Francisco 0. Ramirez, and John Boli. Institutional Structure: Constituting State, Society and the Individual. London: Sage. 1987.

For example, faith provides the individual in the Middle East with a sacred canopy of meaning (The word Allah is always in their conversation). Potential followers bid one another in the religious marketplace for who has a stronger faith. And, elective resemblances lead the faithful to match their particular interests with different doctrines of the same religions. We could also note that these metaphors have limitations in their ability to explain, and accordingly support them with more formal theory.

Subjectivism could be used to explain beliefs and attitudes, opinions and values of the faithful. Structuralism reveals behavioral patterns rooted in sectarian institutions. The dramaturgical perspective examines the expressive and communicative qualities embedded in religious experience. Moreover, the institutional approach focuses on the construction and maintenance of the sectarian institution. By looking at religion from a sociological standpoint, we also acknowledge, reflecting a post-modernist position, that sociology is only one means of understanding this complex phenomenon[(31)].

The Middle East of today is more interconnected due to increasing communication facilities, significantly so in the realm of religion. Similar sectarian and confessional groups communicate across their state borders. As a result conflict has increased with the new solidarity of the different sectarian groups across their own state borders. This could lead potentially for even greater conflict not only within a state but in the region at large. Every major religion offers a justification for the use of violence. Religion is presently used all over the Middle East as a cosmic justification for violent ethnic, economic, and political struggles.

31- McGuire, Meredith B. Religion: The social context. California: Wadsworth Publishing Company. 1981. Allport, G. W. The individual and his religion, a psychological interpretation. New York: Macmillan. 1950. Allport, G. W., and M. R. Ross. Personal religious orientation and prejudice. Journal of Personality and Social Psychology 1967. 5: 432-43. Berger, P. L., and T. Luckmann. The social construction of reality: A treatise in the sociology of knowledge. New York: Doubleday. 1966. Bergin, A. E. Values and religious issues in psychotherapy and mental health. American Psychologist 1980. 46: 394-403. Csikszentmihalyi, M. The evolving self: A psychology for the third millennium. New York: HarperCollins. 1993. Dow, J.. Universal aspects of symbolic healing: A theoretical synthesis. American Anthropologist 196688: 56-69.

Confessionalism and sectarianism could be very dangerous especially in a culture that developed along lines of drastic fears even during relaxed state of affairs. Religious fanaticism goes through multiple trends of rise and demise and thus religious conflicts fluctuate through time and unexpectedly. Defying all expectations of modernization theory, the last ten years witnessed a reawakening of religious ideas and social movements. This has been particularly true in the Middle East, which provided the setting for important early research on modernization but has demonstrated more recently that economic development and social change are not necessarily associated with an increase in secularism. In the Islamic countries of the Middle East, and in Israel as well, it is today more important than ever to devote attention to sectarian and confessional movements when examining social and political phenomena.

Religion and politics as twin realities in the Middle East can be seen at several levels. At the foundational level, constitutions declare one religion to be the official state religion in almost all Middle Eastern States and Israel is no exception. Accordingly, religious holidays are national holidays. At the educational and pedagogy level, religion is part of the curriculum in state-run schools, the government has responsibility for religious worship assemblies and other religious institutions, and, most important perhaps, substantial segments of national legal codes are based on the Holy God given script.

Within their inner circles, the different religious sect, assert that one of them has to assume leadership of the country. Most often the projection implies that only a religious leader can provide good government for the community and that the main function of any government is to ensure obedience to God's law as explained in the Holy scripts[32]. This strong and historically validated connection

32- al-Turabi, Hassan "The New Wave of Islamic Awakening," Sunday Times of India, 30 January 1994. Qalada, W. Suleyman, Amin, H.A M. al-Mismari, et al., Al-Tasamuh al-Dini wa al-Tassfahum Bayn al-Mu'taqadat (Cairo: Union of Arab Lawyers, 1986), 4-5. Translation by Kanan Makiya. al-Naku'a, Muhammad "How, from an Islamic Point of View," Al-Hayat, 17 March 1993.

between religion and politics contrasts dramatically with the established patterns of secularism that, however imperfect, is still favored by most of the dismayed intellectuals.

By sticking to the basic objective of this article I have narrowed down the psychological ramification of power and used only prevalent perspective to provide the basis for understanding why sectarianism is the Middle Eastern oldest and most important institutional trend. On a parallel scheme psychological limitation has always been the concern of religion[(33)]. Individuals have always suspected their ability in what they could do, have had fears in being alone, terrified by the short span of life that always end with death, and puzzled by the purpose of their existence. These limitations have been the domain of all organized intellectual endeavors, institution building in the form of religious lines or philosophical and ideological in the form of political entities and nation-states.

The assertion among Middle Eastern groups is that religion demands faith and unconditional submission of the mind and the spirit to a belief system. This spiritual commitment helps the individual form a steadfast line of defense against his fear of the political and social reality. Freud's point in regard to this is that the individual's emotional commitment to secular institutions lies in the need for protection from the fear of pain[(34)].

It is within this general assumption, one could say, that the more dependent the person's unconscious attachment to

---

33- Hertel, Bradley R., and Michael J. Donahue. Parental influences on God images among children: Testing Durkheim's metaphoric parallelism. Journal for the Scientific Study of Religion 1995. 34: 186-99. Hilbert, Richard A. Anomie and the moral regulation of reality: The Durkheimian tradition in modern relief. Sociological Theory 1986. 4: 1-19. House.

34- Freud, S. (1930). Civilization and Its Discontents. Standard Edition. Markus, H. R., & Kitayama, S. Culture and the self: Implications for cognition, emotion, and motivation. Psychological Review, 1991. 98, 224-253. Markus, H. R., & Kitayama, S. A collective fear of the collective: Implications for selves and theories of selves. Personality and Social Psychology Bulletin, (1994). 20(5), 568-579. Markus, H. R., Kitayama, S., & Heiman, R. J. Culture and basic psychological principles. In E. T. Higgins & A. W. Kruglanski (Eds.), Social psychology: Handbook of basic principles. New York: Guilford. (1996). Markus, H. R., Kitayama, S., Mullally, P., Masuda, T., & Fryberg, S. Of selves and self-ways: Patterns of individuality and uniformity in identity. Stanford, CA: Stanford University Press. (1997).

childhood parental images, the clearer his fears and anxieties become. Fear and anxiety of the unknown are generally given ample room for disguise in the neurotic use of imagination[35].

An individual Middle Eastern who becomes overly depressed about the evil of the world and metaphysical irregularity may protest exceedingly against the other (non-self). In addition, individuals with more personal and neurotic sub-stratum of insecurity and despair may lead themselves into Sectarian institution for protection.

Gordon Allport in[36] his writings distinguishes between people who have "intrinsic religious" values, mainly, those that are integrated and have comprehensive ends in themselves and those with "extrinsic religions" values, those that are "escapist and ethnocentric". Allport was first intrigued with the meaning of religious outlooks as a result of the finding that high religiosity is an existing phenomenon. If this is true then Middle Eastern religious prejudice and group-centrism are linked to the extrinsic religious outlook in which house of worship membership was based on allegiance to a powerful, socially approved "in-group."

CONCLUSION

Religion and political ideologies in the Middle East exist like a parallel set of springboards. People radiate between the two, and it can be no accident that a decline in religion is accompanied by a rectification of political ideologies, if not the latter underplayed the former. The competition between the two has always been in addressing peoples' fears and problems and

---

35- Jung, C. G. Modern man in search of a soul. New York: Harcourt, Brace & Company. 1936. Kilbourne, B., and J. T. Richardson. Psychotherapy and new religions in a pluralistic society. American Psychologist 1984. 39: 237-51. Maton, K I. The stress-buffering role of spiritual support: Cross-sectional and prospective investigations. Journal for the Scientific Study of Religion 1989. 28: 31023. Maton, K. I., and E. A. Wells. Religion as a community resource for well-being: Prevention, healing and empowerment pathways. Journal of Social Issues 1995. 51: 177-93. Nilsen, E. A. Religion and personality integration. Stockholm: Uppsala. 1980.

36- Allport, G. W. The individual and his religion, a psychological interpretation. New York: Macmillan. 1950. Allport, G. W., and M. R. Ross. Personal religious orientation and prejudice. Journal.

each extending promises to a better world. As for myself, I'm a practicing believer and secular in political views. And I would like to indicate that the faith-free theoretical explications of the article reflect social scientists' perceptions and understandings in the separation and reemerging of the instruments of sectarian institutions into state politics especially in the Middle East.

Bibliography

- Abed, S. 1995. Islam and democracy. In Democracy, war, and peace in the Middle East, edited by D. Gainham and M. Tessler, 116-32. Bloomington: Indiana University Press.
- Ahmed, Akbar Postmodernism and Islam: Predicament and Promise (London: Routledge, 1992), p.13.
- Ahmed, Akbar Postmodernism and Islam: Predicament and Promise London: Routledge, 1992, p.13.
- Ajami Fouad. 1986. The Vanished Imam: Musa al-Sadr and the Shi'a of Lebanon, Ithaca, N.Y.: Coenell Univ. Press.
- Ajami, F. The Arab Predicament: Arab Political Thought and Practice Since 1967. Updated edition. Cambridge: Cambridge University Press. 1992.
- Ajami, F.. The Arab Predicament: Arab Political Thought and Practice Since 1967. Updated edition. Cambridge: Cambridge University Press. 1992.
- Ajami, Fouad. The Arab Prdicament. Cambridge: Cambridge University Press. 1981.
- Ajami, Fouad. The End of Pan-Arabism. Foreign Affairs. 1979, 57, no. 2;355-73.
- Alford, C. Fred Group Psychology and Political Theory. New Haven, CT: Yale University Press, 1994.
- New Haven, CT: Yale University Press, 1989.
- Alford, C. Fred.1989. Melanie Klein and critical social theory. New Haven, CT: Yale University Press.
- Alford, Fred C. 1994 Group Psychology And Political Theory. New Haven, CT: Yale University Press.

- Allport, G. W. 1950. The individual and his religion, a psychological interpretation. New York: Macmillan.
Allport, G. W. The individual and his religion, a psychological interpretation. New York: Macmillan. 1950. p. 132.
- Allport, G. W. The individual and his religion, a psychological interpretation. New York: Macmillan. 1950.
- Allport, G. W., and M. R. Ross. Personal religious orientation and prejudice. Journal of Personality and Social Psychology 1967. 5: 432-43.
- Allport, G. W., and M. R. Ross. Personal religious orientation and prejudice. Journal of Personality and Social Psychology, 1967. 5: 432-43.
- Allport, Gordon, 1958, The Nature of Prejudice. Garden City, NY: Anchor Books. P. 132.
- Al-Turabi, Hassan "The New Wave of Islamic Awakening," Sunday Times of India, 30 January 1994.
- Al-Turabi, Hassan. "The New Wave of Islamic Awakening," Sunday Times of India, 30 January 1994.
- Beck, Aaron T.; Emery, Gray and Greenburg, Ruth L. 1985. Anxiety disorders and phobias: a cognitive perspective. New York: Basic Books.
- Beit Hallahmi, Benjamin and Argyle, Michael The Psychology of Religious Behavior, Belief and Experience. London: Routledge, 1997.
- Bellah, Robert N., Richard Madsen, William M. Sullivan, Ann Swidler, and Steven M. Tipton. Individualism and commitment American life. New York: Harper and Row. 1987.

- Bergson, Henri The Two Sources of Morality and Religion, trans. R. Ashley Audra (orig. publ. 1932; Notre Dame: University of Notre Dame Press, 1977).
- Dahl, Robert A. A Preface to Democratic Theory. Chicago: University of Chicago Press. 1956.
- Eickelman, D. Muslim politics: The prospects for democracy in North Africa and the Middle East. In John Entelis, ed. Islam, democracy, and the state in North Africa, Bloomington: Indiana University Press. 1997. 17-42.
- Eickelman, Dale F. and Piscatori, James: Muslim Politics. (Princeton: Princeton University Press, 1996..
- Falk, Richard "Religion and Politics: Verging on the Postmodern," Alternatives 8 (1988): 380.
- Farah, Tawfic, ed. Pan-Arabism and Arab Nationalism, The continuing Debate. Boulder, Colo.: Westview, 1987.
- Fenichel, O. 1935. Critique of death instinct. Imago 21: 458-466.
- Fenichel, O. Neurotic acting out. Psychoanalytic Review (1945). 32: 197-206.
- Ferenczi, S. (1913). Stages in the development of the sense of reality. In S. Ferenczi and E. Jones (trans.), Contributions to Psychoanalysis. Boston: Badger, 1916.
- Ferenczi, S. (1913). Stages in the development of the sense of reality. In S. Ferenczi and E. Jones (trans.), Contributions to Psychoanalysis. Boston: Badger, 1916.
- Ferenczi, S. (1913). Stages in the development of the sense of reality. In S. Ferenczi and E. Jones (trans.), Contributions to Psychoanalysis. Boston: Badger, 1916. Ferenczi, S. (1932).
- Ferenczi, S. The Clinical Diary of Sandor Ferenczi, J.

Dupont (ed.). Cambridge, MA: Harvard University Press. (1932).

- Freud, A. (1966). The Ego and the Mechanisms of Defense New York: International Universities Press (originally published 1937).
- Freud, Anna. (1966). The Ego and the Mechanisms of Defense. New York: International Universities Press (originally published 1937).
- Freud, S. (1894). The psychoneuroses of defense. Standard Edition 3: 45-70.
- Freud, S. (1905). Three Essays on the Theory of Sexuality. Standard Edition 7.
- Freud, S. (1909). Notes upon a case of obsessional neurosis. Standard Edition 10.
- Freud, S. (1909). Notes upon a case of obsessional neurosis. Standard Edition 10.
- Freud, S. (1909). Notes upon a case of obsessional neurosis Standard Edition 10.
- Freud, S. (1913). Totem and Taboo. Standard Edition 13.
- Freud, S. (1913). Totem and Taboo. Standard Edition 13.
- Freud, S. (1913). Totem and Taboo. Standard Edition 13. , p. 91.
- Freud, S. (1921). Group Psychology and the Analysis of the Ego. Standard Edition. Freud, S. (1923). The Ego and the Id. Standard Edition.
- Freud, S. (1927). The Future of an Illusion. Standard Edition.
- Freud, S. (1930). Civilization and Its Discontents. Standard Edition. Freud, S. (1932). Why war? Standard Edition 22:

203-215.
- Freud, S. (1930). Civilization and Its Discontents. Standard Edition.
- Freud, Sigmund. [1921] 1961. Group psychology and the analysis of the ego. Vol. 18 of The standard edition of the complete psychological works of Sigmund Freud, edited and translated by J. Strachey, 67-143. London: Hogarth. 1954. The origins of psycho-analysis. London: Imago.
- Freud, Sigmund. [1921] Group psychology and the analysis of the ego. Vol. 18 of The standard edition of the complete psychological works of Sigmund Freud, edited and translated by J. Strachey, 1961. 67-143. London: Hogarth, J. The origins of psycho-analysis. London: Imago. 1954.
- Freud, Sigmund. 1954. The origins of psycho-analysis. London: Imago.
- Fromkin, David. A Peace to End All Peace (New York: Avon Books, 1989).
- Fromm, Erich. 1941. Escape from freedom. New York: Holt, Rinehart and Winston.
- Gartner, J., D. Larson, and G. D. Allen. Religious commitment and mental health: A review of the empirical literature. Journal of Psycholoy and Theology 1991. 19:6-25.
- Geertz, Clifford, ed., Old Societies and New States: The Quest for Modernity in Asia and Africa. New York: Free Press, 1963.
- Gellner, E. Holism and individualism in history and sociology. In Gardiner, P. ed., Theories of history, by Oxford, UK: Oxford University Press. 1959.

- Gellner, Ernest "Nationalism in the Vacuum," in Alexander J. Motyl ed. Thinking Theoretically about Soviet Nationalities, (New York: Columbia University Press, 1992), 243-54.
- Gellner, Ernest Nations and Nationalism (Ithaca: Cornell University Press, 1983).
- Gellner, Ernest, 1983. Nations and Nationalism (Ithaca: Cornell University Press,).
- Gellner, Ernest. Nations and Nationalism. Oxford: Basil Blackwell, 1983.
- Gellner's Ernest, Postmodernism, Reason, and Religion (London: Routledge, 1992, p. 12, 16.
- Greenfeld, Liah Nationalism, Five Roads to Modernity Cambridge, MA: Harvard University Press, 1992.
- Greenfield, P. M. Independence and interdependence as developmental scripts: Implications for theory, research, and practice. In P. M. Greenfield & R. R. Cocking (Eds.), Cross-cultural roots of minority child development (pp. 1-37) Hillsdale, NJ: (1994).
- Greenfield, P. M. Independence and interdependence as developmental scripts: Implications for theory, research, and practice. In P. M. Greenfield & R. R. Cocking (Eds.), Cross-cultural roots of minority child development (pp. 1-37) Hillsdale, NJ: Lawrence Erlbaum. (1994).
- Greenstein, Fred I. 1973. "Political Psychology: A Pluralistic Universe." In Handbook of Political Psychology, ed.
- Gurr, Ted Robert, and James R. Scarritt. Minorities at risk: A global survey. Human Rights Quarterly 1989. I1:375-405.
- Gurr, Ted Robert, and Will H. Moore. Ethnopolitica rebellion: A cross-sectional analysis of the 1980s with risk

assessments for the 1990s. American Journal of Political Science 1997. 41:1079-1103.
- Jung, C. G. Modern man in search of a soul. New York: Harcourt, Brace & Company. 1936.
- Kerr, Malcolm H. Islamic Reform: The Political and Legal Theories of Muhammad 'Abduh and Rashid Rida, Berkeley: University of California Press, 1966.
- Lanternari, V. The Religions of the Oppressed: A Study of Modern Messianic Cults. New York: Alfred A. Knopf, Inc. 1963.
- Lawrence, Bruce Defenders of God (San Francisco: Harper & Row, 1989), p. 232.
- Marcia, James: Refining and extending Erik Erikson's work, came up with four Identity Statuses of psychological identity development. The main idea is that one's sense of identity is determined largely by the choices and commitments made regarding certain personal and social traits.
- McGuire, Meredith B. Religion: The social context. California: Wadsworth Publishing Company. 1981.
- Pope Francis, Forward in "Faith and Politics; Ignatius 2018.
- Scott Preston; The Confessional Model and Sectarian Politics: Lesson's from Lebanon and the Future of Iraq. Thesis submitted to Western Michigan University, 2016.
- Ratzinger, Joseph; Faith and Politics; Ignatius, 2018.
- Ratzinger, Joseph; Church, Ecumenism, and Politics: New Endeavors in Ecclesiology; 1987.
- Van der Veer, Peter Nationalism and Religion, The Oxford Handbook of the History of Nationalism Edited by John

Breuilly, Print Publication Date: Mar 2013.
- Wright, Jr, J. Eugene (1982). Erikson: Identity and Religion. New York, NY: Seabury Press. p. 73. ISBN 0-8164-2362-8.



La Crise des Déplacés Syriens Au Liban: Besoin / Opportunité de recours à la RSE

Dr. Siham Rizkallah*

* *Maître de Conférences à l'Université Saint Joseph de Beyrouth – Faculté de Sciences Economiques – Unité de recherche CEDREC.*

Introduction

La crise des déplacés syriens dont le nombre est en croissance continue depuis le déclenchement des conflits dans leur pays en 2011 est de plus en plus au centre des débats socio-économiques actuels aussi bien au Moyen-Orient dans les premiers pays d'accueil qu'à l'occident qui reçoit aussi des déplacés et qui contribue à assurer l'aide financière aux autres.

Face à l'incapacité des Etats et l'insuffisance de l'aide internationale, la principale question qui se pose concerne la capacité du secteur privé à faire la différence grâce à ses programmes de RSE et de Développement Durable de leur pays et le financement nécessaire des déplacés accueillis.

A partir de là, la grande question qui se pose est de connaître les enjeux socio-économiques dans les pays qui accueillent des déplacés particulièrement, de connaître l'ampleur des besoins qui dépassent

les capacités des secteurs publics et des organisations internationales afin de rechercher les solutions alternatives à travers l'implication du secteur privé socialement responsable. Le cas auquel nous faisons référence essentiellement est le Liban qui est le principal pays d'accueil aujourd'hui des réfugiés syriens sur son territoire.

Pour cela, nous commençons dans un premier temps par une mise en contexte et une définition des différents types de déplacés en s'intéressant particulièrement au cas des déplacés qui envahissent soudainement les pays limitrophes de leur pays d'origine en se référant à l'afflux des déplacés syriens au Liban depuis le déclenchement de la crise dans leur pays.

Nous étudierons dans un deuxième temps l'impact socio-économique de leur présence dans les pays d'accueil à travers les différents secteurs et indicateurs de Développement Durable surtout que dans le cas du Liban, ces indicateurs étaient déjà fragilisés par l'instabilité politique qui affecte négativement le climat d'investissement, le déficit budgétaire croissant et l'effet boule de neige qu'il provoque en matière d'endettement public, la faiblesse de la croissance économique, l'ampleur de la pauvreté, l'insuffisance de l'aide internationale déjà insuffisante pour soutenir le développement nécessaire.

Nous mettons en relief dans un troisième temps les besoins de financement qui permettraient à un pays comme le Liban de faire face à une telle crise, l'éventail de l'aide internationale promise et reçue par le Liban et l'insuffisance des interventions de l'Etat et du soutien international qui amène à recourir à l'implication du secteur privé dans cette opération.

Nous terminons dans un quatrième temps par aborder l'introduction de la RSE au Liban, les obstacles auxquels elle fait face et les opportunités qu'elle présente. Nous donnerons quelques exemples d'implication du secteur privé dans la crise

des déplacés syriens à l'échelle du Liban via les programmes de RSE. La crise des déplacés est aujourd'hui un test qui permettrait d'examiner plus que jamais le comportement des entreprises qui s'affichent comme étant socialement responsables et d'étudier l'efficacité de leur initiative à répondre aux besoins des parties prenantes, à faire face aux crises et à préserver le développement durable.

1- Mise en contexte

Face à la confusion dans les termes entre réfugiés, déplacés, émigrés pour des raisons économiques ou autres, il s'avère nécessaire de définir et de classifier les différents types de flux migratoires montrant les nuances dans l'utilisation de ces différents termes. Ensuite, il s'agit de présenter le cadre de l'influence socio-économique de l'afflux de déplacés dans les pays d'accueil avant d'aborder l'impact sur les différents secteurs.

1.1. Définition et classification des flux migratoires des pays de départ

Face à l'afflux d'immigrés qui envahit les pays limitrophes aux pays et régions en conflit et forte instabilité politique, sécuritaire, économique et sociale… et vu la similitude de certains impacts socio-économiques de ces invasions et la nécessité d'intervention de la part de l'Etat, des organisations internationales et de la société civile, dans le cas, il est parfois difficile d'identifier et de distinguer le type de cet afflux entre déplacés et réfugiés.

S'il est vrai que les réfugiés sont des immigrants qui ont besoin d'intervention spécifique beaucoup plus délicate que celle des immigrés économiques, toutefois tous les immigrés ne sont pas des réfugiés mais juste des déplacés. D'où la nécessité de bien définir chacun pour identifier les spécificités de l'impact

socio-économique de leur présence et l'intervention nécessaire ciblant chaque catégorie.

Si les migrants économiques décident de quitter leur pays à la recherche de meilleurs opportunités de travail en plus d'une menace de persécution, la plupart d'entre eux se sont déplacés en vue de trouver de nouvelles opportunités de travail et d'améliorer leur niveau de vie.

Par contre, les réfugiés sont des migrants dont le déplacement est particulièrement dû â des conflits armés, à la persécution et bénéficient de droits spécifiques fondamentaux que les Etats devraient leur assurer selon la convention de 1951 et son protocole de 1967, la convention de l'OUA de 1969 sur les réfugiés et d'autres textes juridiques internationaux. Ces réglementations internationales garantissent la protection des réfugiés et l'assurance de ne pas être renvoyés chez eux face au danger qu'ils ont fui, la mise en place de mesures d'asile efficaces et respect de droits fondamentaux de survie dans la dignité dans les pays d'accueil en attendant de solutions radicales à leurs situations.

Cette différenciation au niveau de la terminologie s'accompagne évidemment par une différenciation également au niveau du cadre socio-économique de leur accueil ainsi que sur l'impact de leur présence dans les différents secteurs et domaines d'activités.

Dans notre cas, nous nous intéressons en particulier au cas des déplacés syriens au Liban qui n'ont pas acquis le statut de réfugiés comme les palestiniens présents au Liban ou les réfugiés palestiniens qui étaient en Syrie et qui se sont déplacés au Liban. Le terme "déplacés" correspond à l'usage officiel, le Liban n'ayant jamais ratifié la Convention de Genève de 1951 relative au statut des réfugiés[1].

1- Cf. Hala NAUFAL, LA SITUATION DES RÉFUGIÉS ET TRAVAILLEURS SYRIENS AU LIBAN SUITE AUX SOULÈVEMENTS POPULAIRES EN SYRIE, NOTE D'ANALYSE ET DE SYNTHÈSE 2011/73, FLORENCE, CARIM, 2011, P. 4 : WWW. MIGRATIONPOLICYCENTRE. EU/DOCS/MPC % 202012 % 20 FR % 2012. PDF.

1.2. Cadre de l'influence socio-économique dans les pays d'accueil :

Il est vrai que l'arrivée imprévue et incontrôlée de vague migratoire dans un pays inquiète à première vue les différents acteurs publics et privés quant à son impact sur le développement et la stabilité socioéconomique, voire aussi politique, sécuritaire, réglementaire, toutefois il importe d'approfondir tous ces aspects positifs et négatifs sur toutes les parties concernées avant de passer aux politiques d'encadrement.

Si la tendance générale est de considérer que l'afflux d'immigrés (déplacés ou réfugiés) constitue un poids lourd sur les indicateurs de Développement Durable du pays d'accueil, il se peut qu'une bonne gestion de leur situation puisse les transformer en ressource et en contributeurs au développement dans le pays d'accueil…

Une déclaration remarquable en juin 2015 de Cecile Riallant, Directrice du programme global IMCD (qui est une initiative conjointe entre la commission européenne et les Nations Unis pour le Développement et la Migration), amène à considérer la problématique des flux migratoires au-delà du simple passage de frontières et de poids économiques dans les pays d'arrivée pour l'étudier à la lumière de la stratégie des pays d'accueil. Il s'agit des stratégies de réponse aux besoins des migrants de leur intégration dans la société, leur insertion dans les services de la santé et de l'Education et leur accès au marché du travail de manière orientée vers les secteurs en besoin. De plus, il s'agit de mettre en place des stratégies de financement de projets qui améliorent le développement et accroissent la taille du gâteau au lieu de le répartir tel quel sur un nombre de bénéficiaires plus grand et de s'inquiéter sur la rédaction du morceau qui en résulte à chacun.

Une telle approche s'avère aujourd'hui indispensable surtout avec l'afflux croissant d'immigrés refugiés et que 9/10 des personnes déplacées se trouvent dans un pays en développement

et la part des déplacés qui aspirent d'être présentes dans les pays occidentaux plus développés est nombreuse.

Toutefois, si le pourcentage de déplacés par rapport au total de la population européenne demeure modéré, il ne l'est pas dans les pays limitrophes à la Syrie comme le Liban, la Jordanie ou la Turquie.

Le cas typique est certainement le Liban où les déplacés syriens depuis le déclenchement de la crise dans leur pays a dépassé le tiers de la population libanaise[2] . Des camps de réfugiés syriens, informels et non reconnus par l'Etat, se sont multipliés plus de 1,3 million[3] de déplacés, recensés par le Haut Commissariat aux Réfugiés (HCR) se sont installés depuis 2011 dans l'ensemble du pays, parfois dans des zones frontalières de la Syrie, mais aussi dans les banlieues de Beyrouth. Sans parler des refugies palestiniens qui sont au Liban depuis plus que 50 ans, et sans rentrer dans les afflux d'immigrés économiques (égyptiens, indiens, éthiopiens…) mais dont l'arrivée est beaucoup mieux organisée et contrôlée et au moins bien chiffrée.

L'afflux de syriens est survenu de manière soudaine au déclenchement du conflit en Syrie en 2011 et s'est accru de manière non contrôlée en raison des difficultés de surveiller toutes les frontières communes et l'impossibilité d'empêcher les travailleurs initialement au Liban d'amener leurs familles en plus des tiraillements politiques au Liban qui empêchaient d'avoir une vision commune à l'égard de cette crise.

De plus, la fragilité de la stabilité sécuritaire et politique au Liban, la faiblesse du travail institutionnel, l'absence de Président de République, pendant deux ans et demi, le déficit croissant des Finances Publiques, l'accroissement de la Dette publique qui

---

2- Outre les difficultés objectives liées au recensement par le Haut commissariat des Nations unies pour les réfugiés (HCR) des “déplacés" syriens au Liban depuis le début de la crise.

3- Données produites par le Haut-Commissariat des Nations-Unies aux Réfugiés mises à jour en novembre 2014. En ligne http://data.unhcr.org/syrianrefugees/ country.php?id=122.

a dépassé 154% du PIB selon le dernier rapport de la Banque Mondiale Octobre 2018[4] et l'insuffisance de l'aide internationale ont empêché le Liban de mettre en place une stratégie qui limite l'afflux des refugiés sur son territoire.

La crise humanitaire provoquée par l'afflux massif des déplacés syriens et réfugiés palestiniens qui étaient en Syrie en l'espace de quelques mois intervient dans un contexte socioéconomique déjà difficile au pays du Cèdre et aggrave advantage sa situation écoomique déjà fragile à l'échelle conjoncturelle et structurelle sectorielle.

2- Impact des déplacés sur le Développement Durable au Liban

Le Liban supporte depuis 2011 les répercussions du conflit syrien et l'afflux croissant de réfugiés syriens qui bouleverse l'équilibre démographique et provoque des pressions sur le marché de travail et la demande de services publics (eau, électricité, infrastructure…).

Savoir que selon le rapport de la Banque Mondiale en Octobre 2018 sur le Liban, le taux de croissance économique libanaise ne devrait pas dépasser 1% en 2018, soit un point de moins que sa projection publiée en avril. Le ratio dette / PIB est attendu à 154,6%, soit un des ratios les plus élevés du monde. C'est le troisième plus important au monde après celui du Japon (240%) et de la Grèce (180%).

Malgré une légère amélioration de la conjoncture constatée dans les secteurs du tourisme et de l'immobilier, les exportations manufacturières et agricoles sont en recul. La dette publique est très élevée, équivalente à une fois et demie le montant du PIB.

4- Rapport de la Banque Mondiale sur l'Economie libanaise, Octobre 2018 file:///C:/Users/706279/Downloads/BM%20Oct%202018.pdf http://pubdocs.worldbank.org/en/130861492370053084/Lebanon-MEM2017-FRE.pdf.

Un troisième plan de relance a été mis en place par la banque centrale, basé sur des crédits. Le ministre libanais de l'Économie, Raëd Khoury, a affirmé lors d'une conference de presse le 20 octobre 2017 que la crise syrienne a coûté à l'économie libanaise 18 milliards de dollars depuis son déclenchement en 2011 et que les déplacés syriens au Liban représentent désormais 40% de la population. Il déclare également que la pauvreté a augmenté de 53% au Liban-Nord, 48% au Liban-Sud, et 30% dans la Békaa"(5).

Sachant que le chômage est officiellement estimé à 21% selon les derniers chiffres du ministère des Affaires Sociales mais, en l'absence de statistiques fiables, il pourrait s'élever en réalité à plus de 25% et à exploser du fait de l'afflux des déplacés syriens. Les inégalités sociales sont importantes et croissantes et se traduisent par une répartition des comptes bancaires entre les tranches sociales montrant que 2% de la population seulement détient plus de 59% des dépôts bancaires, contre 98% représentant moins de 40% des dépôts selon une étude publiée dans le mensuel Magazine du 3 août 2018(6).

L'impact de l'afflux des réfugiés syriens au Liban est multiple, et l'aide internationale s'avère insuffisante bien qu'en avril 2018, la communauté internationale, réunie à Paris pour la conférence de Cèdre, s'est engagée à débloquer 9 milliards d'euros pour sauver l'économie libanaise.

2.1. Impact des déplacés sur les indicateurs économiques au Liban

L'impact de la crise syrienne sur le Liban se fait sentir au niveau de tous les indicateurs Economiques considérés comme mesures stratégiques du Développement Durable dans le rapport de l'Escwa (PIB, Finances Publiques, commerce extérieur, chômage, pauvreté, accès aux services de l'Education et de la Sante…).

5- https://www.lorientlejour.com/article/1079674/les-deplaces-syriens-representent-40-de-la-population-au-liban-affirme-le-ministre-de-leconomie.html.

6- https://www.pressreader.com/lebanon/le-mensuel-magazine/20180803/283424897419792.

Le rapport de la Banque Mondiale [2014], montre que la croissance libanaise a diminué de 2,9 points de pourcentage, ce qui se traduit par des milliards de dollars de manque à gagner résultant de la baisse de l'activité économique durant la période d'étude de 2012-2014.

La situation des finances publiques libanaises déjà fragile avant la crise syrienne, s'est fortement dégradée depuis le début de cette crise. D'une part, le conflit syrien a entraîné une baisse de 1,5 milliard de dollars des recettes fiscales entre 2012 et 2014, du fait de l'impact de la crise syrienne sur le climat d'investissement au Liban et l'activité de ses différents secteurs. D'autre part, les dépenses budgétaires totales du Gouvernement ont augmenté de près de 1,1 milliard de dollars sur la période 2012-2014, surtout pour répondre aux besoins des refugiés syriens résultant essentiellement du fait de l'augmentation de la consommation des services publics par ces réfugiés… (Accroissement soudain de l'utilisation des systèmes de gestion des déchets solides et des services municipaux par les réfugiés syriens, demande accrue d'électricité résultant de l'afflux de réfugiés syriens, forte augmentation de la demande additionnelle d'eau, dégradation accentuée du réseau de transport libanais qui était déjà médiocre surtout dans les régions accueillant un nombre important de réfugiés comme Akkar, Zahle et Ba'albeck où le trafic a plus que doublé sur certains axes routiers…)

Quant au commerce extérieur et au tourisme, ils sont sévèrement influencés par la crise de la Syrie, non seulement en raison de son rôle comme partenaire commercial, mais aussi parce qu'un volume considérable du commerce libanais transite par la Syrie qui est la seule frontière terrestre qui relie le Liban aux autres pays arabes (en l'absence d'échanges via la frontière libano-palestinienne). De même, le nombre de touristes étrangers (en dehors des ressortissants libanais) n'a cessé de décroître depuis le début de la crise syrienne en 2010.

Durant la période 2012-2014, l'impact budgétaire du conflit syrien sur la santé, l'éducation et la protection sociale est estimé entre 308 et 340 millions de dollars, alors que 1,4 à 1,6 milliard de dollars (3 à 3,4% du PIB) seront nécessaires pour revenir à une situation de stabilisation. De plus, le coût budgétaire du conflit syrien sur les infrastructures est estimé à 589 millions de dollars, alors que 1,1 milliard de dollars seraient nécessaires pour stabiliser ce secteur.

2.2. Impact des déplacés sur les activités et services au Liban

De plus, les structures locales libanaises sont débordées par l'afflux de réfugiés. Si l'on prend l'exemple du secteur de l'Education, il faudrait doubler la capacité des écoles publiques libanaises pour accueillir tous les enfants des refugiés syriens dont le taux de scolarisation actuel ne dépasse pas 20% et les classes se tiennent les après-midi avec des enseignants syriens ou libanais payés par des ONG… De même, les services de santé sont également débordés et les ONG ne peuvent que répondre aux soins de première nécessité.

Par ailleurs, le conflit syrien, bascule quelque 170 000 Libanais supplémentaires dans la pauvreté alors qu'on on estimait à près d'un million le nombre de Libanais pauvres (vivant avec moins de 4 dollars par jour) et le ministère des Affaires sociales (MOSA) cherchait à les soutenir grâce à un programme national en collaboration surtout avec la Banque Mondiale. De même, le marché du travail libanais a été fortement influencépar l'afflux des réfugiés syriens que ce soit par l'augmentation du chômage ou par l'accroissement du travail informel. Le taux de pauvreté et de vulnérabilité a doublé, passant de 28 % avant la crise à 50 % de la population, composée de 4 millions de Libanais, 1,5 million de Syriens et 300 000 Palestiniens. Selon les dernières estimations du Plan libanais de réponse à la crise (PLRC –

Lebanese Crisis Response Plan – LCRP), environ 3,3 millions de personnes se trouvent aujourd'hui vulnérables au Liban.

Un grand besoin d'abris et de logements se fait ressentir en plus d'autres premières nécessités. La Banque mondiale a réalisé une étude sur l'impact économique et social de la crise syrienne sur le Liban, en coopération avec des agences des Nations Unies, l'Union européenne et le Fonds monétaire international. Selon le rapport de la Banque Mondiale, 92 % des réfugiés syriens au Liban n'ont pas de contrat de travail, et plus de la moitié sont payés au quotidien ou de façon hebdomadaire. Le marché du travail a été lourdement influencé. Sachant que les Syriens, parce qu'ils acceptent des tarifs deux fois moins élevés, concurrencent fortement la main d'œuvre libanaise au point de connaître un taux de participation sur le marché du travail supérieur à celui des Libanais…

Chaque année les donateurs sont de moins en moins généreux car la crise syrienne ne cesse de s'accentuer et d'épuiser les ressources des donateurs qui devraient faire leur compte pour que leurs interventions suffisent pour l'ensemble des pays en situation de crise et de pauvreté extrême...

Les infrastructures libanaises et les services publics s'avèrent insuffisants pour répondre aux besoins des libanais et des refugiés. L'électricité fonctionne en moyenne 18 heures par jour et les services d'alimentation en eau ne sont opérationnels que trois jours par semaine dans les régions les plus favorisées.

Le Liban pauvre en ressources, surendetté de plus de 80 milliards de dollars américains selon les derniers chiffres du ministère des Finances, se trouve dans l'incapacité d'augmenter ses dépenses pour répondre aux besoins croissants des refugiés syriens.

Pour atténuer l'impact de l'afflux des refugiés syriens sur son propre développement, et dans l'impossibilité de compter

toujours uniquement sur l'aide internationale et les efforts de l'Etat et les contributions des ONG, le Liban trouve urgent d'impliquer le secteur privé en recourant au développement de la RSE et son orientation particulièrement vers les interventions nécessaires pour répondre aux besoins des refugiés et pour développer les régions qui les accueillent et l'économie nationale dans son ensemble pour relancer la croissance économique et la création d'emplois et l'élargissement de l'assiette fiscale rétrécie du fait de la stagnation économique…

3- Besoin de financement et ciblage des interventions

Il est connu que l'ampleur de la migration surtout avec la crise syrienne et l'afflux croissant des déplacés syriens dans les pays limitrophes et encore vers différents autres pays a dépassé les capacités des Etats des pays d'accueil et les moyens des organismes d'aide humanitaire et a exigé plusieurs rencontres de recherche de financement par les donateurs dont récemment le sommet régional pour faire face à la crise syrienne qui s'est tenu en Finlande.

3.1. Insuffisance du financement de l'Etat et des organismes de soutien

Face aux difficultés de couvrir les coûts directs et indirects de la crise syrienne sur l'economie libanaise, le Liban a lancé le 19 janvier au Grand Sérail, le Plan de réponse à la crise du Liban (PRCL) 2017-2020, qui rassemble plus de 104 partenaires pour aider 2,8 millions de personnes vulnérables vivant au Liban(7).

Ce plan conjoint entre le gouvernement libanais et ses partenaires nationaux et internationaux a pour but d'obtenir un financement à hauteur de 2.8 milliards de dollars pour l'année 2017.

7- http://almashareq.com/fr/articles/cnmi_am/features/2017/02/02/feature-01.

Cette aide fournira un soutien humanitaire critique immédiat et une protection pour 1,9 million de réfugiés et de Libanais vulnérables et apportera des services de base à 2,2 millions de personnes, ainsi que des investissements dans l'infrastructure, l'économie et les institutions publiques

Il s'agit du plan régional pour les personnes déplacées et refugiées pour améliorer les capacités de faire face à la crise pendant deux ans 2017-2018 et aider 4,7 millions de Syriens déplacés, et 4,4 millions de la population de leurs communautés d'accueil en Jordanie, en Turquie, au Liban, en Irak et en Egypte. Ce nouveau plan pour faire face à la crise du déplacement syrien a affecté 2,62 milliards $ à la protection et à l'assistance des personnes déplacées, et 2,07 milliards $ à soutenir les communautés d'accueil et de l'investissement.

Le Liban bénéficie d'une grande part du financement nécessaire à hauteur d'environ deux milliards de dollars, répartis entre un milliard et 131 millions de dollars pour l'aide humanitaire aux réfugiés et 903 mille dollars dédiés à la communauté d'accueil. Le ciblage des fonds concerne plusieurs domaines: la protection, la sécurité alimentaire, l'éducation, la santé, les besoins de base, le logement, l'eau et l'assainissement.

Et plus précisément selon les chiffres du PNUD des Nations Unies, le Liban avait besoin pour couvrir le coût d'accueil des refugiés est plus élevé que les deux milliards et 480 millions de dollars, selon le plan élaboré par l'État libanais, sachant que l'aide parvenue au Liban depuis 2015 a couvert environ 50 pour cent des montants nécessaires.

Au niveau de la protection, le Liban a besoin de 188 millions $ sur 649 M $ alloué à cet objectif au niveau régional. En ce qui concerne la sécurité alimentaire, il a besoin de 407 millions $ en 2017, après qu'il est devenu clair en 2016 que seulement 7%

des familles de déplacés bénéficiant d'une sécurité alimentaire, contre 11% en 2015.

Le Liban réclame une aide urgente pour tous les secteurs du plan, sur la base que 36% des fonds nécessaires seront de retour à la communauté d'accueil au Liban et distribués aux ministères concernés tels que l'énergie, l'assainissement, les hôpitaux, l'éducation. Le reste sera affecté à des services humanitaires à deux millions de personnes vivant au Liban, la moitié aux libanais vivant sous le seuil de pauvreté, et l'autre moitié aux réfugiés syriens au Liban.

3.2. Nécessité d'intervention et catégories de personnes ciblées

Les publications[8] de l'HCR basées sur le Rapport des Nations Unies indiquent que le nombre de personnes déplacées arrivées dans un pays n'a jamais atteint le tiers de sa population, comme c'est le cas au Liban, depuis les événements du Rwanda en Juillet 2013. Il semble que l'impact de la crise syrienne sur le Liban a touché tous les indicateurs socio-économiques qui reflètent le développement durable dans le rapport de la CESAO (sortie PIB, les finances publiques, le commerce extérieur, le chômage, la pauvreté, l'accès aux services d'éducation et de santé...)

Le rapport a réparti les syriens déplacés au Liban en trois catégories: la première catégorie est le travail informel dans les segments réguliers sans aucune couverture d'assurance (comme les travailleurs syriens dans des fermes, des usines, des magasins et des restaurants ...) et ne sont ni chiffrés ni structurés et non conformes aux mêmes conditions que les libanais ... ce qui crée une différence dans le coût du travail

8- http://www.unhcr.org/fr/news/stories/2017/6/5943f3eca/nombre-personnes-deplacees-atteint-haut-niveau-decennies.html
http://www.unhcr.org/fr-fr/5965f0a07.pdf.

et le coût de production des entreprises qui les embauchent et les encouragent à remplacer la main d'œuvre libanaise par la force du travail syrienne…

La deuxième catégorie comprend les artisans qui ont ouvert de petites institutions (comme les magasins de légumes, des fours, mini-marchés...). Cette catégorie a un effet multiplicateur sur la stabilité socio-économique comme ils rivalisent les propriétaires de magasins libanais similaires, ils sont créés conformément aux lois libanais, mais créent des marchés parallèles aux marchés libanais.

La troisième catégorie riche et à pouvoir, répartie entre les investisseurs et les commerçants qui ont pu continuer leur travail car ils jouent un rôle économique et financier au Liban ou par l'intermédiaire du Liban vers l'extérieur. Ces refugiés sont capables de louer et d'acheter des logements et contribuent à la pression sur les prix dans le secteur de l'immobilier et de la construction.

Parallèlement, les Nations Unies ont annoncé que 71% du nombre total de réfugiés syriens résidant au Liban vivent actuellement en dessous du seuil de pauvreté. Les syriens pauvres réfugiés se sont ajoutés aux libanais dont 8% souffrent de la pauvreté extrême, et 28,5% vivent en dessous du seuil de pauvreté.

Depuis 2014, le nombre de personnes vivant avec moins de 2,4 $ par jour à 1,2 million de personnes a doublé, ce qui signifie qu'environ 300.000 Libanais, et plus de 70% des Syriens déplacés se noient de plus en plus dans la spirale étouffante entre le déficit budgétaire et la dette.

Dans le même contexte, la Banque mondiale de 2017 a révélé dans son bulletin trimestriel économique du Moyen-Orient et Afrique du Nord à la fin de l'année 2016 que les pertes directes

subies par le Liban à la suite de l'exode syrien lui ont varié entre 12 et 13 milliards [9].

4- La RSE face à la crise de migration et de réfugiés

Dans l'incapacité des Etats et organisations humanitaires seuls à faire face à la crise de migration et l'afflux de déplacés, un rôle majeur est de plus en plus reconnu au secteur privé au matière d'intervention socio-économique complémentaire aux autres sources nationales et internationales…

4.1.Rôle du secteur privé face à la crise des déplacés

Au fait, l'action du secteur privé s'avère généralement plus rapide et plus souple que les procédures lourdes du secteur public et des organismes internationaux. Dans l'ensemble, le secteur privé n'est pas encombré par les contraintes politiques ou la bureaucratie qui peuvent entraver l'action gouvernementale. Et de nombreuses entreprises sont organisées pour agir rapidement en réponse aux opportunités du marché - ou dans ce cas une urgence humanitaire.

Deuxièmement, les milieux d'affaires ont comblé les défaillances du secteur public à répondre aux besoins d'interventions croissants. La communauté internationale s'est concentrée sur le secours humanitaire immédiat, à juste titre. Mais la crise actuelle a aussi une composante économique : dans bien des cas, elle représente une opportunité d'affaires, car les nouveaux arrivants offrent leurs talents et leurs connaissances à des entreprises tournées vers l'avenir. En conséquence, ce ne sont pas seulement les départements de responsabilité sociale

9- BANQUE MONDIALE RÉGION MOYEN-ORIENT ET AFRIQUE DU NORD BULLETIN D'INFORMATION ÉCONOMIQUE DE LA RÉGION MENA Crise des réfugiés dans la région MENA Relever le défi du développement, http://documents.worldbank.org/curated/en/344481507665817048/pdf/119941-French-MEM.pdf.

d'entreprise qui sont à l'origine de la réponse des entreprises.

Enfin, la réaction des milieux d'affaires a mis en évidence les avantages à long terme de la migration, ce que les politiciens qui craignent les courants xénophobes (ou qui s'y opposent) ont eu du mal à le faire. L'implication enthousiaste du secteur privé contribue à atténuer le déficit démographique de l'Europe, à combler les lacunes de son marché du travail et à fournir une cohorte de jeunes travailleurs et contribuables pour l'avenir.

Alors que la crise des réfugiés en Europe continue d'évoluer, des offres d'assistance sont venues de certains endroits inattendus. Des contributions ont été faites par des entreprises grandes et petites. Les propriétaires de magasins ont fourni aux réfugiés des aliments et des vêtements gratuits, et les entreprises de transport locales ont aidé les gens à traverser les frontières. Au niveau de l'entreprise, FedEx, JPMorgan Chase et Google ont tous versé des contributions directes de plus d'un million de dollars à des organisations humanitaires. American Express et Daimler s'associent à des dons de leurs employés, Western Union offre dix cents par transaction faite par les consommateurs dans l'Union européenne, et Norwegian Air a recueilli des fonds grâce à des collections en ligne.

Sachant qu'il y a beaucoup plus de réfugiés syriens en Jordanie, au Liban et en Turquie qu'en Europe, et beaucoup des réponses novatrices qui émergent actuellement en Europe auraient un impact plus important (et des retours d'investissement plus élevés) s'ils étaient concentrés là où réside la plupart des réfugiés.

4.2. Expérience de la RSE au Liban face à la crise des déplacés syriens

Contrairement à plusieurs pays qui encouragent le développement de la RSE, le Liban n'a pas de cadre législatif propre à la RSE, contrairement à d'autres pays comme la France où la loi dite de Grenelle II (2012) impose, par exemple, aux entreprises

de plus de 500 salariés de publier certaines informations sur leur performance sociale, environnementale et sociétale.

Aussi, contrairement aux pays arabes où la promotion de la RSE s'est basée sur l'intervention de l'Etat qui l'encadre et l'oriente, c'est le secteur privé qui prend l'initiative au Liban par des efforts individuels et dispersés en l'absence de tout encadrement de la part de l'Etat ou toute mesure incitative [(10)]…

Au Liban, l'introduction récente de la RSE a résulté d'une initiative volontaire prometteuse de la part de plusieurs entreprises privées. Toutefois, récemment, Libnor (institution publique rattachée au ministère de l'Industrie au Liban et également membre d'ISO internationale) a lancé un projet important sur la responsabilité sociale des entreprises sur la période 2011-2014.

L'initiative de Libnor (institution publique attachée au ministère de l'Industrie au Liban et également membre d'ISO internationale) s'inscrit dans le cadre du projet financé par l'Agence Suédoise Internationale pour le Développement (ASDI) qui a offert 4 millions de Dollars américains à ISO pour intégrer les critères de la RSE dans 8 pays arabes pilotes dont le Liban : l'Algérie, l'Egypte, l'Irak, la Jordanie, le Liban, le Maroc, la Tunisie et la Syrie (dont 2 pays se sont retirés : la Syrie et l'Irak).

Toutefois, l'absence d'entité chargée de l'orientation de la RSE au Liban à l'instar des autres pays arabes, vers les domaines prioritaires d'intervention sociale laisse aux entreprises la liberté de réaliser des interventions disperses et parfois répétées dans certains domaines particuliers (Education, Santé, Environnement..) au lieu de les guider vers de nouveaux espaces tel celui des refugiés syriens qui devient de plus la principale contrainte au développement socio-économique du pays.

Certaines entreprises, surtout des banques libanaises font des

10- RIZKALLAH Siham , « L'introduction de la RSE au Liban et dans son entourage arabe, Article publié en France dans « **RSE-Magazine** » (07-11-2016)
http://www.rse-magazine.com/L-introduction-de-la-RSE-au-Liban-et-dans-son-entourage-arabe_a1921.html.

efforts remarquables et trouvent la voie des priorités d'intervention sociale nécessaire susceptible de favoriser le développement du pays en réduisant autant que possible le poids de l'afflux des réfugiés syriens.

Jusqu'à présent, la collecte d'informations sur la RSE au Liban est difficile, les initiatives privées et leur évaluation sont faites librement par les entreprises. De plus, les données sont dispersées en l'absence d'une entité commune qui rassemble les informations, qui oriente les projets vers les besoins prioritaires des parties prenantes, qui empêche le gaspillage et la redondance entre les projets réalisés et qui collecte et évalue les résultats et les rapports de la RSE permettant d'avancer des propositions et des recommandations envers le secteur public.

Étant donné que la RSE reste conçue par les États comme étant facultative et non pas obligatoire, la principale voie incitative officielle consiste à encourager cette démarche par quelques mesures (exemptions fiscales, crédits à taux d'intérêt réduits...) dans certains pays. Toutefois, de telles mesures ne peuvent être suffisantes s'il n'y a pas un recours à des référentiels et des dispositifs assurant le cadre nécessaire pour le développement et l'évolution de la RSE, comme notamment le Global Compact, les normes ISO 26000. L'adhésion à de tels dispositifs importe aux entreprises notamment pour bien se positionner par rapport aux parties prenantes, dont surtout les concurrents et les clients, qui influencent directement leurs parts de marché. D'autant plus que la publication de rapports de RSE (CSR reporting) joue également un rôle important dans la définition d'indicateurs et la mise en place de systèmes internes facilitant l'avancement dans la lignée de la RSE.

Toutefois, plusieurs critères de mesure de la participation sociale de l'entreprise envers ses employés sont connus et retenus déjà dans plusieurs pays de la région qui appuient la démarche vers la responsabilité sociale des entreprises... Notons principalement

les critères de mesure de la participation sociale de l'entreprise envers ses employés, les critères de mesure des coûts des activités relatives à l'amélioration de la relation avec les parties prenantes (agents) et les critères de mesure de contribution de l'entreprise envers la société et l'environnement...

Une enquête menée par l'auteur auprès de plusieurs entreprises engagées dans des projets de RSE au Liban montre la faiblesse du Liban dans ce domaine par rapport à plusieurs autres pays de la région en raison de plusieurs obstacles qui empêchent l'institutionnalisation et le développement de la RSE .

Si l'initiative du secteur privé libanais en matière de RSE est prometteuse, plusieurs difficultés empêchent aujourd'hui son évolution... L'absence de dialogue entre le secteur privé et le secteur public sur ce thème actuel qui est au centre des débats socioéconomiques à l'échelle régionale et internationale, la dispersion des données concernant la RSE au Liban, le manque de collaboration entre les entités concernées (chercheurs, professionnels, ministères, syndicats...) et par la suite le faible lobbying de la part des acteurs de la société civile ne font que ralentir le processus de la RSE[11] ...

La crise des déplacés présente un exemple clair de la façon dont le comportement socialement responsable des entreprises d'aujourd'hui est examiné plus que jamais auparavant. Ce n'est plus une option de ne pas agir en temps de crise; Les entreprises doivent s'impliquer, dans l'intérêt de la confiance de leurs employés, clients et parties prenantes, si ce n'est autre chose.

A titre d'exemple notons l'initiative de la Banque Libano-Française (BLF) qui a soutenu MasterCard et le PAM dans le

---

11- https://www.lorientlejour.com/article/1009033/la-journee-mondiale-de-la-responsabilite-sociale-quel-bilan-pour-le-liban-.html
https://www.researchgate.net/publication/312552823_L'introduction_de_la_RSE_au_Liban_et_dans_son_entourage_arabe
https://blogs.alternatives-economiques.fr/abherve/2017/02/04/un-regard-libanais-sur-le-role-de-l-ess-vis-a-vis-des-refugies.

cadre de la réponse humanitaire massive à la crise syrienne, qui a mené à la mise en place d'un programme novateur de bons d’achat alimentaire électroniques au Liban qui permet à des centaines de milliers de déplacés syriens de subvenir à leurs besoins alimentaires, stimule l’activité économique et favorise l’inclusion financière de ces derniers.

En outre, la Banque Centrale du Liban a émis plusieurs circulaires favorisant la RSE ou exigeant la publication de certaines informations financières, en plus de circulaires relatifs à la gouvernance d’entreprise, à la lutte contre le blanchiment d’argent, la circulaire 331, qui incite les banques à investir dans les nouvelles start-ups qui s’inscrit directement dans une démarche de responsabilité sociale envers l’emploi et les jeunes entrepreneurs.

Ainsi, il apparait que la RSE au Liban demeure dans son stade primaire, toutefois elle est prometteuse pour le développement du pays et surtout pour dépasser les difficultés de l’afflux croissantdes refugiés syriens dans le pays.

Finalement, l’impact socio-économique de la crise syrienne sur le Liban est un fait accompli, et il est inutile de faire des prévisions économiques « toutes choses égales par ailleurs » indépendamment des effets du conflit syrien sur le Liban, il ne reste donc que l’intervention du secteur privé pour transformer la crise en une opportunité de partenariat secteur privé-secteur public-ONG pour soutenir le développement socio-économique.

CONCLUSION

En conclusion, la leçon tirée de la crise des réfugiés en Europe est claire: tous les aspects de la migration sont mieux gérés lorsque les entreprises, la société civile et les gouvernements travaillent ensemble. Alors que la crise se poursuit, le maintien et l'approfondissement de cette coopération - en Europe comme ailleurs - constitueront à la fois un défi et une occasion historique.

Concernant le Liban, la situation économique du pays face à la crise des réfugiés ne laisse d'autres remèdes que le recours à la RSE et la collaboration étroite entre les entreprises privées socialement responsables et les principaux acteurs de l'ESS. Une telle collaboration s'avère indispensable et prioritaire afin de mettre en place des programmes de développement durable et un financement à long terme des opérations d'intervention auprès des réfugiés qui allège le poids subi par l'État, la tension au niveau de l'économie et les défis de la société civile par un partenariat tripartite... Reste à voir qui prendra cette initiative. Qui l'orientera, et qui évaluera ses résultats et garantira sa continuité.

Ainsi, la RSE constitue la principale voie permettant aux entreprises privées libanaises de contribuer généreusement à sauver le développement socio –économique durable de leur pays et par la suite l'environnement d'investissement qui influence à son tour leur activité principale.

Reste à savoir si l'Etat interviendra au moins pour encourager la RSE et l'orientation à cette fin en prenant les mesures incitatives nécessaires pour le secteur privé et les ONG. Le diagnostic est clair et le remède possible est disponible. Reste à le prescrire et favoriser son adoption.

BIBLIOGRAPHIE

- ANONYME, Réfugiés syriens : “L’aide au développement du Liban et de la Jordanie doit être inconditionnelle”, http://ideas4development.org/refugies-syriens-laide-developpement-liban-de-jordanie-etre-inconditionnelle, 5 juillet 2016.

- ANONYME, « Crise des migrants: ces millions de refugies syriens repartis a travers le Moyen-Orient que l’Europe a distinguer derrière l’image de ceux qui traversent la Méditerranée», http://www.atlantico.fr/decryptage/crise-migrants-ces-millions-refugies-syriens-repartis-travers-moyen-orient-que-europe-peine-distinguer-derriere-image-ceux-qui-2308865.html,
5 Septembre 2015.

- http://www.atlantico.fr/decryptage/crise-migrants-ces-millions-refugies-syriens-repartis-travers-moyen-orient-que-europe-peine-distinguer-derriere-image-ceux-qui-2308865.html,
5 Septembre 2015.

- ANONYME, «Les banques s’emparent de la responsabilité sociale», **Le Commerce du Levant**, 15 Mars 2016.

- ANONYME, "Le PAM lance des bons d’achat alimentaire électroniques pour les réfugiés syriens au Liban avec le soutien de MasterCard», «http://www.eblf.com/fr/MasterCardBLFPartenariat_#sthash.oBCEa0on.dpuf, 11 octobre 2013.

- ANONYME, (2008), Rapport de l’ESCWA, Application des indicateurs du Développement Durable dans les pays de l’ESCWA, Analyses des Résultats, p8-68.

- BANQUE MONDIALE, 2013, Lebanon: Economic and Social Impact Assessment of the Syrian Conflic.

- CAROLL A B, (1991), “The pyramid of corporate social responsibility: towards the moral management of organizational

stakeholders, Business Horizons July/August, http://www.rohan.sdu.edu/faculty.

- www.adequations.org.

- DOT-POUILLARD Nicolas, PESQUET Jean-Baptiste, « Les réfugiés syriens au Liban : l'émergence progressive d'un discours de neutralité ? », Confluences Méditerranée, 2015/1 (N° 92), p. 61-72. DOI : 10.3917/come.092.0061. URL : https://www.cairn.info/revue-confluences-mediterranee-2015-1-page-61.htm.

- EL HAJJ CHIDIAC M , (2015), « Pratiques de la RSE dans les PME libanaises : une prise de conscience », **Questions de Management**, No 1, vol 9, 2015, p37-51.

- FRIGANT V, (2009), « Les stackholders sont ils réellement à l'origine des pratiques socialement responsables », **Revue Française de Socio-Economie**, No 4, Vol 2, p135-154.

- JAMALI, (2008), « A stackholder approach to corporate social responsibility: a fresh perspective into theory and practice, Journal of Business Ethics, Vol 82, p 213-231.

- LAVILLE E, (2002), L'entreprise verte, le développement durable change l'entreprise pour changer le monde, Editions Village Mondial.

- NAJAM, (2016), La perception de la RSE par les consommateurs libanais : quels enjeux pour les PME ?, Université Libanaise.

- NAUFAL Hala (2011), La Situation des réfugiés et travailleurs syriens au Liban suite aux soulèvements populaires en Syrie, note d'analyse et de synthèse 2011/73, Florence, Carim, 2011, p - WWW. MIGRATIONPOLICYCENTRE. EU/DOCS/MPC % 202012 % 20 FR % 2012. PDF.

- PITON C., BURGGRAEVE K. « Les conséquences économiques de l'afflux de réfugiés en Belgique », Juin 2016.

- WIEDMANN-GOIRAN T, PERIER F, LEPINEUX, (2003), Développement durable et gouvernement d'entreprise : un dialogue prometteur, Editions d'Organisation.

- CHEHADE Danièle, « L'IMPACT DE L'EXODE SYRIEN SUR LE MARCHÉ DU TRAVAIL LIBANAIS », – Chargée d'enseignement à la FGM US.

- RIZKALLAH Siham , «L'introduction de la RSE au Liban et dans son entourage arabe.

- Article publié en France dans « **RSE-Magazine** » (07-11-2016).

- http://www.rse-magazine.com/L-introduction-de-la-RSE-au-Liban-et-dans-son-entourage-arabe_a1921.html.

- RIZKALLAH Siham, «La Responsabilité sociale des entreprises et l'Économie sociale et solidaire, derniers remèdes à la crise des réfugiés?

- Par Dr. Siham RIZKALLAH | 04/02/2017 | **L'Orient Le Jour.**

- https://www.lorientlejour.com/article/1033321/la-responsabilite-sociale-des-entreprises-et-leconomie-sociale-et-solidaire-derniers-remedes-a-la-crise-des-refugies.html.

- RIZALLAH Siham, LIBAN -La Journée mondiale de la responsabilité sociale: quel bilan pour le Liban ? Siham RIZKALLAH | OLJ24/09/2016 L'Orient Le Jour (24-09-2016).

- https://www.lorientlejour.com/article/1009033/la-journee-mondiale-de-la-responsabilite-sociale-quel-bilan-pour-le-liban-.html.

- Topalian Nohad, "Le Liban cherche 10 milliards de dollars en pleine crise des réfugiés", 02-02-2017, http://almashareq.com/fr/articles/cnmi_am/features/2017/02/02/feature-01.

- صعوبات تطور المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات في لبنان (**جريدة النهار**)

ANNAHAR ٤ تشرين الثاني ٢٠١٦ .

- د. سهام رزق اللّـه(أستـاذة محـاضـرة في جـامعة القديس يوسف) كلية العلوم الاقتصـاديـة وبـاحـثـة في المركز الدولي (قدموس)

http://newspaper.annahar.com/article/493489-%D8%B5%D8%B9%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A4%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86.

- المسؤولية الاجتماعية للشركات حلٌ لأزمة النـازحين السوريين؟ الجمهورية الثلاثـاء ١٠ كانون الثاني ٢٠١٧.

- د. سهام رزق اللّـه (أستـاذة محـاضـرة وبـاحـثـة اقتصـاديـة–إجتمـاعية في جـامعة القديس يوسف وبـاحـثـة في المركز الدولي لدراسة النزاعات وسبل حلّها قدموس) http://www.aljoumhouria.com/news/index/345605.

Abstracts

In order to facilitate the task of those interested in benefiting from the published researches, the «Lebanese National Defense» magazine is publishing summaries in Arabic of the researches written in French and English, and summaries in these two languages for the researshes published in Arabic.

Outer space as a remote battlefield for an upcoming destructive war!

Dr. Tarek Majzoub

Since the middle of the 20th century, the world has been going through a revolution in the field of information technology and in particular in the field of outer space technology. This development has made international communication available in a new way that was not noticed or expected while drafting the rules of international law. And armed conflicts that used to take place by land, sea or air, are now conducted in outer space through satellites, and this remote battlefield is totally different from the traditional battlefields (land, sea, and air). Moreover, with the growing dependence on satellites, more legal challenges have emerged and many questions have been put forth as to whether upcoming outer space battlefield might measure up to the traditional rules and principles of public international law.

This article will describe the historical background of the outer space use and significant difficulties on the horizon. It will then summarize the rules of international law in the use of outer space during war and, finally, touch upon the proposed steps that Lebanon should take to face the upcoming dangers of outer space. The three parts of this article are as follows:

- Highlights on some of the outer space dimensions.

- Rules of public international law in the use of outer space during war.

- Some suggestions for Lebanon to face the upcoming dangers of outer space.

Controversy of interests and principles of the american position of the Tunusian and Egyptian revolutions

Dr. Ghassan El Ezzi

The studies of "democratic transition"(or transitology) are divided between two perspectives. The first one considers it as an internal affair in which the external role is limited to contributing on creating an appropriate or inappropriate environment for transformation, while the second considers that democracy depends on external actors rather than internal political and social factors. The researchers have counted four waves of democratic transformation in the world to date, most notably those that toppled the Berlin Wall in 1989 and ended the former eastern camp whose country turned from communism to liberalism. The United States played a crucial role in this transformation, in which it used all the means of pressure available to the Soviet Union for decades and convinced its allies to exercise such pressure at a time when it was allied with authoritarian regimes in Latin America, the Middle East and Africa. After the democratic transition in the eastern camp countries, Washington continued to help to consolidate it through various kinds of assistance and through its introduction into NATO and the European Union.

It is important to examine the US position on the Arab democratic transition for its strong engagement in Middle East issues and its ability to play an active role in hindering or assisting the transformation of the region.

This study seeks to explore the positions of the Obama administration on the popular uprisings of Tunisia and Egypt, and the question that arises: How did the American reaction develop from caution and anticipation to move towards admitting the political transition (not to say the democratic transition), and to return to anticipation and pragmatism about developments that led to The end to the return of the "deep state" in Tunisia and Egypt, which ended what was called the "Arab Spring".

Why did this study stop in the cases of Tunisia and Egypt without others?

Tunisia is not Washington's most important ally in the region, but the two countries have maintained close ties since Tunisia's independence from France in 1956. In Tunisia, the Obama administration initially had to react to a popular uprising that was a surprise in its strength and breadth. Egypt is the most important ally, after Israel, for the United States in the region and linked to a peace treaty with Israel.

It is therefore important to examine Washington's reactions to them. Was it motivated by the relations, interests, principles and values (freedom, democracy, human rights ...) that it claims to embrace and seek to spread? Given Egypt's strategic importance, did the Obama administration adopt a special position on it? And how its position on the "revolutions" has evolved from caution and anticipation to support, and from admiration to concern over the outcome of the "two revolutions" which has returned to adapt to it, as if nothing had happened.

The first part of the study highlights the evolution of the US view of democracy in the Arab world from the beginning of

the Cold War to the end of President Bush's term, helping to understand the Obama administration's positions on Tunisian and Egyptian developments (Part II).

The Senate in Lebanon ... a solution or a problem?

Dr. Marie El Hayek

In 1926, the constitution has adopted the concept of bicameralism: the Chamber of deputies and the senate that constituted of 16 members. Sectarian distribution was officially attributed to the senate as per (art. 96). However, among the amendments of the constitution in 1926, was the suppression of the senate and the transfer of its members into the chamber of deputies. Before the Taef accord in 1990, several projects for the creation of another chamber were proposed, without even knowing if the Lebanese political regime needed such a senate or not. The " Document of National Accord" stipulated the establishment of the senate in the frame of decommunitarization and relates its creation to the abolishment of sectarianism: deputies would not be elected on a sectarian base. Contrary, all religious communities would be represented in the senate. Therefore, the 7th point in the national accord document stipulates: "With the election of the first Chamber of Deputies on a national, not sectarian, basis, a Senate shall be formed and all the spiritual families shall be represented in it. The Senate's powers shall be confined to crucial issues".

There is a list listing the reasons for the creation of the senate, mainly: ensuring a better representation and the participation of all the components of the nation in the practice of power, the authorization of a process of

democratization, a modern way to apply the principle of separation of powers and the state of Right, ensuring the development of legislative production, having the mission of an institutional and political stabilizer as well as mediator during political conflicts in between institutions.

In conclusion, bicameralism in Lebanon might be justified with its new constitutional and political functions. Its creation requires a new approach, all the while keeping the particularity and specificity of Lebanon that constitutes a cultural resource in this world. The Senate in Lebanon does not represent an additional constitutional institution. However, its uniqueness is related to the necessary requirement for a parliamentary democracy. It is a form that democratic political systems adopt in deeply divided society and perfectly adapts to complex societies.

Résumés

Pour faciliter la tâche à ceux qui désirent bénéficier des recherches publiées, le magazine «Défense Nationale Libanaise» publie des résumés traduits du français et de l'anglais vers l'arabe et des résumés des recherches publiées en arabe et traduits vers le français et l'anglais.

L’espace extra-atmosphérique comme champ de bataille éloigné pour une guerre destructrice à venir!

Dr. Tarek Majzoub

Depuis la moitié du XXème siècle, le monde témoigne d’une révolution dans le domaine des nouvelles technologies de l’information, notamment des technologies spatiales. Ce développement s’inscrit dans une nouvelle approche des relations internationales, qui était à la fois imprévue et inattendue lors de l’adoption des règles du droit international public relatives à la guerre. Les conflits armés, qui se déroulaient précédemment sur terre, en mer ou dans l’air, lorgnent de nos jours l’espace extra-atmosphérique via les satellites, et le cadre juridique de ce champ de bataille éloigné est totalement différent du champ traditionnel des guerres terrestres, maritimes et aériennes. Avec la dépendance accrue aux satellites, de nouveaux défis juridiques ont émergé et des interrogations se sont multipliées à propos des règles et principes du droit international public applicables au champ de bataille extra-atmosphérique et à la guerre spatiale (ou extra-atmosphérique) à venir. Il s’agit là d’un véritable changement de perspective dans la compréhension du phénomène spatial (ou extra-atmosphérique).

C’est la raison pour laquelle il convient de se pencher sur:

- Les faits saillants relatifs à l’espace extra-atmosphérique;

- Les règles du droit international public concernant

l’utilisation de l’espace extra-atmosphérique durant la guerre; et

- Quelques pistes proposées pour le Liban en vue de faire face aux dangers venus de l’espace extra-atmosphérique.

Controverse d’intérêts et des principes dans la position américaine des révolutions tunisienne et égyptienne

Dr. Ghassan El Ezzi

Les études de "transition démocratique"(ou de transitologie) se divisent en deux perspectives. La première la considère comme une affaire interne dans laquelle le rôle extérieur se limite à contribuer à la création d'un environnement approprié ou inapproprié pour la transformation, tandis que le second considère que la démocratie dépend d'acteurs externes plutôt que de facteurs politiques et sociaux internes. Les chercheurs ont compté à ce jour quatre vagues de transition démocratique dans le monde, notamment celle qui a renversé le mur de Berlin en 1989 et mis fin à l'ancien camp de l'est dont les pays sont passés du communisme au libéralisme. Les États-Unis ont joué un rôle crucial dans cette transformation, en utilisant tous les moyens de pression dont disposait depuis des décennies contre l’Union Soviétique et en persuadant ses alliés d'exercer de telles pressions à un moment où ils étaient alliés à des régimes autoritaires en Amérique latine, au Moyen-Orient et en Afrique. Après la transition démocratique dans les pays de l’est, Washington a continué à les aider par diverses formes d’assistance et a facilité leur introduction dans l’OTAN et l’Union européenne. Il est important d'examiner la position des États-Unis envers la transition démocratique arabe pour son engagement fort dans les problèmes du Moyen-Orient et leur capacité à jouer un rôle actif pour entraver ou aider la transformation de la région. Cette étude cherche à

explorer les positions de l'Administration Obama envers les soulèvements populaires tunisien et égyptien. La question qui se pose: comment la réaction américaine a-t-elle évolué de la prudence et de l'anticipation pour aller de l'avant en admettant la transition politique (pour ne pas dire la transition démocratique)? et à revenir au pragmatisme face aux développements qui ont conduit à la fin au retour de " l'Etat profond" en Tunisie et en Égypte, mettant ainsi fin à ce que l'on appelait le " printemps arabe" . Pourquoi cette étude s'est-elle arrêtée aux cas de la Tunisie et de l'Egypte sans les autres? La Tunisie n'est pas l'allié le plus important d se Washington dans la région, mais les deux pays ont maintenu des liens étroits depuis l'indépendance de la Tunisie en 1956. L'administration Obama a d'abord dû réagir à un soulèvement populaire surprenant par sa force et sa portée en Tunisie. L'Égypte est le principal allié, après Israël, des États-Unis dans la région et est liée à un traité de paix avec Israël.

Aussi est-il important d'examiner les réactions de Washington à l'égard des "révolutions" tunisienne et égyptienne. Était-ce motivé par les relations, les intérêts, les principes et les valeurs (liberté, démocratie, droits de l'homme, etc.) qu'il prétend embrasser et chercher à répandre? Compte tenu de l'importance stratégique de l'Égypte, l'administration Obama a-t-elle adopté une position particulière à son égard? Et comment sa position envers les "révolutions" a-t-elle évolué de la prudence et de l'anticipation au soutien, et de l'admiration à l'inquiétude envers les résultats des "deux révolutions" avant de s'y adapter, comme si de rien n'était.

La première partie de l'étude met en lumière l'évolution

de la conception américaine de la démocratie dans le monde arabe depuis le début de la guerre froide jusqu'à la fin du mandat du président Bush, ceci afin d'aider à comprendre les positions de l'administration Obama vis-à-vis des développements en Tunisie et en Égypte (partie II).

Le Sénat au Liban.. une solution ou un problème?

Dr.Marie El Hayek

La constitution de 1926 avait adopté le bicaméralisme: la Chambre des Députés et le Sénat qui était formé de seize membres.

La règle coutumière de la répartition confessionnelle des mandats parlementaires était formellement rappelée en ce qui concerne le Sénat (art. 96). Cependant, parmi les amendements apportés par la constitution de 1926, figurait en premier lieu la suppression du Sénat et l'insertion de ses membres dans la Chambre des Députés.

Avant 1990, date de l'accord de Taëf, et dans de différentes circonstances, plusieurs projets concernant l'édification d'une deuxième Chambre ont été proposés sans savoir si le régime politique libanais a besoin d'un tel Sénat ou pas.

Le document d'" Entente Nationale "situe la création du Sénat dans le cadre d'un vaste chantier de décommunautarisation et subordonne sa création à l'abolition préalable du confessionnalisme: les députés ne seraient plus élus sur une base confessionnelle. En revanche, toutes les communautés religieuses seraient représentées au Sénat. Ainsi, le point sept du document d'"entente nationale" stipule: " avec l'avènement de la Première Chambre des Députés élue sur une base nationale non communautaire, un Sénat sera créé pour représenter toutes les familles spirituelles et dont les attributions seront restreintes aux questions qui engagent le destin du pays" .

Ainsi, une liste énumère les causes de la création du Sénat, à savoir: l'assurance d'une meilleure représentation et de la participation des composantes de la nation au pouvoir, l'autorisation d'un processus de démocratisation, un processus d'appropriation du système parlementaire respectueux de la contingence nationale, une modalité moderne de l'application du principe de la séparation des pouvoirs et de l'Etat de droit, l'assurance d'une fonction d'amélioration de la production législative, une mission de stabilisateur institutionnel et politique.

Ainsi, qu'une mission de médiation des conflits politiques entre les institutions. Il dispose d'un droit de veto pour tout ce qui menace l'image du Liban de "vivre ensemble".

En conclusion, l'existence du bicamérisme au Liban peut être justifié par ses nouvelles fonctionnalités constitutionnelles et politiques. Sa création nécessite une nouvelle approche, tout en gardant la particularité et la spécificité du Liban qui représente une richesse culturelle dans ce monde. Le Sénat au Liban ne représente pas une institution constitutionnelle supplémentaire, mais, sa particularité est liée à la condition nécessaire d'une démocratie parlementaire et consociative, à la représentation de la structure sociale libanaise. En effet, c'est une forme que prennent les systèmes politiques démocratiques dans les sociétés profondément divisées, et s'adapte parfaitement aux sociétés complexes.


شرف . تضحية . وفاء





Défense Nationale Libanaise - Janvier - 2019 الدفاع الوطني اللبناني - كانون الثاني - ٢٠١٩

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

Sectarianism, Fear And Political Instability in the M.E.: Psychological Approach

---

La Crise des Déplacés Syriens Au Liban: Besoin / Opportunité de recours à la RSE



١٠٧